الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم التاريخ

محاضرات في مقياس قضايا عربية معاصرة

قدمت لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام

من إعداد الدكتور بوقرو ناصر

السنة الجامعية: 2023 – 2024م

مقدمة

يحتل العالم العربي مركزا جغرافي ممتازا يتوسط افريقيا وآسيا تلتقي عنده قارات ثلاثة هي أوروبا وافريقيا وآسيا، من هنا تأتي أهميته كونه يقع في قلب العالم القديم ومركزه الاستراتيجي، وقد استطاع بفضل هذا الموقع الفريد أن يربط بين الغرب الذي يمثله العالم الأوربي والشرق الذي يمثله العالم الأسيوي، وبعد اكتشاف النفط تحول الاهتمام الدولي من الموقع إلى الثروة الدفينة في أرضه.

لقد أدرك الغرب منذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي ووفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة وثرواته النفطية، ووزنه الحضاري، ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية يشكل خطرا على مصالحه ويحد من أطماعه لذلك بذل جهودا كبيرا لتحجيم العالم العربي بقاء عناصر التجزئة فيه والعمل على تفتيته وجعله هدفا مستمرا لمخططات.

لقد وقع الوطن العربي بسقوط الدولة العثمانية فريسة للأطماع الغربية، فالدولة العثمانية مع ضعفها وانهيارها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي، جمعت أشتات العالم العربي تحت مظلة إسلامية، نختلف أو نتفق حول شكلها وجديته وعلاقته بالخلافة الإسلامية، كما نتفق أو نختلف حول مدى إسهام هذه التجربة في تقدمنا أو تخلفنا، لكنها كانت شكلاً من أشكال الوحدة حافظت على استقلالية العالم العربي فترة طويلة من الزمن بداية من القرن الخامس عشر، عندما خرج الإسبان والبرتغاليون يبحثون عن مستعمرات جديدة، ومما لاشك فيه أن العالم العربي كان المستهدف الأول لهذه الحركة التوسعية التي صاحبت حركة الكشوف الجغرافية لسببين:

الأول: تأثر الدولتين بحركة الاسترداد المسيحي لشبه جزيرة أيبيريا.

الثاني: الموقع الجغرافي، إذ إن العالم العربي هو أول ما يقابل المستكشف الأوربي من اليابسة.

وقد حاول البرتغاليون والاسبان الاستيلاء على أجزاء من الشمال الأفريقي (دول المغرب العربي) كما حاول البرتغاليون التسلل إلى العالم العربي عبر البحر الأحمر والخليج العربي فتصدى لهم العثمانيون

وأخرجوهم منه. لذا تأخرت المحاولات الغربية لاحتلال العالم العربي حتى القرنين التاسع عشر والعشرين عندما ضعفت الدولة العثمانية، وتعددت أنماط إخضاع العالم العربي بين احتلال مباشر وغير مباشر، تأرجحت الفئة الأخيرة بين الحماية والانتداب.

رأينا أن نقدم تاريخ الوطن العربي المعاصر لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام مقسما على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتناول القضايا السياسية، حيث تبدأ المطبوعة بتمهيد عن العالم العربي ثم تتناول المخططات والمشاريع الاستعمارية، على أساس أنها لعبت دوراً كبيراً في تقسيم وتفتيت الوطن العربي بعد سقوط الدولة العثمانية، حيث شهد العالم العربي فراغا سياسيا حاولت الدول الغربية شغله بنمط جديد من السيادة هو الانتداب. ثم تطرقت المطبوعة الى أهم محاولات الوحدة العربية.

أما المحور الثاني، فقد تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأخير، خصصنا محورا خاصا بقضايا الثقافة العربية.

يتناول المقياس جميع القضايا العربية المعاصرة والاحداث التي تعلقت بالمنطقة العربية في الفترة الراهنة بداية بمخلفات الحرب العالمية الثانية والصراع العربي الإسرائيلي والمخططات الصهيو–أمريكية بالمنطقة ومشاريع التقسيم ثم السياسة الأمريكية والأوروبية وبعدها محاولات الوحدة العربية وحتى الجامعة العربية ومواضيع النفط والتيارات والعمل السياسي والديمقراطية بالمجتمعات العربية ثم مكانة المرأة به وصولا الى التخلف والتنمية متطلبات التعاون العربي في ظل المتغيرات الدولية، مسألة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

أوّلا– القضايا التاريخية والسّياسية:

1- المشاريع والمخطّطات الاستعمارية تجاه الوطن العربي من كامبل بنرمان إلى الشّرق الأوسط الكبير.

2- قضيّة الوحدة العربية في تطوّرها التّاريخي.

3- القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية.

4- الصّراع العربي – الصهيوني وانعكاساته على تطوّر الوطن العربي.

5- التيارات والأحزاب السّياسية الكبرى في الوطن العربي ومشاريع البناء والتغيير.

6- الاستغلال الدّيني في الصّراع السياسي العربي المعاصر.

ثانيا– القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

1- الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي.

2- النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدّولية.

3- الاقتصادات العربية في ظلّ التجزئة السّياسية والتّبعية.

ثالثا– قضايا ثقافية واجتماعية:

1- البعد الثّقافي في المشروع النّهضوي العربي المعاصر.

2- واقع الثّقافة العربية المعاصرة.

3- الحركة النّسوية العربية ومطالب التّغيير الاجتماعي في الوطن العربي.

المحور الأول

القضايا التاريخية والسّياسية

المحاضرة الأولى

المشاريع والمخططات الاستعمارية تجاه الوطن العربي

- جغرافية الوطن العربي وأهميته الاستراتيجية

الوطن العربي مصطلح جغرافي سياسي يطلق على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي (الفارسي) شرقا، ومن بحر العرب والصحراء الإفريقية الكبرى جنوبا إلى البحر المتوسط وتركيا شمالا، تقدر مساحته بحوالي 14 مليون كم^2، حيث يمتد على 6700 كم من الشرق إلى الغرب، و4500 كم من الشمال إلى الجنوب.

يقع الوطن العربي في قلب العالم وتتوزع أراضيه بين قارتي إفريقيا وآسيا في شكل كتلة متصلة أغلبها في القسم الشمالي من الكرة الأرضية، يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى غاية الخليج العربي شرقا، ولغة أغلب سكانه هي اللغة العربية كما تربطهم عدة خصائص مشتركة أخرى منها الثقافة ووحدة الدين[1].

خريطة العالم العربي



[1] هنري لورانس، **المشرق العربي والأطماع الدولية، اللعبة الكبرى**، تر: عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية، بنغازي – ليبيا، ط2، (د.ت)، ص9.

تبلغ مساحته حوالي 14 مليون كيلومتر مربع مقسمة بين القارتين بنسبة 72 بالمئة تقع بإفريقيا و28 بالمئة بآسيا. ويضم حوالي 430 مليون نسمة مقسمة على 22 دولة منظمة إلى جامعة الدول العربية، 12 منها أسيوية و10 افريقية[1].

إن موقع العالم العربي الجغرافي وأهميته الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية كان سببا في شد أنظار الدول الغربية ومحط أطماع استعمارية ومشاريع لتقسيمه، قامت الدول الأوروبية "خاصة فرنسا وبريطانيا" منذ أوائل القرن العشرين بالتخطيط لكيفية احتواء المنطقة واستعمارها. وما جعل أوروبا تشعر بقدرتها على التوسع والاستعمار ذلك التقدم والازدهار الذي حققته من تطور اقتصادي ساهم في تطورها صناعيا وعسكريا[2].

بدأت الدول الغربية في التخطيط للقضاء على الدولة العثمانية التي كانت بقوتها وموقعها حصنا منيعا أمام مطامع المفكرين الاستعماريين وزعماء الحركة الصهيونية، ولولا اتفاق المصالح ما كان للحركة الصهيونية أن تحصل على تأييد الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا "في حقها بإقامة وطن قومي لها بفلسطين"، ولو اختارت الحركة الصهيونية مكانا غير فلسطين لما حصلت على الرعاية والدعم اللذين حظيت بهما من قبل الدول الغربية.

ما طرح ولا يزال يطرح من مشاريع ومخططات لهو الحجة الدامغة والدليل الواضح على تلاقي مصالح الحركتين الصهيونية والإمبريالية، هذه الأخيرة التي هندست لتفكيك الوطن العربي وتقسيمه والإحالة دون وحدته بزرع كيان يختلف عنه فكرا، عرقيا وعقيدة.

---

[1] صبيح عبد الله غانم العامري، **الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، وائل محمد اسماعيل، جامعة سانت كلمنص العالمية، بغداد، 2011، ص 4.

[2] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص253. انظر كذلك: إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض،1997، ص187.

من أهم المشاريع والمخططات لتفتيت العالم العربي نذكر:

1- مؤتمر كامبل بنرمان بلندن

يعرف المؤتمر في الأدبيات السياسية بمؤتمر لندن، وسمي بكامبل بنرمان نسبة الى من دعا إلى انعقاده Sir Henry Campbell-Bannerman. الذي دامت أشغاله سنتين من 1907/1905م وقد دعيت إليه خمس دول إضافة إلى بريطانيا الدولة المنظمة هي كالآتي: إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، هولندا وبلجيكا، والتي وافقت فأرسلت بكبار علمائها في مختلف التخصصات ومشاهيرها في: الأدب، علم الاجتماع، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، النفط والاستعمار[1].

في عام 1905 دعا حزب المحافظين البريطاني كلا من فرنسا وهولندا وبلجيكا واسبانيا وايطاليا عام 1905 إلى عقد مؤتمر سري استمرت مناقشاته لمدة عامين وتم التوصل في نهاية المؤتمر إلى وثيقة سرية عرفت بوثيقة كامبل نسبة الى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت هنري كامبل بنرمان[2].

ولقد توصل المجتمعون الى نتيجة مفادها، إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار لأنه الجسر الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والإفريقية وملتقى طرق العالم وأيضا هو مهد الأديان والحضارات. والإشكالية في هذا الشريان أنه يعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللسان.

يمكننا تلخيص التوصيات في النقاط التالية: تقسيم دول العالم إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى: دول الحضارة الغربية المسيحية (دول أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا) والواجب تجاه هذه الدول هو دعم هذه الدول ماديا وتقنيا لتصل إلى مستوى تلك الدول.

---

[1] محمود صالح المنسي، **الشرق العربي المعاصر**، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1990، ص ص -111 113.

[2] صالح بن محمود السعدون، **الإتحاد الأنجلو-يهودي للسيطرة على فلسطين 1922-1882(م)**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2010، ص278.

انظر كذلك: حسان حلاق، **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2016، ص233

الفئة الثانية: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية، ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل تهديدا عليها (كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا وغيرها) والواجب تجاه هذه الدول هو احتواؤها وإمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديدا عليها وعلى تفوقها.

الفئة الثالثة: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها وتشكل تهديدا لتفوقها (وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام).

وعليه وجب اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- إبقاء شعوب الفئة الثالثة (المنطقة العربية) مفككة جاهلة ومتأخرة، وحرمانها من الدعم ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها في هذا المجال ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاكها.

ب- محاربة أي توجه وحدوي فيها، ولتحقيق ذلك دعا المؤتمر إلى إقامة كيان في فلسطين يكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعادي يفصل الجزء الإفريقي عن القسم الآسيوي والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب ألا وهي إسرائيل، فصل عرب آسيا عن عرب إفريقيا ليس فقط فصلاً مادياً عبر الكيان الإسرائيلي، وإنما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، مما يبقي العرب في حالة من الضعف، واستمرار تجزئة الوطن العربي وإفشال جميع التوجهات الوحدوية إما بإسقاطها أو تفريغها من محتواها[1].

وهكذا يمكن اعتبار الجغرافية السياسية التي نشأت وفقاً لقانون إعادة تقسيم العالم ضمن مصالح المشروع الامبريالي الغربي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، متوافقة مع نصوص وثيقة كامبل كاتفاقية سايكس بيكو، وعد بلفور، مؤتمر سان ريمو وغيرها.

2- اتفاقية سايكس-بيكو وأثرها في مستقبل العرب

بداية لابد من تسليط الضوء على مراسلات (مفاوضات) هنري مكماهون (المندوب السامي البريطاني في مصر) مع الشريف حسين بن علي (أمير الحجاز) في الفترة الممتدة من 14 جويلية 1915 إلى 10

[1] حسن صبري الخولي، **فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار**، دار التحرير، القاهرة، 1968، ص10.

مارس 1916 خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث استغلت السلطة البريطانية الخلافات العربية العثمانية[1] وبادرت بمراسلات يتعهد فيها مكماهون باسم حكومته البريطانية بمساعدة العرب على إقامة مملكة عربية[2] موحدة على الأجزاء العربية الأسيوية، من الشمال اضنة، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الشرق الحدود مع ايران, ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، كما تلتزم بريطانيا بمساعدة هذه الدولة المستقبلية اقتصاديا وعسكريا، مقابل وقوف العرب إلى جانب بريطانيا ومساعدتها في الحرب العالمية الأولى، وعليه أعلن العرب الثورة الكبرى في 10 جوان 1916 ضد الدولة العثمانية[3].

هل قامت بريطانيا بتنفيذ تعهداتها التي وردت في مراسلات مكماهون شريف حسين عام 1915؟

لم تنفذ بريطانيا وعودها، ولم تفي بتعهداتها، والدليل على ذلك:

كانت الدول الاوربية، بريطانيا وفرنسا وروسيا، تسعى منذ القرن التاسع عشر لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية. وقد شجع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا وامبراطورية النمسا والمجر، تلك الدول لتحقيق مطامعها في اراضي الدولة العثمانية. فجددت روسيا مطامعها بالسيطرة على اسطنبول ومضيقي البسفور والدردنيل، فيما طالبت فرنسا ببلاد الشام، وبدأت بريطانيا تزيد من خططها لضمان مصالحها التقليدية في المنطقة.

- مضمون الاتفاقية:

لكي تحقق فرنسا وبريطانيا وروسيا تلك الاهداف والاطماع، بدأت في مارس 1915م، مفاوضات تمهيدية فيما بينها بهذا الشأن، واستمرت تلك المفاوضات ما يقارب العام، حتى اسفرت عن عقد اتفاقية، سايكس – بيكو، نسبة الى كل من المندوبين السياسيين **مارك سايكس** عن الجانب البريطاني، و**جورج**

---

[1] مطلق البلوي، **العثمانيون في شمال الجزيرة العربية**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2007، ص27.

[2] صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 69.

[3] قدري قلعجي، **الثورة العربية الكبرى (1916-1925)**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 2 ،1994 ص 226.

بيكو عن الجانب الفرنسي، وتم التوقيع على الاتفاقية رسميا في 16ماي 1916م، احتفظت كل دولة بموجبها بما يأتي وقد لونت الاقطار العربية بالألوان لكل دولة:

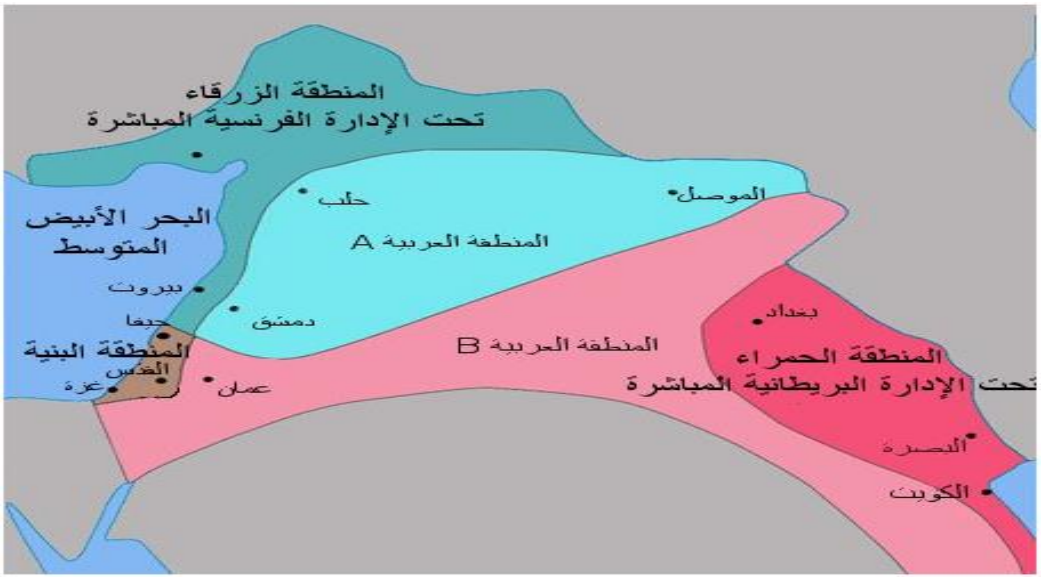
أ- المنطقة الزرقاء تكون لفرنسا وتشمل القسم الاعظم من بلاد الشام (سوريا ولبنان) وبحصة من جنوب الاناضول ومنطقة الموصل في العراق.

ب- المنطقة الحمراء تكون لبريطانيا وتتألف من شريط يمتد من اقصى جنوب سوريا عبر العراق اذ يشمل ولايتي بغداد والبصرة وكل المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة المخصصة لفرنسا وهي تضم ايضا مينائي حيفا وعكا مع جزء صغير من المنطقة الداخلية.

ج- المنطقة البنية وتشمل فلسطين وتم الاتفاق بان تبقى تحت الاشراف الدولي الخاص.

د- اما روسيا فقد فضلت ان تكون ارمينيا كلها ومضيقي البسفور والدردنيل لها.

بعد سلسلة مداخلات بين بريطانيا وفرنسا، خاصة بعد الصراع بين الدول الثلاث حول ادارة فلسطين وشؤونها مع اهتمام بريطانيا بإدارة فلسطين ضمن مخطط استعماري وبالتعاون مع الحركة الصهيونية لإنشاء دولة يهودية في فلسطين لتكون خليفة لبريطانيا وعلى مقربة من مصر وقناة السويس، ولعدم قيام دولة عربية في سوريا والعراق.



كانت اتفاقية سايكس بيكو مثالا صارخا على مكر وخداع وجشع الدول الكبرى اذ ادت دورا خطيرا في تدمير صورة المستقبل العربي الذي كافح من اجله العرب في الوحدة والاستقلال وتلاعبها بمقدراتهم.

ان الخطورة لا تكمن فيما حققته اتفاقية سايكس- بيكو في حينها من مكاسب استعمارية وخطيرة في مستقبل الوطن العربي حيث تحول الى اجزاء متناثرة وأصبح التمزق يسود الامة الواحدة.

ظلت اتفاقية سايكس- بيكو امرا سريا حتى تم كشف بنودها من قبل زعماء الثورة الروسية في نوفمبر 1917م، وكان ذلك فضيحة بالنسبة لبريطانيا وفرنسا.

3- وعد بلفور: 2 نوفمبر 1917.

وعد بلفور هو وعد وتصريح تاريخي من قبل وزير خارجية بريطانيا (بلفور) عام 1917 وبالنيابة عن الحكومة البريطانية، التي وعدت بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مستقبلا والعمل على حل ضائقتهم السياسية والتاريخية[1].

أسباب إصدار وعد بلفور:

1- المصالح البريطانية في الشرق الأوسط[2]: إذ قال هربرت صموئيل: " إن أجبنا مطالب اليهود في فلسطين بهذا فقد أوجدنا بجوار مصر وقناتها دولة موالية لنا". هنا يكمن السبب الجوهري والرئيسي لإصدار وعد بلفور، فقد أرادت بريطانيا المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط وحتى الشرق الأقصى، كما أرادت أن تضع في منطقة الشرق الأوسط دولة حليفة موالية لها تحافظ على مصالحها، وبخاصة في منطقة قناة السويس التي تربطها مع مستعمراتها في الشرق الأقصى والهند.

---

[1] عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي –التنافس بين إستراتيجيتين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 ،1984 ص 74.

[2] عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق، ص 74.

2- الضغوط التي مارسها اليهود في بريطانيا وخارجها، وبخاصة يهود أمريكا، أصحاب المراكز الهامة في الولايات المتحدة، وهؤلاء قاموا بالضغط على الرئيس الأمريكي (ويلسون) والكونغرس الأمريكي للقيام بالضغط على حكومة بريطانيا لمنح اليهود وطنا قوميا في فلسطين.

3- مكافأة لليهود الذين وقفوا إلى جانبها في الحرب، ومكافأة لـ: "حاييم وايزمن" البروفسور في الكيمياء الذي اخترع مادة الأستون التي ساعدت الحلفاء في الحرب.

4- العطف على اليهود: حيث يعتقد البعض إن التصريح كان بمثابة تصريح عطف على اليهود، وذلك بسبب تعاظم اللاسامية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبخاصة في شرق أوروبا وروسيا بخاصة في فترة القيصر اسكندر الثالث ونيقولا الثاني.

5- ارادت بريطانيا كسب يهود العالم إلى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، أي انها أرادت تأييد اليهود داخل حلف المركز، ورغبت بتأييد يهود روسيا كذلك، وبخاصة بعد الثورة الشيوعية، كما أرادت أيضا كسب ود يهود الولايات المتحدة، لهذا أسرعت بإصدار هذا الوعد; لأنها كانت تخشى أن تقوم ألمانيا بإصدار وعد مماثل، الامر الذي يؤدي إلى فقدان تأييد يهود العالم لها.

ب- المؤتمرات وتسويات الصلح الخاصة بالأقطار العربية بعد الحرب العالمية الاولى:

4- مؤتمر سان – ريمو 1920:

وقعت اتفاقية سان ريمو في مدينة سان ريمو الايطالية بين بريطانيا وفرنسا، وحضر هذا المؤتمر ممثلون عن بعض الدول الأخرى كمراقبين، ولم يكن لهم تأثير على قرارات المؤتمر. كان الهدف من انعقاد هذا المؤتمر تحديد مصير الشرق الأوسط وتقسيم منطقة الهلال الخصيب وتوزيع الانتدابات بين بريطانيا وفرنسا[1]. واهم قراراته:

اتفق في سان ريمو على تقسيم منطقة الهلال الخصيب وتوزيع الانتدابات كما يلي:

[1] نمير طه ياسين، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمان، 2009، ص 174.

1- تحصل بريطانيا على انتداب العراق وشرقي الأردن وفلسطين، ولكن مع مراعاة وعد بلفور.

2- تحصل فرنسا على سوريا ولبنان كمناطق انتداب.

3- تتنازل فرنسا عن منطقة الموصل الغنية بالبترول لصالح بريطانيا بشرط أن تحصل فرنسا على 25% من أسهم أو منتوج النفط، وتسمح بضخ النفط عبر الأنابيب التي تمر في سوريا ولبنان حتى شواطئ البحر المتوسط.

4- تم الاعتراف بالشريف حسين ملكا على الحجاز فقط، وليس على العرب.

التعديلات التي طرأت على اتفاقية سايكس بيكو في سان ريمو:

1- نلاحظ ان منطقة الموصل كانت ضمن النفوذ غير المباشر الفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو، اما في سان ريمو فقد تنازلت فرنسا عن هذه المنطقة لبريطانيا مقابل 25% من عائدات البترول في الموصل.

2- اتفق على أن تكون فلسطين منطقة دولية حسب اتفاقية سايكس بيكو وفي سان ريمو وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ولكن مع مراعاة وعد بلفور.

3- إذا نظرنا إلى اتفاقية سايكس بيكو نلاحظ أن العراق وشرقي الأردن كانتا تحت النفوذ المباشر والغير مباشر لبريطانيا. أما في سان ريمو فقد أصبحت هذه الأقاليم تحت الانتداب لبريطاني، فالتعديل هنا في كلمة الانتداب فقط.

4- نلاحظ أيضا أن سوريا ولبنان أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي بينما اتفق في سايكس بيكو على أن تكون هاتان المنطقتان تحت النفوذ المباشر والغير مباشر الفرنسي[1].

[1] جلال يحيى، **العالم العربي الحديث، العالم العربي الحديث –المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين**، دار المعارف، مصر، 1965، ص 600.

رد فعل العرب على قرارات سان ريمو:

قرارات سان ريمو جزأت وقسمت الاقاليم العربية، هذه القرارات تتنافى مع الاماني القومية العربية وتتناقض مع اتفاقية مكماهون– حسين. لهذا شعر العرب بالإهانة والغدر ومن هنا بدأت المتمردات، والاحتجاجات، والمظاهرات والمصادمات والاشتباكات بين القوى الوطنية العربية، وبين جيوش الانتداب.

المحاضرة الثانية

تابع المشاريع والمخططات الاستعمارية

4- مشروع الشرق الاوسط الكبير

مشروع الشرق الأوسط الكبير تم تصميمه من أجل إعادة تشكيل الوطن العربي انطلاقا من ميزان القوى والواقع الجديد وحسب أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية، فالولايات المتحدة سعت دائما إلى حل أزماتها الاقتصادية والسياسية وصراعها الاقتصادي والعسكري مع روسيا والصين، من خلال إقامة أنظمة إقليمية تشكل امتدادا لمصالحها وضمانا لمخططاتها والسيطرة المطلقة على النفط. فالصراع على الثروات وهوية المنطقة وطابعها العربي الإسلامي هو جوهر صياغة النظام الإقليمي الجديد في المنطقة.

ويهدف النظام المقترح إلى كسر الإرادات وتمزيق البلدان العربية واحتلال البعض منها وابتزاز البعض الآخر لفرض التسوية الإسرائيلية وإقامة "إسرائيل العظمى" وإعادة صياغة المنطقة وتركيبها جغرافيا وبشريا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وفق المخططات، والمصالح الأمريكية، والصهيونية.

الجذور التاريخية لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

نبعت مبادرة الشرق الأوسط من إطار فكري تبلورت ملامحه في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بحيث أصحبت الولايات المتحدة تنظر إلى الأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية، على أنها تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وأنها تربة خصبة لنمو الإرهاب والتطرف[1].

[1] محمد كمال، **الولايات المتحدة والشرق الأوسط، من مبادرة الشراكة إلى من مبادرة الشرق الأوسط الكبير**.

وظهرت ملامح هذا الإطار الفكري في الخطاب السياسي للرئيس جورج بوش الابن، حيث تحدث في 26 فيفري 2003م أمام مؤسسة الأبحاث الأمريكية عن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والعمل على نشر الديمقراطية فيه. وبعد سقوط بغداد في أبريل 2003، أعلن الرئيس بوش أن العراق الجديد سوف يصبح نموذجا يحتذى للديمقراطية في المنطقة ويكون الدافع على تدشين عمليات التغيير ومحاربة التطرف.

الأهداف الأساسية للمشروع:

– إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحا وفق زعمهم، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر، كذلك الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكريا وإيديولوجيا[1].

– استيعاب الصراع العربي الإسرائيلي دون أن يجد حلا بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية، وبين الإسرائيليين والعرب من ناحية أخرى، فيلغي كل القرارات الدولية المتعلقة بإسرائيل، ويفرض التطبيع على العرب، كما يشرع الاحتلال الأمريكي للعراق لأن الشرق الأوسط يجب أن يكون مجردا من أسلحة الدمار الشامل، وأن العراق يجب أن يكون نموذجا للديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى نشرها[2].

– تعزيز النفوذ الأمريكي والسيطرة على العالم، وتوفير أدوات وخيارات جدية لاحتواء الصين وروسيا.

– إذابة الهوية العربية في مزيج متعدد الجنسيات والإثنيات يجمع بين العربية والفارسية والتركية والإسرائيلية والأفغانية ثم الباكستانية للخروج بمنتج غير متجانس الشكل والمضمون[3].

---

[1] خليل العناني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية"، **شؤون عربية**، ع 69، 2005، ص 123.

[2] صالح بن بكر الطيار، الإصلاحات العربي العربية والتحديات الدولية "السعودية نموذجاً" باريس، مركز الدراسات – الأوروبي، 2005، ص 1.

[3] محمود شكري، "مشروع الشرق الأوسط الكبير بين التأصيل والتجريح"، **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ع 33، أوت 2004، ص 4.

– إعادة رسم الخريطة السياسية لدول المنطقة، لإعلاء الدولة القومية على أسس طائفية أو قومية، والقضاء على كل شيء شأنه إحياء قومية الوطن العربي الواحد، واقامة علاقات تعتمد على الثنائية مع الدول العربية فرادى وبما يحقق أولوية المصالح الأمريكية على المصالح العربية[1].

– إشغال الرأي العام العربي والإسلامي بقضية الإصلاحات المفروضة عليهم لإبعادهم ماديا وفكريا عن القضايا الرئيسية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، ومأساة الشعب الفلسطيني، وفي نفس الوقت تمثل سيفا على رقاب الدول العربية غير الديمقراطية[2].

– اختراق المجتمعات العربية والإسلامية، بإعلاء ثقافة الفرد والمجتمع ضد ثقافة الدولة، بما يعني إثارة الشعوب ضد النظم الحاكمة.

وهذا ما حدث فعلا عندما اندلعت ثورات الربيع العربي وما تزال في العديد من بلدان العالم العربي وذلك منذ نهاية عام 2010م ومطلع عام 2011م واستمرارها حتى وقتنا الحالي.

. **الأهداف الاقتصادية:** يهدف المشروع إلى إحكام السيطرة على ثروات العالم العربي الطبيعية التي تعتبر من مقومات الاقتصاد العالمي، مما يسهل تطبيق شروط منظمة التجارة الحرة، كما يحقق المنافسة الاقتصادية بين أمريكا وأوروبا واليابان. لا يخفى أن الهدف الأساسي من توسيع الشرق الاوسط اقتصاديا هو الوقوف على بوابة الصين المنافس الاقتصادي الأكبر لاقتصاديات هذه الدول[3].

– **الأهداف الثقافية: – حضاريا:** تشمل دول الشرق الأوسط الكبير الحضارات الإسلامية والمسيحية واللغات العربية والفارسية والتركية والأوروبية، بحيث تتفاعل وتتنافس وتتصارع مما يحقق نظرية أمريكا في صراع الحضارات بدلا من الحوار فيما بينها[4].

---

[1] عصام نعمان، **نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي ضد العرب**، بيروت، ع 79، 2003، ص 241م.

[2] سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**، ص 6.

[3] صالح بن بكر الطيار، مرجع سابق، ص 164.

[4] صالح بن بكر الطيار مرجع سابق، ص 164.

– **اجتماعيا:** تستهدف إلغاء القومية والهوية والثقافة العربية والاسلامية على حساب نشر الثقافة الغربية والتأثير على المسار الديني على حساب سيادة العلمانية، من أجل نجاح الديمقراطية[1].

– **تعليميا:** الهدف الحقيقي هونشر ما يسمى بثورة التعليم في العالم العربي، لابعاد السيطرة الدينية، على مناهج التعليم واستبدالها بمناهج غربية، ونشر اللغة الإنجليزية على حساب العربية، في هذا السياق دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي شرق أوسطي لصالح العملية التعليمية قبل جويلية 2005م[2].

– احتواء الاسلام السياسي، واتخاذ إجراءات عنيفة ضد الجماعات المتطرفة، والتي أحيانا ما تتمتع ببعض الشرعية في عدد من الدول، الأمر الذي يضر بالديمقراطية[3].

آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

تتمثل آليات التنفيذ في التدابير المطروحة من قبل الإدارة الأمريكية لتحقيق أهداف المشروع في[4]: آليات سياسية واجتماعية، إعلامية وثقافية، اقتصادية وآليات تعليمية.

1. آليات سياسية واجتماعية وتتمثل في الآتي:

أ. الدعوة لإجراء انتخابات حرة.

ب. دعم المجتمع المدني وتنشيطه باعتباره القوة الدافعة للإصلاح ومن ثم يجب العمل على تحقيقه

ج. تمكين المرأة من خلال تمتعها بحقوقها وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية.

د. إرساء معايير الشفافية ومكافحة الفساد.

---

[1] محمد الجوهري، **الديمقراطية الامريكية والشرق الاوسط الكبير**، القاهرة، دار الأمين، 2005، ص 137.

[2] الشرق الأوسط الكبير من المنظور الاقتصادي السياسي، شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 10، أبريل 2004، ص 186.

[3] الجوهري، مرجع سابق، ص.154.

[4] "نحو نظام جماع، "نحو نظام جماعي فعال للسالم والأمن على الصعيدين العربي والإفريقي في ضوء مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، الشرق ألوسط، العدد 10، أبريل 2004، ص 114.

2. آليات إعلامية وثقافية[1]:

أ. قناة الحرة الفضائية وتبث برامجها عبر الأقمار الصناعية من إحدى ضواحي واشنطن وتقدم القناة برامج ترفيهية إلى جانب نشرات الأخبار، وهي تروج لمشروع الشرق الأوسط الكبير، من خلال تقديم تحليلات سياسية تبرز حتمية هذا المشروع وأبرزها الحوار الذي أجرته القناة مع د. سعد الدين إبراهيم يوم الأحد 2004/2/24 م والذي روج فيه بشكل واضح لهذا المشروع. كذلك تهدف القناة إلى محاولة إصلاح صورة واشنطن أمام الرأي العام العربي، وإظهارها بأنها تقوده نحو الديمقراطية والتقدم وتهدف أيضا إلى التمهيد للتطبيع مع إسرائيل على المستوى العربي كله[2].

ب. إذاعة سوا، وبدأت تبث برامجها منذ مارس 2002م، وتهدف إلى نشر القيم الثقافية الأمريكية وترويجها من ناحية، وتقديم تعليقات إخبارية تخدم الاستراتيجية الأمريكية من ناحية أخرى.

ج. مجلة هاين، مجلة شهيرة صدرت في عام 2003م لنشر القيم الثقافية الأمريكية تحت رعاية مكتب الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية[3].

د. بعض الصحف والمجلات التي تخدم الأهداف الخفية للمبادرة.

3- آليات اقتصادية:

أ- منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، من أجل إدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية في تكتل اقتصادي، ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلية فيه[4].

ب- المنطقة الصناعية المؤهلة وفق القانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، والأمر الرئاسي (6955) بالآتي: (تضم جزء من الأراضي المصرية الأردنية الإسرائيلية).

---

[1] موقع إسلام أونلاين، مقابلة بعنوان قناة الحرة الأمريكية لاقتحام العقل العربي2013/12/17.

[2] عبد العزيز بن زايد آل داود، **قناة الحرة أمركة العقل العربي**، الرياض، دار غيداء للنشر، 2004، ص 73.

[3] موقع مجلة هاين www.himag.com

[4] أحمد السيد النجار، **نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 40.

– تعتبر هذه المنطقة منطقة استقلال ذاتي، بمعنى أن يكون لها قوانينها الخاصة.

– تتمتع هذه المنطقة بإعفاء ضريبي وجمركي.

– تدار هذه المنطقة من قبل شركة دولية على غرار شركة الصناعات الدولية الأردنية، التي تتولى إدارة المنطقة الصناعية المؤهلة بين إسرائيل والأردن (منطقة الحلبات).

ج. مبادرة تمويل النمو: وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل مؤسسة مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال، والعمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح.

د. مبادرة التجارة: يدعو المشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر، أهمها الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية، وانشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير والتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة.

آليات تعليمية[1]:

أ. الدعوة إلى إصلاح التعليم من خلال تغيير المناهج وافراغها من محتواها الثقافي لتغريب التعليم في العالم العربي والإسلامي، وقد ذكرت وثيقة أمريكية بعنوان استراتيجية العمل الجديدة في منطقة الشرق الأوسط هدفها الأساس، وهو التأثير على مناهج التعليم في العالم العربي.

ب. مبادرة التعليم من خلال الشبكة العالمية للمعلومات، وتركز هذه المبادرة على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما لهذه الشبكة (العراق–أفغانستان–باكستان–اليمن–سوريا–الجزائر–مصر–المغرب)، ويتم من خلالها توفير اتصال بالكمبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد، وتجهيز المدارس بالكمبيوتر، حتى يتمكن مدرسو كليات التربية من تدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج

[1] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **العالم العربي في ولاية بوش الثانية، الفوضى البنائية وسيناريوهات نزع الاستقرار**، الحلقة النقاشية التاسعة، ابريل 2005، ص64.

الدراسة ووضعها على الشبكة في مشرع يتولى القطاع الخاص توفير معداته، ويكون متاحا للمعلمين والطلبة[1].

ج. مبادرة تدريس إدارة الأعمال وظهر ذلك جليا في إعلانات الصحف للحصول على درجة "ماجستير مهنية" ويعد حامل هذه الدرجة للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال منظور عالمي يؤكد على أهمية الإدارة الدولية للتسويق والتمويل الدولي، وتهدف هذه المبادرة لإعداد كوادر بشرية تعمل وفقا للفلسفة العالمية التي تخدم مصالح الدول الغربية.

- ردود الفعل العربية على المشروع:

أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير جدلا محتدما في مختلف الدول العربية، ففي مصر قوبل المشروع بالرفض والاستنكار من قبل القيادة السياسية، حيث أكدت النخب السياسية على أن أولويات الإصلاح يجب أن تنبع من داخل المنطقة وبإرادة ذاتية، وأن أية مبادرة من هذا الشأن يجب أن تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة، دون محاولة لفرض نمط إصلاحي محدد لا يراعي خصوصيات المنطقة وظروفها، وأن تضع في أولوياتها الأهمية القصوى لتحريك القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة التوتر الرئيسي في المنطقة[2].

كذلك، أعربت سوريا عن رفضها القوي للمشروع الأمريكي الذي اعتبرته يذكر بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها، وفي هذا الإطار أكدت على أن أي مدخل للتعاون بين العرب وأي جهات خارجية من أجل الإصلاح، يجب أن ينطلق من تصفية الاحتلال الاسرائيلي، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبعدها تنطلق المنطقة بشكل جدي باتجاه الاستقرار والأمن، وأن أحدا لا يستطيع أن يفرض على العرب شيئا.

---

[1] جريدة الحياة، 2004/2/13

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2005- 2004، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

وقد أدى طرح المشروع إلى انقسام الدول العربية حول الموقف منع، المشروع وظهرت أربعة مواقف:

– المجموعة الأولى: رفضت المشروع، بسبب أنه جاء من الخارج.

– المجموعة الثانية: أيدت المشروع وطلبت فتح حوار بناء مع الولايات المتحدة.

– مجموعة الثالثة: نادت بالتريث والانتظار واجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة.

– المجموعة الرابعة: تحفظت على المشروع وطالبت بإيضاحات وتفسيرات من الولايات المتحدة، وقد تم رفض المشروع من قبل مجلس جامعة الدول العربية.

– مخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على الوطن العربي:

يعاني العالم العربي من التدخلات الخارجية، خاصة تدخلات الولايات المتحدة بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات، أو بدعوى مكافحة الإرهاب والتطرف، فضلا عن دعاوي الدفاع عن مصالح الغرب والاقتصاد العالمي المهددة نتيجة عدم استقرار المنطقة العربية[1].

كما يواجه العالم العربي حالة من العجز في مواجهة التحديات الخارجية خاصة التحدي الإسرائيلي، حيث أصبح غير قادر على الاتفاق حول موقف ما أو صياغة استراتيجية أو مواجهة الدولة الإسرائيلية[2].

ويواجه كذلك أزمات داخلية نتيجة عدم قدرته على تطوير أوضاعه وعلاقاته الداخلية والبينية مما يؤثر على وحدته، ويعوقه عن المنافسة والتزام مع الآخرين فيظل مرحلة ما يسمى بالعولمة[3].

بعبارة أخرى فإن العالم العربي بعجزه الداخلي والبيني والخارجي، أصبح مفعولا به وليس فاعلا وبالتالي أضحى عرضة للاختراق والتدخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى، ولعل حالة العراق وفلسطين، وتعرض سوريا ولبنان لاعتداءات إسرائيلية دون رادع عربي أو دولي، خير دليل على ذلك[4].

---

[1] جمال زهران، **تداعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي احتمال تحالفات إقليمية جديدة**، مرجع سابق.

[2] ماجد كيالي، "النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا "، **شؤون عربية**، ع 115، 2003، ص 31.

[3] غازي الصوراني، "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي، وآفاق المستقبل"، **المستقبل العربي**، بيروت، ع 29.

[4] ناصيف حتى، "النظام العربي والحقائق الدولية الجديدة، نظرة مستقبلية"، **شؤون عربية**، ع 115، 2003، ص 24.

أما التداعيات السلبية المحتملة على الوضع العربي من جراء طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهي:

– إن الطرح الأمريكي للشرق الأوسط الكبير يأتي في سياق نظام عالمي جديد تنهار فيه سيادة الشعوب في ظل نشوء سيادة القوة التي تتحكم بالعالم من خلال العولمة التي لا تقبل حدودا.

– تحاول أمريكا من خلال المشروع المطروح، حل معضلة الشرق الأوسط التي تكمن في الجهل والأمية والتخلف وفقا لرؤيتها، باعتبار أن المنطقة العربية هي أخطر وأكبر منطقة تعرض المشروع الأمريكي العالمي للفشل[1].

– يعتبر العالم العربي أعظم منطقة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وتمثل مصادر الطاقة الخليجية أولوية عليا لها، حيث كانت أكبر مستورد من نفطها بنسبة 60%، وزاد استيرادها إلى 70% في 2010م[2]. هذه المصادر توفر ثلثي احتياطي العالم من الطاقة وبذلك تعد مصدرا هائلا للقوة الاستراتيجية.

– توافق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع الهيمنة الإسرائيلية على العالم العربي، فالواضح أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة يرتبط باستمرار هيمنتها على النظم الإقليمية وفي مقدمتها العالم العربي، وأن المدخل لذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، ويتم ذلك التمكين من خلال وسيلتين هامتين:

1. الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى المجاورة[3].
2. القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل، وفي مقدمتها العراق الذي تم تدميره في 2003م.

– تزايد احتمالات التعرض لحالات عدم الاستقرار بين ضغوط الخارج واحتياجات الشعوب في الداخل.

---

[1] علي عبد الصادق، "العرب والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير. رؤية مستقبلية"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، 2004م.

[2] مازن الحسيني ونعيم الاشهب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير اعلي مراحل التبعية**.

[3] غريس هالسل، **يد الله، لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل**، تر محمد السماك، دار الشروق، القاهرة.

الخاتمة:

بناء على ما سبق يتبين لنا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروع استعماري يهدف إلى تقسيم العالم العربي إلى دويلات ضعيفة تعاني من الحروب الاهلية وتخدم مصالح الكيان الصهيوني وال و، م، أ. وسيتسبب المشروع للبلدان ضعيفة التحالف بالتفكك ويؤدي إلى تشكيل تحالفات ملزمة مع دول أخرى مقابل عدم المساس بأمنها، مع ذلك فإن الآليات التي حددتها أمريكا هي آليات ناعمة واستبعدت الخيار العسكري من آليات تطبيق المشروع، حيث إن تغيير المناهج التعليمية والغزو الثقافي عبر الإعلام والاقتصاد أشد خطرا من وجود الاحتلال على الأرض، وهنا تكمن خطورة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ورغم أن المبادرة تشمل العديد من الدول المجاورة للعالم العربي، إلا أن معظم جهودها والإجراءات التي تضمنتها، كانت موجهة إلى الدول العربية.

المحاضرة الثالثة

قضية الوحدة العربية في تطورها التاريخي

تمهيد:

تعتبر فكرة القومية العربية فكرة حديثة جدا بالنسبة لتاريخ العرب الحديث والمعاصر، ذلك انه منذ أواخر القرن التاسع عشر أظهر المفكرون العرب المتأثرون بالمؤسسات التعليمية والثقافية في أقطار الوطن العربي والمرتبطة بأوروبا، أظهر هؤلاء المفكرون اتجاهات وطنية تهدف في المقام الأول الاستقلال عن الدولة العثمانية[1].

وكانت الفكرة الدينية هي السائدة بين المواطنين العرب الذين لم يجدوا غضاضة في أن يحكمهم المماليك أو الأتراك العثمانيون ما داموا مسلمين، فلما سقطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تحول كثير من أنصار الجامعة الاسلامية الى فكرة الاتحاد العربي أو الجامعة العربية مع اختلاف كبير في الرأي حول شكل هذه الدولة وزعامتها. وهل يمكن أن يكون الهاشميون هم رمز هذه الرابطة أم أن زعامتهم غير مقبولة لأن الشام أكثر تحضرا من الحجاز موطن الاسرة الهاشمية.

فكر العرب في جمع الشمل بعد الحرب العالمية الأولى تجاوزا للتجزئة التي فرضتها الدول الأوروبية الاستعمارية عليهم، وبعد أن فشلت مشروعات الشريف حسين بن علي شريف مكة وزعيم الهاشميين في إقامة الدولة العربية الموحدة والتي تضم بلاد الشام بأقسامه المعروفة حاليا (سوريا، لبنان، فلسطين والأردن) إلى جانب كل من العراق والحجاز[2].

---

[1] صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ص 603.

[2] رأفت الشيخ، **العرب في التاريخ المعاصر**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، 2008، ص 511.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الوحدة مطلبا قوميا وضرورة ملحة وقضية مصيرية لمواجهة التحديات التي أوجدها الاستعمار، والتغلب على مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن لدولة الوحدة وضع الخطط التنموية الشاملة الضرورية لمعالجة أوضاع الوطن العربي الاقتصادية والقضاء على الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في المنطقة.

ولا شك أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد لوقف الزحف الإسرائيلي والحد من أساليب الدول الاستعمارية ضد العرب والقدرة على مواجهة الأخطار العدوانية الخارجية وكسب احترام وثقة دول العالم.

ومن ثم توالت مشروعات الاتحاد في الساحة العربية انطلاقا من وجود شعور مشترك يشمل مختلف الأقطار العربية دون أن يكون هناك من يقصد ذلك أو يسعى إليه، أوجدته حركة انتشار الصحافة والطباعة والنشر والإذاعة والتمثيل والشعر والآداب وغيرها من الوسائل التي تساعد على اتصال الأفكار.

مقومات الوحدة العربية:

- **العامل الجغرافي:** يحتل الوطن العربي أهمية كبيرة، ويحتل مساحات كبيرة تقدر بحوالي 13 مليون و500 ألف كلم2، يقع في قارتين من قارات العالم وهما: قارة آسيا، وقارة إفريقيا. يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربا حتى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر المتوسط شمالا، يطل على عدة مسطحات مائية مهمة، البحر الأحمر، والبحر المتوسط، والمحيط الأطلسي الشمالي، ويشرف على ثلاثة مضائق مائية مهمة جدا، وهي: مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، وتقع فيه واحدة من أهم القنوات المائية في العالم، وهي قناة السويس.

- **العامل الديني:** الإسلام هو ديانة غالبية سكان الوطن العربي وهو العامل الجامع والشمال والرابط بين الشعوب مصداقا لقوله تعالى: "إنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" سورة الأنبياء آية 92.

وقوله تعالى: "وإنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" سورة المؤمنون آية 52.

- **عامل اللغة:** الوطن العربي يتحدث لغة واحدة هي اللغة العربية فهي اللغة الرسمية.

– **العامل البشري:** تعداد سكان الوطن العربي 385 مليون نسمة وهذا يجعل العرب إذا ما تحدوا في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث التعداد السكاني على ما يحتويه الوطن العربي من عقول ومفكرين.

– **العامل الاقتصادي:** يوجد في الوطن العربي الكثير من الثروات المعدنية المهمة، ومصادر الطاقة، فأكبر احتياطيات العالم من النفط والغاز الطبيعي توجد في الوطن العربي. حيث تنتج الدول العربية 24 مليون برميل من النفط يوميا، وهذا يعادل 32٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما في مجال الفلاحة: 84 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة في السودان فقط تنتج 760 مليون قمح و370 مليون رأس من البقر و410 مليون رأس خرفان و850 مليون دجاجة.

أما في مجال الطاقة، فإن تغطية 8٪ فقط من الصحراء الليبية بخلايا شمسية يكفي لإنتاج 20 مليون ساعة جيقاواط وهو يكفي احتياج كامل الكرة الأرضية من الكهرباء.

– **العامل التاريخي:** خلافات إسلامية عبر مختلف العصور شهد خلالها أزهى قوته ووحدته وتعرضه لسيطرة استعمارية أوروبية (فرنسية –بريطانية– إيطالية –إسبانية) سلبت خيراته.

مشاريع الوحدة العربية: يمكننا تصنيفها إلى مشاريع محلية وإقليمية وأخرى ناجحة وفاشلة، أبرزها:

أولا: جامعة الدول العربية:

أ- نشأة جامعة الدول العربية:

بدأت المشاورات من أجل الوحدة عام 1943م، في الوقت الذي فشلت فيه محاولات الوحدة الإقليمية لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، إذ كانت الاستجابة العربية لهما ضعيفة، كما أن بريطانيا لم تتقبل المشروعين.

التقى رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بوفود بعض الدول العربية المستقلة (العراق– السعودية– اليمن–الاردن– لبنان– سوريا) في نهاية عام 1944 لعرض إنشاء مشروع اتحادي فظهرت

ثلاث اتجاهات رئيسية، دعى الاتجاه الاول الى مشروع سوريا الكبرى بزعامة عبدالله بين الحسين ملك الاردن يدعمه نوري السعيد رئيس وزراء العراق, والاتجاه الثاني دعى الى تطبيق مشروع الهلال الخصيب بزعامة العراق, اما الاتجاه الثالث فكان يدعو الى وحدة او اتحاد اشمل واكبر ليضم مصر والسعودية واليمن فضلا عن اقطار الهلال الخصيب لكنهم اختلفوا حول شكل الاتحاد (فدرالي) ام (كونفدرالي).

بعد مفاوضات طويلة استمرت ثمان جلسات اصدرت وفود الدول المجتمعة في 7 أكتوبر 1944 (بروتوكول الاسكندرية)[1] الذي تضمن تأليف رابطة او منظمة اقليمية تجمع الاقطار العربية المستقلة باسم (جامعة الدول العربية). وقعت جميع الاقطار العربية المشتركة على نص ميثاق الاسكندرية باستثناء السعودية واليمن حتى عام 1945.

أعقب بروتوكول الاسكندرية مداولات بين الوفود العربية بشأن ميثاق الدول العربية الذي تم التوقيع عليه بعد مداولات بين تلك الوفود في 22 مارس 1945 من قبل العراق ومصر والاردن ولبنان وسوريا واليمن والسعودية وأصبح الميثاق نافذ المفعول والذي جاء متوافقا مع ميثاق الامم المتحدة الذي اجاز اقامة المنظمات الاقليمية[2].

ب- مضمون ميثاق الجامعة:

تضمن هذا الميثاق عشرين مادة مع ملحق يتعلق بفلسطين. وعلى اهم ما يجب ان تحتويه الجامعة من تشكيلات واهمها[3]:

أ- مجلس الجامعة

ب- السكرتارية العامة (الامانة العامة)

---

[1] عبد الحميد موافي، **مصر في جامعة الدول العربية**، ص ص 105-109.

[22] صلاح العقاد، ص 615.

[3] التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1958م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عام 1956م، ص 189.

ج- اللجان

اما اهداف الجامعة:

1- توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق الخطط السياسية تحقيقا للتعاون

2- صيانة استقلال الدول الاعضاء وسيادتها

3- المحافظة على الامن والسلام بين الدول الاعضاء

4- تحقيق التعاون في المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

5- تنسيق الدفاع عن الدول العربية

6- النظر في مصالح البلدان التي لم تظفر بعد باستقلالها.

اما ابرز نشاطات الجامعة فقد ساعدت على نيل كل من سوريا ولبنان استقلالهما عام 1946 ونجحت في ابرام معاهدة جديدة بين بريطانيا ومصر عام 1954 تضمنت الاستقلال وجلاء القوات البريطانية كما اخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن ليبيا ونيل استقلالها عام 1951 كما هو الحال في السودان, كما نجحت الجامعة بتسوية الخلافات الداخلية التي نشبت في اليمن في الاعوام 1948 و1954 كما كان لها دورا في استقلال دول المغرب العربي كافة، وفي المجال الاقتصادي سعت الجامعة العربية الى عقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي عام 1950 واتفاقية التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت عام 1953 كما نشطت الجامعة في قيام الحوار العربي- الاوربي والتعاون العربي- الافريقي.

اما عن تقويم الجامعة فهناك اجماع بين الدارسين بان الجامعة قد افقت في التصدي للمشكلات الاساسية التي واجهت الوطن العربي وخاصة مشكلة فلسطين وغيرها من المشاكل العربية المعروفة اذ ان الجامعة لا تشكل الطموح العربي فعلى هذه الجامعة التوحد والتضامن لمواجهة الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية وتعديل ميثاق الجامعة بما يتلاءم وظروف المرحلة الراهنة.

ثانيا: الجمهورية العربية المتحدة

هو الاسم الرسمي للكيان السياسي المتشكل إثر الوحدة بين جمهوريتي مصر وسوريا، حيث أعلنت الوحدة، في 22 فبراير 1958، بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة، من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر، واختير "عبد الناصر" رئيسا، والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة. مما شكل انتصارا هائلا للتيار القومي والعروبي في المنطقة على حساب انحسار هائل للأنظمة التقليدية (الرجعية)، مثل السعودية، والأردن، والعراق وتركيا. ثم كان اندحار فكرة حلف بغداد.

ومن الدوافع والأسباب التي أدت إلى قيام الوحدة:

- تصاعد المد القومي في سوريا.
- وقوف سوريا إلى جانب مصر خلال العدوان الثلاثي سنة 1956م.
- وقوف مصر إلى جانب سوريا ضد التهديدات التركية.
- الرفض المشترك للانضمام لحلف بغداد 1955 ومبدأ أيزنهاور 1957م.

بعد إجراء استفتاء شعبي تم الإعلان عن الوحدة بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من الجانب السوري " الرئيس شكري القوتلي" والمصري "الرئيس جمال عبد الناصر" وانتخاب الرئيس المصري رئيسا للدولة الجديدة، وأصبح للقطران دستورا واحدا وعلم واحد، شخصية وجنسية واحدة ويعين الرئيس أربعة نواب له إثنين من سوريا واثنان من مصر... وغيرها من الإجراءات.

وبمجرد ظهور الوحدة بدأت المقاومة الأجنبية لمنع قيامها ومحاربتها وساهمت هذه المعارضة في إفشالها، إذ قضى عليها انقلاب انفصالي سوري من تدبير أمريكا وبريطانيا والتي عارضت الوحدة من تأسيسها إلى سقوطها.

ثالثا: اتحاد المغرب العربي

أ- تأسيس الاتحاد وأهدافه:

تأسس الاتحاد في فيفري 1989م في مدينة مراكش المغربية، حيث أعلن القادة الخمس "زين العابدين بن علي، معمر القذافي، الملك الحسن الثاني، الرئيس الشاذلي بن جديد، ولد الطايع" وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

تضمنت وثيقة انشاء الاتحاد مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة والمتمثلة في:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية شعوبها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف المجالات
- العمل تدريجيا على تخفيف حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال
- المحافظة على استقلال دول المنطقة ومواجهة كل التحديات أو الأخطار التي تواجه المنطقة
- تطوير اقتصاد دول المنطقة في كل المجالات
- إقامة تعاون بهدف تنمية التعليم على مختلف مستوياته
- الحفاظ على القيم الروحية والثقافية وصيانة الهوية العربية الإسلامية....

ويتكون الاتحاد من عدة أجهزة، منها المجلس الرآسي، مجلس وزراء الخارجية، ولجان وزارية، مجلس شورى، هيئة قضائية...

ب-معيقات تحقيق الاتحاد المغاربي

- اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية
- اختلاف في الرؤية الوحدوية

- الخلافات الثنائية على الحدود
- المعيقات الاقتصادية كالتبعية الاقتصادية والمديونية...

رابعا: مجلس التعاون الخليجي

أ- نشأة المجلس:

تأسس مجلس التعاون الخليجي في 1981م إثر اجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربي "الامارات العربية المتحدة، قطر، السعودية، الكويت، البحرين، سلطنة عمان"[1] في 4 فيفري بالرياض.

وعلى إثر ذلك تم إنشاء: مجلس أعلى، مجلس وزاري وأمانة عامة.

ب-أهداف المجلس:

- تحقيق التكامل والتنمية بين الدول الأعضاء في جميع الميادين
- التعاون في مختلف المجالات وخاصة الجانب الاقتصادي
- تنسيق السياسات في مجال استغلال النفط
- فتح سوق مشتركة
- وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين (الشؤون الاقتصادية: المالية والتجارية والجمارك، التعليمية، الصحة...)
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجال الصناعة وإنشاء مراكز البحوث العلمية المشتركة
- مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة، ويعتبر هذا السبب الرئيسي في انشاء المجلس بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1990م).

[1] رأفت الشيخ، **العرب في التاريخ المعاصر**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، 2008، ص539.

المحاضرة الرابعة

القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية

تمهيد

لا يمكن فهم سياسات الدول الكبرى ومواقفها من الوحدة العربية في القرن العشرين دون الرجوع إلى القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته، ودون تتبع الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية لتلك السياسات والمواقف، فمنذ أن دخل الوطن العربي (باستثناء المغرب الأقصى والصومال وجيبوتي) في حوزة الدولة العثمانية، في القرن السادس عشر الميلادي، والاعتداءات الأوروبية لم تنقطع عن الشواطئ العربية المغربية والمشرقية على حد سواء، فالهجمات البرتغالية والإسبانية والهولندية والفرنسية والإنكليزية على السواحل المغربية وسواحل شبه الجزيرة العربية، بقيت متواصلة طوال القرون الثالثة الأولى من الحكم العثماني وكانت دوافع هذه الحروب الطويلة متعددة ومتباينة نذكر منها:

– الرغبة في السيطرة على الطرق التجارية البحرية والبرية بين أوروبا من جهة والهند والشرق الأقصى من جهة أخرى سعياً. إلى احتكار التجارة الدولية آنذاك.

– العمل على إضعاف الدولة العثمانية التي أصبحت تمتد على رقعة واسعة من الأرض، تبدأ من حدود النمسا إلى قلب آسيا الوسطى ومن الخليج العربي إلى المغرب الأقصى، دائما على الدول الأوروبية عامة، وعلى الدول البحرية منها وأصبحت تشكل خط ا خاصة وكان للدوافع الدينية أثرها في اضرام نار هذه الحروب التي كانت، بصورة أو للحروب الصليبية، وبقيت هذه الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية

بأخرى، امتدادا تحرك الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدولة العثمانية وفي صياغة مشروعاتها التوسعية في الوطن العربي[1].

أولا: موقف فرنسا

استهدفت السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان تمزيق وحدة هذين القطرين بخلق كيانات سياسية صغيرة، كل منها يمثل طائفة أو أقلية أو مذهباً دينيا ومنحت هذه الكيانات دساتير وحكومات وبرلمانات خاصة بكل منها وخططت حدودها، وشجعت النعرات الطائفية والخلافات المذهبية والمنازعات العشائرية والأقليات العرقية، بحجة حماية هذه الطوائف والأقليات، وحاربت كل اتجاه أو تيار وحدو ي بكل الوسائل والأساليب[2]. أما في أقطار المغرب العربي، فقد حرصت فرنسا على عزل هذه الأقطار عزال تاما عن المشرق العربي وعن التيارات القومية المتنامية فيه وعملت على تمزيق وحدتها البشرية والثقافية بعزل القبائل البربرية عن بقية السكان العرب، حياء التاريخ القديم ولإثبات هويتها المصطنعة، وارسال حملات التبشير لتنصيرها والقضاء على انتمائها العربي الاسلامي، واخراجه من دائرة العرف والتقاليد القبلية بديلا عنها وكما فعلت في لبنان حيث نشطت في التنقيب عن الآثار القديمة بحثا عن هوية فينيقية مندثرة، كذلك فعلت في أقطار المغرب العربي لقطع صالت البرير بحضارتهم العربية الاسلامية وبتر ارتباطهم بتراثهم الديني. وحاربت السلطات الفرنسية اللغة العر بية وشجعت استخدام اللهجات العامية بما فيها البربرية بعد أن بذل المستشرقون جهودا مضنية لإحياء هذه اللهجات وكتابتها بالحروف اللاتينية، وفتحت في الوقت نفسه الباب أمام المثقفين العرب لاستعمال اللغة الفرنسية باعتبارها أداة الثقافة والتعليم والشرط اللازم للعمل في أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة[3]. وحاولت تشويه الحضارة العربية الاسلامية والتقليل

---

[1] علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية (1919-1945)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، نوفمبر، 1985 ص 472.

[2] علي محافظة، المرجع السابق، ص 472.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

من أهميتها في تاريخ الحضارة الإنسانية، ولجأت إلى مراكز البحث العلمي ذات الأهداف الاستعمارية لتحقيق هذا الغرض، وتبارى الباحثون من المستشرقين وغيرهم في تشويه التاريخ العربي الاسلامي وتحقير العرب وتقليص دورهم الحضاري إلى دور الحافظ لحضارة اليونان والرومان الناقل لها فحسب وتجاهل الابداع العربي والمساهمة العربية في نمو الحضارة الإنسانية وتقدم البشرية وسعت فرنسا إلى الاعتماد على الأقليات اليهودية في المغرب العربي وتسخيرها لخدمة أغراضها الاستعمارية فأثارت بذلك حفيظة السكان العرب، وقدمت هذه الأقلية لقمة سائغة للحركة الصهيونية.

وكان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية انقسام الحركة القومية العربية إلى حركات وطنية قطرية انشغلت بالكفاح السياسي في كل قطر على حدة، كما نجم عنها تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية – الاقتصادية في الأقطار الواقعة تحت سيطرتها، فبدال من تطور قوى الانتاج وعلاقاته من شكلها الزراعي – الرعوي. الحرفي التقليدي إلى شكل زراعي صناعي – تجاري حديث، تحولت هذه الأقطار إلى التخصص في انتاج المواد الخام وتصديرها إلى فرنسا، وتحولت إلى أسواق المنتجات الفرنسية وأصبح اقتصادها تابعاً للاقتصاد الفرنسي[1]، ونشأت عن هذه السياسة مؤسسات وقوى اجتماعية في كل قطر تخدم أهداف فرنسا.

ثانيا: موقف إيطاليا

مارست ايطاليا في ليبيا والصومال واريترية سياسة استعمارية مماثلة لسياسة فرنسا في الأقطار المغربية الأخرى، ولم تتوان عن اتخاذ مختلف الوسائل للقضاء على الهوية العربية الاسلامية للشعوب الليبية والصومالية والاريترية وتمزيق جبهاتها الداخلية، ومحاربة لغتها العربية، ومسخ تاريخها وربط بلادها رسميا بالمملكة الايطالية واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها وعزلها عن بقية الأقطار العربية والاعتماد على الأقلية اليهودية لضرب الشعب الليبي وتفتيت وحدته.

[1] علي محافظة، المرجع السابق.

وقد بذلت الحكومة الايطالية جهودا كبيرة لدى حليفتها المانيا النازية للحيلولة دون اصدار بيان أو وعد رسمي من جانب المانيا أو من جانب دولتي المحور يعترف بحق العرب في بناء وحدتهم، وحرصت على الحصول على اعتراف رسمي من المانيا بأن البالد العربية تقع في نطاق المجال الحيوي الإيطالي، وقد حصلت عليه فعال وبقيت متمسكة حتى استسلمت للحلفاء سنة 1943. وبالمقابل فإن الأطماع والخطط الإيطالية في الوطن العربي قد اصطدمت بالوجود العسكري البريطاني في عرض البحر المتوسط وفي العديد من الأقطار العربية فالقوات البحرية البريطانية كانت تسيطر على مضيق جبل طارق وعلى قناة السويس، وتحمي البواخر البريطانية المارة في البحر المتوسط دون عناء كبير، وبذلك فرضت على ايطاليا حصارا بحريا شديدا فهي ال تستطيع الوصول إلى مستعمراتها في شرقي افريقيا إلا عن طريق قناة السويس، ولو أرادت الوصول إليها عن طريق رأس الرجاء الصالح فستضطر إلى عبور مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب اللذين تسيطر عليها بريطانيا[1].

ثالثا: موقف ألمانيا

ولم تختلف المانيا في موقفها المبدئي من الوحدة العربية عن مواقف فرنسا وايطاليا وغيرهما من الدول الاستعمارية، إذ لم تكن معنية بالأماني القومية العربية في الوحدة إلا بمقدار ما يساعد أو يعيق مجهوداتها الحربية، وبحيث ال يتعارض والالتزامات التي قطعتها لحكومة فيشي الفرنسية وحليفتها ايطاليا وصديقتها اسبانيا، ولذا لم تقدم الحكومة الألمانية على قطع أي عهد لأصدقائها من القوميين العرب يتضمن اعترافها بوحدة البالد العربية خوفا من تغير سياسة حكومة فيشي التي وقفت على الحياد من النزاع الدو لي الدائر منذ اعالن الهديه الفرنسية – الألمانية في جوان سنة 1940 وخشية من اثارة حفيظة ايطاليا التي نالت وعدا من المانيا باعتبار البالد العربية ضمن المجال الحيوي لإيطاليا. وكان حرص

[1] علي محافظة: المرجع السابق، ص459

المانيا على الحفاظ على حياد تركيا عاملا آخر في اتخاذ هذا الموقف المتحفظ من الأماني القومية العربية.

رابعا: موقف الاتحاد السوفياتي

على العموم كان موقف الاتحاد السوفياتي داعما لجهود العرب في سبيل وحدتهم ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الدعم العسكري والاقتصادي من أجل استرداد الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني سنة 1967، كما أيد الاتحاد السوفياتي كال من مصر وسوريا سياسيا وعسكريا خلال حرب أكتوبر 1973[1]، حيث سخر جسرا جويا لإعانة مصر وسوريا بالأسلحة. وبالجملة يمكن القول إن الاتحاد السوفياتي سابقا أو روسيا حاليا يختلف اختلافا جوهريا في مواقفه عن الدول الكبرى الأخرى التي ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية، فروسيا ليس لديها أطماع في الوطن العربي تدفعها إلى العمل على تجزئته، وليس لها تاريخ

استعماري في المنطقة العربية، ولم يحدث قط أن تدخلت روسيا عسكريا لفرض هيمنتها على الوطن العربي أو جزء منه بالقوة، حتى في الحقبة القيصرية التي شهدت تمددا الجوار الجغرافي القريب لروسيا، فقد كان التعاون وحسن الجوار هو السمة المميزة لعالقات روسيا بالوطن العربي على مر التاريخ والحقب القيصرية، ثم السوفياتية، وقد رحبت روسيا الاتحادية في أوائل التسعينيات بفتح جامعة الدو ل العربية مكتبا لها في موسكو[2].

[1] نورهان الشيخ، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية من الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013 ص20.

[2] نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 22.

خلاصة:

وخلاصة القول إن دراسة مواقف بعض الدول الكبرى من الوحدة العربية بين عامي (1919-1945) تؤكد لنا حقيقة أساسية، وهي أن الوحدة العربية مشروع سياسي واقتصادي وثقافي خطير ليس في صالح أي دولة كبرى تحقيقه، ألن تحقيقه يعني قيام دولة عربية قوية ومنافسة خطيرة لهذه الدول، بسيطرتها على ممرات مهمة في قلب العالم ولامتلاكها طاقات بشرية ومادية هائلة تحد من اطماع تلك الدول وطموحاتها، كما تثبت لنا حقيقة أخرى، وهي أن هذه الوحدة ال يمكن أن تتحقق إلا بإرادة العرب وعزمهم وتصميمهم ألنها تعنيهم وحدهم أوال وأخيرا، فهي سبيلهم إلى الأمن والاستقرار والتقدم والقوة والازدهار.

المحاضرة الخامسة

الصراع العربي الصهيوني وانعكاساته على تطور الوطن العربي

تمهيد

تعتبر فلسطين من أقدم المواطن التي عمرها الإنسان، ويرجع ذلك إلى استراتيجية المكان وما يميزه، حيث تقع في مفترق الطرق بين قارات العالم القديم وحضاراته الزاخرة، وبحكم هذا الموقع أصبحت البلاد همزة وصل بين قارات العالم وملتقى طرق التجارة العالمية والإقليمية وممرا للجيوش الغزاة ومعبرا للقوى الكبرى الأوروبية.

وقد عرفت تاريخيا أنها موطن الرسالات السماوية حيث توجه إليها إبراهيم عليه السلام بالهجرة، وقصدها موسى عليه السلام، وعلى أرضها عاش بعض الأنبياء مثل: زكريا، داود، سليمان، عيسى عليهم السلام. وترعرع على أرضها وأسرى إليها خاتم الأنبياء والرسل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وهي قبلة المسلمين الأولى، وفتحت فلسطين من قبل المسلمين سنة 634 للميلاد.

لقد حاول اليهود والصليبيون احتلال فلسطين لمرات عديدة دون جدوى، إلى أن تم تأسيس الحركة الصهيونية، أين تم عقد المؤتمر الأول لهم في مدينة بازل السويسرية عام 1897 بمشاركة كافة ممثلي الجاليات اليهودية في العالم من أجل إنشاء وطن قومي لليهود بزعامة ثيودور هيرتزل وتم اتخاذ القرارات التالية:

*إن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين بالوسائل التالية. تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين. تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية واتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد دول العالم للهدف الصهيوني وإعطائه شرعية دولية.

*تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية بقيادة ثيودور هيرتزل

*تشكيل الجهاز التنفيذي، الوكالة اليهودية، لتنفيذ قرارات المؤتمر ومهمتها جمع الأموال في صندوق قومي لشراء الأراضي وإرسال المهاجرين لإقامة المستعمرات لليهود في فلسطين،

إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948م والإعلان عن قيام دولة الكيان الصهيوني بفلسطين، وقد حضي هذا الصراع باهتمام سياسي وإعلامي كبير بالنظر إلى عدد الدول المنخرطة في هذا الصراع من كال الجانبين (العربي والغربي)، ويمكن إرجاع أسباب هذا الاهتمام إلى النقاط التالية :

- الأهمية البالغة التي يحظى بها اليهود لدى الغرب خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والإبادة التي طالتهم، حيث قتل أكثر من ستة ماليين يهودي أو ما يعرف حاليا بقضية الهولوكوست.
- أهمية أرض فلسطين بالنسبة للمسلمين فهي تعتبر أرضا مقدسة بها بيت المقدس الذي وجب الحفاظ عليه.
- علاقة العرب مع الغرب والأهمية التي يكتسيها النفط العربي بالنسبة للغرب. لقد تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين بموجب قرار من عصبة الأمم عام 1924 ووردت فقرة في مستهل قرار الانتداب تلغي وعد بلفور وتعتبر أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لن يؤدي إلى الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجموعات غير اليهودية في فلسطين أو بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر، ومع الوقت أضحت إدارة الوضع في فلسطين حسب بنود الانتداب مهمة شاقة أكثر فأكثر.

العلاقة التاريخية بين الصهيونية والاستعمار:

تعتبر الصهيونية حركة استعمارية استيطانية وهي ما تعني بالضرورة أن تخلي الأرض التي سينفذ فيها المشروع الصهيوني من السكان الأصليين، ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال أقصى درجات العنف النظري والإرهاب الفعلي للفلسطينيين.

والصهيونية حركة سياسية عنصرية متطرفة، ترمي إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين تحكم من خلالها العالم كله. واشتقت الصهيونية من اسم (جبل صهيون) في القدس حيث ابتنى داود قصره بعد انتقاله من حبرون (الخليل) إلى بيت المقدس في القرن الحادي عشر قبل الميلاد. وهذا الاسم يرمز إلى مملكة داوود وإعادة تشييد هيكل سليمان من جديد، بحيث تكون القدس عاصمة لها. وتحت مبررات دينية ملتمسة اسما ساميا عربيا في اللغة الكنعانية.

وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي النمساوي هرتزل، الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث والمعاصر، الذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية في العالم.

وعملت الحركة على الأهداف الصهيونية المتمثلة في تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي، وتمكين الدولة اليهودية النقية من التكامل، وتحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية، وربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية، كما عملت على تجزئة دول المنطقة غير العربية. وتحويل القدس إلى عاصمة عالمية: مصرفية وصناعية.

وقد التقت الأهداف الصهيونية بالأهداف التوسعية الأوروبية في عصر السيطرة الرأسمالية في وسط وغرب وشرق أوروبا، حيث وجدت الصهيونية في ذلك الاستعمار وسيلة للوصول إلى غايتها المرجوة، في حين وجد الاستعمار في هذه الحركة جسرا لتدعيم نفوذه في المناطق العربية من أراضي الدولة العثمانية التي عرفت بالرجل المريض بتلك الفترة تمهيدا لتقسيم تركتها، ويعتبر توماس برايتمان مؤسس حركة العودة ولقيت دعوته آذان صاغية.

الاستيطان الصهيوني قبل 1948م:

منذ أكثر من 100 عام يتواصل الاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية عن طريق فرض السيطرة السياسية رغم اختلاف المراحل التي مر بها تنفيذ المشروع إلا أنه اعتمد على وسائل استراتيجية مثلت العمود الفقري له.

السيطرة على الأرض الفلسطينية تحت عنوان افتقاد الارض وفريضة الاستيطان وغيرها من المفاهيم، والأمر الثاني بتهجير السكان الفلسطينيين ويهدف الاستيطان الصهيوني إلى أن تحل الكتلة البشرية (الصهيونية) الواحدة محل السكان الأصليين فهو استعمار إحلالي، واحلاليته هي سمته الأولى والأساسية، كما عمد إلى تهجير السكان الفلسطينيين بكل الوسائل واستخدام العنصر اليهودي من كافة الأوطان بدئ العنصر الفلسطيني.

فزرعت منذ أواخر العهد العثماني مستعمرات صهيونية كانت في البداية أشبه بالجزر المنعزلة في المحيط العربي ومع مجيء الاحتلال البريطاني فتح باب واسع أمام التهام مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، كما قامت بريطانيا بإحداث تغييرات في البنية القانونية لما يتعلق بالهجرة، مما مكن من زيادة معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الحركة الصهيونية في ظل الاحتلال البريطاني:

تعتبر مرحلة الاحتلال البريطاني المرحلة الذهبية للاستيطان الصهيوني وأصبح يتم تحت رعاية دولة عظيمة تديره وتتكفل بحمايته. وتقوم على تغيير الأنظمة وملكية الأراضي وتغيير أنظمة الهجرة مما سهل التنافس الاستعماري على فلسطين. واشتد التنافس الأوروبي مع نهاية القرن التاسع عشر في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع مواكبة الحركة الصهيونية فسارعت الدول الأوروبية في الضغط عليها للحصول على الموافقة لمنح اليهود حق الاستيطان في فلسطين.

تقدم اليهود الصهاينة سنة 1902 إلى سلطان الدولة العثمانية وعرض عليه 35 مليون من اجل الحصول على حق الاستيطان إلا أنه رفض بصورة كلية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى استغل اليهود الظروف السياسية التي تمر بها الدولة العثمانية وتمكنوا من تحقيق بعض من أطماعهم وأصبحت فلسطين منطقة تتنافس الدول الأوروبية لأجلها.

حصلت فرنسا على الجزء الأكبر من سوريا ولبنان وجنوب تركيا ومنطقة الموصل بالعراق، أما بريطانيا فقد فرضت سيطرتها على طرف من بلاد الشام الجنوبية المتوسعة بالاتجاه الشرقي لتضم بغداد وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة التي سيطرت عليها فرنسا في سوريا.

في عام 1947 عرضت بريطانيا المشكلة على الأمم المتحدة، الذي جاءت نتيجة قراره بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة، وبموجبه تقسم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع نظام دولي خاص لمنطقة القدس، وتشترك الدولتان في وحدة اقتصادية. كما تقرر وضع مدينة 1القدس ومدينة بيت لحم تحت الوصاية الدولية[1].

ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع الفعلي بين العرب والكيان الصهيوني والذي نستعرض فصوله فيما يلي:

الحروب العربية الإسرائيلية :

1- حرب 1948:

جاءت هذه الحرب بعد إعلان بريطانيا عن انهاء انتدابها على فلسطين، ومع اصدار الأمم المتحدة للقرار القاضي بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية[2] بتاريخ 29 نوفمبر 1947، شنت الدول العربية المتاخمة للكيان (الصهيوني) على غرار (الأردن، مصر، العراق، سوريا، ولبنان والمملكة العربية

[1] سيدني بيلي، **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السالم**، ترجمة: الياس فرحات، دار الحرف العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1998 ص07.

[2] قضى القرار بتقسيم فلسطين إلى (منطقة يهودية 56 بالمئة، منطقة عربية 43 بالمئة، على أن تكون القدس منطقة دولية 01 بالمئة وضعت تحت الانتداب بإدارة الأمم المتحدة) .

السعودية) الحرب ضد المليشيات الصهيونية من المسلحة في فلسطين والتي تشكلت من البلماخ والإرجون والهاجاناه والشتيرن والمتطوعين المسلحة في فلسطين والتي لت اليهود، واستمرت الحرب من شهر ماي 1948 إلى مارس.

- **حرب 1956 (العدوان الثلاثي على مصر)**[1]

هي حرب شنتها كل من فرنسا وبريطانيا وإعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس[2] بتاريخ 26 جويلية 1956، فكان لكل دولة من هذه الدول سبب في إعلانها الحرب على مصر، فبريطانيا كانت ترى أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد هدد نفوذها بالمنطقة وتحالف مع الاتحاد السوفياتي، أما فرنسا فبسبب الإعانات المصرية المقدمة للثورة الجزائرية[3]، أما دولة الكيان الصهيوني فقد رأت أن شنها لهذه الحرب فرصة لتخفيف الخناق على سفنها في قناة السويس وخليج العقبة، بالإضافة إلى تدمير القوات المرابطة في سيناء والتي كانت تشكل تهديدا صريحا لها .وقد فشل العدوان بفعل المقاومة المصرية الباسلة وتدخل السوفييت الذين وجهوا تهديدا مباشرا للدول المعتدية بضرورة إيقاف العدوان .نتائج العدوان الثلاثي:

- خسائر مادية وبشرية لكال الطرفين.
- انفراد مصر بملكية قناة السويس
- إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا.
- قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا 1958م

---

[1] يطلق عليها أيضا: أزمة السويس، عملية قادش، حرب السويس.

[2] للاطلاع أكثر حول موضوع قناة السويس ينظر: عزيز خانكي بك، قنال السويس نبذة تاريخية ومالية، جلال حسين، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس

[3] اعتبرت مصر من أكبر الداعمين للثورة الجزائرية فبيان أول نوفمبر أذيع من القاهرة بالإضافة إلى المكاتب وتأسيس اللجان وكان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة، كما عملت مصر على عرض القضية الجزائرية رسميا على اللجنة السياسية للجامعة العربية التي بدورها قامت بعرضها على هيئة الأمم المتحدة.

–تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

–نهاية القوى الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا وبروز الواليات المتحدة الأمريكية كقوة فاعلة في المشهد الدولي.

معركة السموع[1] 13 نوفمبر:

1966 تعتبر هذه المعركة من أشد المعارك التي وقعت في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث وقعت بين الجيش الأردني والجيش الإسرائيلي الي تذرع بوجود قاعدة للعمل الفدائي في بلدة السموع وهذا كان سببا كافيا لمهاجمتها، انتهت المعركة بتراجع القوات الإسرائيلية وخسائر مادية وبشرية لكال الطرفين

حرب 1967: (حرب النكسة):

اندلعت هذه الحرب بتاريخ 05 جوان 1967 واستمرت لستة أيام بين كل من الكيان الصهيوني والدول العربية ممثلة في العراق ومصر وسوريا والأردن، وكانت بداية الحرب بهجوم مفاجئ قامت به القوات الجوية الإسرائيلية ضد المطارات والطائرات المصرية وقد حقق هذا الهجوم أهدافه، حيث تعطلت أكثر من 420 طائرة من سلاح الجو المصري.

أسباب الحرب:

يرجع الكثير من الباحثين إلى أن الأسباب الحقيقية لهذه الحرب ترجع بالأساس إلى تلك المعلومات الاستخباراتية المضللة التي وصلت من موسكو إلى القاهرة مفادها أن حشودا إسرائيلية كثيفة على الحدود السورية تستعد للإغارة عليها، وبناء على ذلك وفي إطار اتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا ومصر، بدأت التهديدات والاستعدادات المصرية، إلا أن الهجوم الإسرائيلي كان استباقيا .ومهما يكن فإن بوادر اعالن الحرب من جانب الكيان الصهيوني قد كانت معلنة مسبقا وهذا ما نجده في اعالن إسحاق رابين رئيس

[1] السموع: بلدة السموع تقع في الضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن في ذلك الوقت.

الأركان العامة الإسرائيلية من إذاعة إسرائيل بتاريخ 1967-05-12 قوله:" اننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا وسنحتل دمشق لنسقط.

الحكم فيها ثم نعود"، وهذا ما ذهب إليه أيضا رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول بقوله ":حرب العصابات أمر ال يقبله العقل وال يمكن ترك الأمر له في إسرائيل ... ومن الواضح أن سوريا مصدر التخريب والمخربين الذين يفدون الينا "... نتائج الحرب:

- احتلال إسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان

-خسائر مادية وبشرية معتبرة لكال الطرفين (25000 من الدول العربية، 800 إسرائيلي) تهجير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وبداية الاستيطان.

- وجهت إسرائيل ضربة للسالح الجو الملكي فدمرت 32 طائرة في مطاري عمانً وخسارة 150 دبابة .والمفرق، وقد قدرت خسائر الأردنيين ب"6094" شهيدا -في سوريا تم استشهاد أكثر من 1000 شهيد، كما تم تدمير 60 طائرة و 70 دبابة

حرب :1973 اندلعت هذه الحرب بتاريخ 06 أكتوبر 1973 بين مصر وسوريا من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى، وذلك من خلال توجيه ضربة موحدة على الكيان الصهيوني، وقد حققت بذلك انتصارات كبيرة، حيث استطاعت اختراق خط بارليف في شبه جزيرة سيناء، بالإضافة الى وصول القوات السورية إلى منطقة القنيطرة بالجولان.

ومما تجدر الإشارة اليه أن الجزائر قد لعبت دورا مشرفا ومحوريا في هذه الحرب من خلال فيلقها المدرع الثامن للمشاة الميكانيكية بمشاركة 2115 جندي و812 صف ضباط و192 ضابط جزائري. بالإضافة إلى 50 طائرة حربية .نتائج الحرب:

- تدمير الجيش المصري لخط بارليف، وتدمير الجيش السوري لخط آلون .

- استرجاع قناة السويس وأجزاء في شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان
- حظر النفط على الكيان الصهيوني .1973
- اقتناع إسرائيل بضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السياسية.

خاتمة :

خاضت البلدان العربية العديد من الحروب والمعارك ضد الكيان الصهيوني تكبدت خلالها خسائر كبيرة، وال يزال الصراع العربي الصهيوني قائما إلى يومنا هذا بالرغم من وجود بعض البلدان العربية التي سارت في فلك التطبيع ضمانا لمصالحها.

المحاضرة السادسة

الاستغلال الديني في الصراع السياسي العربي المعاصر

تمهيد:

يقول الفيلسوف الفرنسي المعاصر مارلو "إن القرن الواحد والعشرين يكون دينيا أو لا يكون"، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون –ورغم أن النظام الأمريكي ينص على فصل الدين عن الدولة– شكل، ربما لأول مرة في تاريخ الإدارة الأمريكية، هيئة خاصة متخصصة لتقديم المشورة له في الشؤون الدينية العالمية وتطوراتها.

يمثل استغلال الدين من قِبل أرباب السلطة السياسية والاقتصادية، حقيقة واقعية لا تقتصر على مجتمع أو دين بعينه. فالحروب الصليبية، والاستعمار الغربي، والحركة الصهيونية، والحركات الدينية المتطرفة، جميعها استَعملت الدين كوسيلة لتحقيق مآربها، وأساءت إلى صورة الدين بشكل أو بآخر.

ترتفع علامة استفهام كبيرة حول دور الدين في الصراعات السياسية في مناطق متعددة من العالم المعاصر، ففي أوروبا صراع دموي عنيف بين الصرب الأرثودوكس والمسلمين من جهة، وبين الصرب والكروات الكاثوليك من جهة ثانية، وفي إيرلندا الشمالية بين الانجليكان والكاثوليك، ولا شك أن ثمة صراعات أخرى عديدة في أوروبا الشرقية، يشكل التمايز الديني بين الأرثوذكس والكاثوليك أحد أهم أسبابها، وفي القوقاز طبع الصراع من أجل استقلال الشيشان وداغستان عن روسيا بطابع إثني ديني، كما تداخل الصراع حول السيادة على إقليم ناكورني كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان بطابع ديني– إثني مماثل. وفي الهند ينعكس الصراع بين المسلمين والهندوس في كشمير تحديدا، وفي مناطق عديدة أخرى من الهند على العلاقات الهندية – الباكستانية.

وتشكل الثقافة الليبيرالية والطبيعة اليوم محوري الصراع الجديد المحتدم في المجتمعات الغربية التي تتمتع بقدر عال من التقدم التكنولوجي.

وفي الشرق الأوسط يلعب العامل الديني الدور الأهم في الصراع بين العرب واليهود، ولذلك عملت الحركة الصهيونية على استيلاء حركة دينية مسيحية أمريكية تقف إلى جانب إسرائيل، وتدعو إلى دعمها وتأييدها من منطلق ديني يقوم على تفسير مبرمج لما يعتقد أنه نبوءات توراتية وردت في الكتاب المقدس.

ولا شك في أن إيران، التي أسقطت الشاه من خلال ثورة الأئمة – الثورة الإسلامية– تشجع حركات دينية في العالم الإسلامي على الاقتداء بها، وتحاول حركات من هذا النوع أن تشق طريقها إلى السلطة في بعض الدول العربية معتمدة أساسا على مفاهيم، وعلى اجتهادات دينية مسيسة هي موضع جدل.

من هذا المدخل يتبوأ الدين موقعا جديدا بامتياز. والسؤال هو ما محل الدين في الصراعات السياسية في العالم العربي المعاصر؟

التوظيف السياسي للدين

لم يقتصر استغلال الدين وسوء توظيفه على أَتباع الأديان الإبراهيمية؛ فقد قام الآريين بعد دخولهم الهند، بتكوين نظام طبقي يحقق مصالحهم ويمتزج بالعقيدة الدينية الهندوسيّة، وقد أدى هذا النظام إلى تقسيم المجتمع إلى أربع طبقات مغلقة، تسوّغ التمييز بين الهنود.

عندما نتأمل تاريخ العلاقة بين الدين والسياسة، تَحضر أمامنا المقولة القديمة "الناس على دين ملوكهم"، وتدل هذه المقولة على أن الدين كان دومًا عُرضة للتأثّر بالقوى المهيمنة في تاريخنا الإنساني.

يَذكر القرآن أن "فرعون" استخدم الخطاب الديني في سبيل تجييش العامة على رسالة موسى عليه السلام ومشروعه التوحيدي: {وقالَ فِرعَونُ ذرُوني أَقتُل مُوسى وليَدعُ ربَّهُ إنِّي أخافُ أن يُبدِّل دينَكُم أو أن يُظهرَ فِي الأَرضِ الفسادَ}[1]. كذلك يذكر القرآن أن "فرعون" كان وراء السَّحَرة، وأنه أجبرهم على ممارسة سحرهم الموهوم سعيًا للدفاع عن ألوهيته المزيَّفة: {إنَّا آمنَّا بربّنا ليَغفرَ لنَا خطايَانَا ومَا أكرَهتنَا عَليهِ مِن السِّحرِ}[2].

[1] سورة غافر، الآية 26.

[2] سورة طه، الآية رقم 73.

هناك علاقة وثيقة بين طبيعة السلطة السياسية، ومضمون الخطاب الديني المراد تسويقه. فإن كانت السلطة تقوم على المشورة ومراعاة مصالح المجتمع، فإنها تدفع نحو إنتاج خطاب ديني يحترم التعددية والاختلاف.

الدين أحد الدعامات الرئيسية في بناء الحضارة الإنسانية، والنشاط الإنساني ككل[1].

ومن الملاحظ أن العلاقة بين الدين والدولة تختلف من مجتمع لأخر، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى؛ وفقاً لمكانة الدين فى حياة الناس، ووفق خصوصية كل مجتمع، ووفق رؤية الانظمة الحاكمة لمكانة الدين، وتأثيره من ناحية، ومن ناحية أخرى، وفق رؤية وفهم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) لمكانة الدين، ومدى الانسجام بين رؤية الدولة، والقوى الاجتماعية الاخري، والتوافق او الاختلاف فيما بين الرؤيتين. فضلا عن مكانة الدين فى السياسة العالمية، ورؤية القوى العالمية والاقليمية لمكانة الدين وتأثيره فى المجتمعات، وعلاقتها ببعضها البعض.

ويوظف الدين لتوجيه الرأي العام فى المجتمعات العربية؛ لما يثيره من قوة ردع اخلاقية كبري تؤثر على سلوك المواطنين من ناحية، ونتيجة استخدامه من كافة الاطراف فى المجتمعات العربية سواء الحكومة (السلطة الحاكمة) أو القوى المجتمعية سواء كانت حركات اجتماعية أو احزاب أو مؤسسات دينية (الكنيسة أو مؤسسة الأزهر) أو جماعات التيار السياسي الإسلامي كالإخوان المسلمين أو السلفيين أو غيرهم.

يمكن التمييز بين أربع اتجاهات كبرى للعلاقة بين الدين والسياسة[2]:

---

[1] أماني صالح، عبد الخبير عطا، **العلالقات الدولية: البعد الدينى والحضاري**، دار الفكر، دمشق، 2008، ص ص 84-85.

[2] أبواللوز عبد الحكيم، "العالقة بين الدين والسياسة: التراث النظري"، 7 سبتمبر 2010، متاح على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/opinion/2010/9/594642.htm.

– **أولا**، السمو المطلق للدين على السياسة، وبالتالي خضوع السياسة الكامل للدين، وتشكل مجموعة الأفكار التي تسير في هذا الاتجاه نظريات دينية، لأنها نتاج رؤية دينية وذات حساسية تجاه المفارق وتجاه سمو الروحي على الزمني، ولأنها انطلقت غالبا من مصلحين دينيين كلوثر وكالفن، أو من رجال قانون كبودان، أو رجال الكنيسة مثل بوسيي، أو فلاسفة كدومستر.

– **ثانيا**، بعض المفكرين أبدوا فكرة مضادة تهدف إلى إخضاع الدين للسياسة، باعتبار الدين مجرد وسيلة يستعملها الحاكم لتحقيق أهدافه السياسية، هي نظريات معبر عنها من طرف فلاسفة ومفكرين سياسيين أعطوا أهمية مركزية للدولة لتزويدها بمختلف الوسائل لتقويتها بما فيها الدين نفسه.

– **ثالثا**، إخضاع الدين للسياسة، على الرغم من عدم إنكار أهمية الدين كعامل استقرار اجتماعي، فضلا عن ملاحظة بعض المفكرين أنه قد يكون مصدرا للتفرقة والنزاعات، وبالتالي سببا لضعف الدولة، ورأوا ضرورة إخضاعه لهذه الأخيرة لتجاوز الأخطار الناجمة عنه، ولاستخدامه لتقوية سلطتها والحفاظ عليها. فميكيافللي ومونتسكيو، رأوا ألا يعني ارتباط الدين بالسياسة، وجوب تطبيق الأمير لواجباته الدينية والأخلاقية، وإنما للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها.

– **ورابعهما**، الفصل التام بين الدين والسياسة وبالتالي استقلالية الكنيسة عن الدولة، فالمجال العام، كحقل للتنافس المستمر والحر بين المصالح المنظمة للوصول إلى تفاهمات عملية واجتماعية، أي بالمفاوضات الذاتية وحسب موازين القوى، والمجال الخاص المستقل عن العام، توضع فيه كل الشؤون البعيدة عن السياسة وعن تنظيم الشأن العام، كالدين ومختلف القيم الأخلاقية والفلسفية وغيرها من المبادئ الشخصية والعائلية للأفراد. ومن أبرز ممثلو هذه النظرية: جون لوك وبنجمان كونستانت، ولامينيس، ثم توكفيل.

جدلية الدين والسياسة في الاسلام

يؤكد محمد جابر الأنصاري أن الإسلام لم يفصل بين الدين والدولة فصلًا قاطعًا، فالدولة والسياسة من الأبعاد الداخلة في عموم الظاهرة الإسلامية، إلا أنه سرعان ما يتدارك ذلك معتبرًا أن الإقرار بأن الإسلام لم يفصل بين الدين والدولة، لا يعني أن الإسلام لا يفصل بين الدين وبين التنافس على السلطة والتصارع عليها، مبرزًا كيف أن التنافس على السلطة، والحاجة إلى تداولها يُعَدُّ ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات البشرية، ومن الطهرانية الطوباوية الزعم أن الاجتماع الديني يخلو من ظاهرة التنافس على السلطة، وهذا ما كشفته الفتنة التي حصلت بين كبار الصحابة بمن فيهم أولئك المبشرين بالجنة[1].

إن النشاط السياسي في التجربة العربية الإسلامية، ظل محكومًا إلى حد كبير بمنطق القبيلة والعشيرة، فالتأسيس للفكر السياسي الاجتهادي في موضوعات السياسية وقضاياها وتنظيماتها وألياتها الإجرائية، ظل حقلًا شبه مُغفَل رغم غنى الفكر الإسلامي في التشريع والفقه واللغة والعلوم والفلسفة، فيبدو هذا الحقل من أفقر وأجدب فروع الفكر في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، مع أن السياسة تُعَدُّ من أرقى وأخطر أشكال المعاملات في حياة الأمة. وحتى عندما كتب مُنظِّرو السياسة في التاريخ الإسلامي مصنفاتهم القليلة، ما كانت إلا نتيجة أزمة حصلت للأمة، وكرد فعل تبريري للواقع السياسي، كما حصل أيام ظهور سلطنات الاستيلاء، ويمكن أن نستثني هنا بعض المؤلفات، كتلك التي أبدعها ابن رشد والتي أتت لتكسر هذا الصمت في المجال الفكري، وتحاول إغناءه بالاستفادة من هذا القدر الكبير من الحرية والمسؤولية التي تركها الإسلام في المجال الاجتهادي، والتي رأى ابن رشد أنه يَتَوجَّب عليه استغلالها من أجل إثراء الفكر السياسي للدولة ومؤسساتها، وما يتصل بها من آليات وإجراءات سياسية يتعين اتباعها انطلاقا من المرجعية القِيَمِيَّة والمعيارية الأصلية للإسلام.

[1] طويل عبد السالم، **إشكالية العالقة بين الدين والسياسية في الفكر العربي المعاصر**، 2012م، ص 51-52.

إلا أن قضية الإحتراب والاحتكام إلى منطق القوة والتكفير، لعبت دورًا أساسيًا في الوصول إلى هذه الحالة من الفقر السياسي، فقد طغي وما زال يطغى منطق القوة على منطق التفكير والتفاهم السياسي[1].

إن هذا الفقر في مجال الفكر السياسي وأليات بناء الدولة وإدارتها، بالإضافة للاحتكام لمنطق القوة عند الاختلاف، هو السبب الرئيس في تخلف الأمة العربية والإسلامية.

العلاقة بين السياسة والدين في العالم العربي المعاصر

إن العلاقة بين السياسة والدين في الخطاب السياسي العربي في ظل ما كان يسمى "نظام الخلافة" في الدولة العثمانية والتي ألغيت على يد مصطفى كمال أتاتورك، علاقة متداخلة وما يميزها أن نغمة الدين هي التي قادت السياسة وتصرفات النخبة، فكانت سابغة بردة الدين على السلطة وسند الولاية، بما يحوطها من توقير وامتثال، كما كانت في الوقت نفسه مجال التجمع الشعبي لرد العاديات عن الأمة باسم "إعلان الجهاد المقدس" وداعية لطاعة السلطان، فالنصوص القرآنية نصت بصراحة في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، كما هي داعية للعصيان والخروج عليه وعزله إذا ما وجد مبرر لذلك، كالخروج عن طاعة الله والحكم بخلاف ما أنزل.

ظهرت بعد ذلك ظروف هيأت المناخ لتولي السياسة دفة القيادة في الخطاب السياسي العربي المعاصر، فمع ضعف الإمبراطورية العثمانية وفشل حركة الإصلاح التي بدأت في أواسط القرن 18م ظهرت عدة تصورات سياسية ودينية عالجت أحوال العرب فأخذ الخطاب العربي عدة أبعاد عقائدية عبر عنها بتيارات فكرية متضاربة هي:

[1] طويل عبد السالم، المرجع نفسه، ص 85.

أولاً: الدين كأداة لتوجيه الرأى العام:

يشير مفهوم الدين إلى العديد من الدلالات اللغوية، لعل أهمها الانقياد والتعبد، بأن يكون الانسان عبدا مطيعا بالأمر والإكراه، خاضع لأوامره، والاعتقاد بأن الله هو من يحاسب عباده[1].

ويمكن القول بأن توظيف الدين لتوجيه الرأى العام يرجع للعديد من الأسباب، لعل اهمها:

1- المكانة الاجتماعية للدين، حيث إنه لاعباً رئيسياً في تشكيل السلوك السياسي، فنموذج الدولة القومية لم ينجح في تخليص النشاط السياسي من الدوافع والمطالب والمؤثرات الدينية[2]. فعلى سبيل المثال يري البعض أن الدين الإسلامي يقدم نسقا عقديًا متكاملا، وأيديولوجية لبناء الدولة، والتعامل مع العالم الخارجي[3]. مما يظهر مدى تأثير الدين على السلوك السياسي، وتوجيه الرأى العام.

2- عودة الدين بقوة للسياسة العالمية، إذ أنه يحتل فى الوطن العربي مكانة خاصة، فهو مهد الأديان السماوية الثلاث: اليهودية، والمسيحية، والاسلامية[4].

للدين دور محوري فى سياسة الوطن العربي، سواء من حيث ما يواجه الاقليات غير المسلمة فى هذه المجتمعات من عقبات، أو عقب بروز التيار السياسي الإسلامي على المسرح السياسي فى الدول العربية، وهو ما أطلق عليه الانبعاث العالمي للدين؛ وقد وفر الانبعاث الدينى للاسلام فى الشرق الأوسط تربة خصبة لدراسة تأثير الدين على المجال السياسي فى هذه المنطقة. بل وصار الدين موضوعا رئيسيا فى دراسة السياسة الدولية ككل.

---

[1] أبو الأعلى المودودي دودي، **المصطلحات الأربعة فى القرآن**، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1993، ص ص 116- 130. وكذلك: أبو الحسين أحمد زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، ج2. د.ت، ص ص 319- 320.

[2] عبد العزيز صقر، **دور الدين في الحياة السياسية فى الدول القومية**، رسالة دكتورة غير منشورة. كلية التجارة، الإسكندرية، 1989، ص ص 5- 12.

[3] محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 218.

[4] ديبورا ج. جيرنر، **الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم**، ترجمة أحمد عبد الحميد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص ص 495- 497.

ويشتد الاختلاف فى اسرائيل بين اليهود المتشددين واليهود العلمانيين حول اسبقية تعاليم الديانة اليهودية (كما يراها الحاخامات) أم المبادىء الديمقراطية. وقد انعكس هذا الاختلاف على الشعب الاسرائيلي حيث ترى الاغلبية تقديم الديمقراطية على الشريعة اليهودية[1]. وقد سعى البعض لرأب الصدع بين هذين الاتجاهين، عبر الحديث عن أن اليهودية بوصفها ثقافة، تضم كل التيارات الدينية والتيارات المتحررة من الديانة أيضا، ومن أن اليهودية كثقافة تتغير وتتنوع في خصائصها وسماتها[2].

وفي ماليزيا نجد أن الدين الإسلامي يمثل عنصرا رئيسيا في شخصية المالاوي وهويتهم، والعمود الفقري للتماسك الديني الثقافي للمالاوي، بمعنى أخر نجد أن الدين الإسلامي بالنسبة لهم أسلوب حياة؛ نتيجة ارتباط منظومة القيم الاجتماعية بالدين الإسلامي[3].

وترجع الأهمية التبادلية للدين والسياسة إلى العديد من المهام التى يقوم بها كل منهما خدمة للاخر، بحكم أن هذه الأخيرة مهد الأديان الثلاثة كما سبق ذكره، وأن الدين مصدر للهوية، لما يوفره من رموزا لمصداقية ومغزى ومعنى الوجود السياسي والاجتماعي، ويضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة أو قد يوفر الطاقة الحيوية الثورية لتحدى شرعية تلك الأنظمة[4].

3- توظيف الدين لاحتواء الأطراف والقوى الاجتماعية:

حرصت الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي على احتواء المؤسسات الدينية؛ ادراكا منها لأهمية الدين وتأثيره على المواطنين، ففي مصر على سبيل المثال، يتم تعيين شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية،

---

[1] يعقوب ملكين، **اليهودية العلمانية**، ترجمة وتعليق: د. أحمد راوي، مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، القاهرة، 2003، ص ص 13- 18، 115- 118.

[2] يعقوب ملكين، مرجع سابق، ص ص 31- 33.

[3] كمال المنوفي، جابر عوض، ومتكيس، هدى (تحرير) **الأطلس الماليزي**، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 186- 187.

[4] ديبورا ج. جيرنر، مرجع سابق، ص ص 520- 524.

إلى جانب تعيين أئمة المساجد والزوايا، من قبل السلطة الرسمية. كما أن جماعة الأخوان المسلمين اتخذت من "الإسلام هو الحل" شعارها الأساسي.

وقد أجمعت الدول العربية رغم اختلافها من حيث الطبيعة (جمهورية أم ملكية)، والتوجهات السياسية، والتحالفات الاقليمية والدولية، اجمعت على توظيف الدين الإسلامي كمصدر للشرعية، عبر العديد من الاساليب، لعل اهمها:

أ–تأسيس المؤسسات الدينية واضفاء طابع الرسمية عليها من اجل اضفاء نوع من الغطاء الدينى للقرارات السياسية، من ذلك تأسيس وزارة الأوقاف، وتعيين الأئمة، ومسئولة عن المساجد، وانشاء دار الافتاء، وعلى أن يعين المفتى من قبل السلطة الحاكمة. فضلا عن تأسيس لجنة دينية فى المؤسسة التشريعية.

ب–الاهتمام من قبل الحكام بالدين من الناحية الرمزية والسلوكية، فيحرص بعضهم على الحضور والقاء خطب في المناسبات الدينية، كالاحتفال بليلة القدر، وتكريم حفظة القرآن الكريم[1].

ج ـ محاولة بعض القادة ربط أنفسهم بنسل النبي صلى الله عليه وسلم كما فى حالتى الأردن والمغرب.

ولا تقتصر عملية توظيف الدين على الانظمة الحاكمة فقط، بل تمتد إلى كافة القوى الاجتماعية الاخرى. الإ أن هذه القوى قد تستخدمه لدعم شرعية الدولة، أو ضد شرعية الدولة. ففى دولة كاسرائيل استخدمت القوى والجماعات الدينية (اليهودية) الدين لدعم القدرات العسكرية للجيش، وعبر اعطاء محاضرات عن الدين للجنود، وفى بعض الاحيان دعوة الجنود لرفض أوامر قادتهم. مع العلم بأن حوالي 80% من أفراد الجيش الاسرائيلي يأتون من العلمانيين (كل شاب وشابة غير متزوج)، مقابل 20% من

[1] حسنين توفيق، "**الربط بين الانتخابات البرلمانية والدين أمر فى غاية الخطورة**"، 4 ديسمبر، 2011، متاح على الرابط التالي: http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=16531#post16531 2001: 77- 85.

المتدينين[1]. وكذلك يري بعض القوميين اليهود أن الكنيست (البرلمان) يعتمد على الشرائع غير اليهودية أكثر من اعتماده على الشرائع اليهودية، التي يجب أن يكون لها السمو والهيمنة[2].

وفى باكستان نجد اضفاء الصبغة الاسلامية على المؤسسات التى بدات تتأسس هناك منذ 1977، بل إن الاسلام شكل أساس وجود الدولة التي تأسست في 15 أوت 1947[3].

وقد تستخدم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) الدين لكسب الشرعية، وللتأكيد على أن قراراتها ومواقفها منسجمة مع الدين. ففى مصر استخدمت الجماعة الاسلامية العنف ضد الدولة، بما ينسجم مع رؤيتها وفهمها للشريعة الاسلامية. وفى المقابل قبلت جماعة الاخوان المسلمين فى مصر، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، والتجمع اليمنى للإصلاح العمل والمشاركة في النظم السياسية القائمة. فعلى سبيل المثال أقدمت جماعة الإخوان المسلمين على خوض الانتخابات البرلمانية، وحصلت على عدد من المقاعد البرلمانية؛ على الرغم من رفض النظام الحاكم إضفاء أي مشروعية عليها[4].

وهناك من القوى السلفية، من يرفض فكرة الانتخابات باعتبارها مساومة على الاسلام، فى مقابل من يجيزها بحسبانها وسيلة تستخدم لدعوة الناس إلى الهداية[5].

وبالنسبة للأخوة المسيحيين، فقد تحدث قداسة البابا شنودة الراحل خلال إحدى عظاته الأسبوعية وقال للحاضرين "أن إدلاء الصوت في الانتخابات واجب وطني، المقصر فيه مقصر في حق الوطن،

---

[1] محمد أبو غدير، **الصراع الديني العلماني داخل الجيش الاسرائيلي**، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2000، ص ص 53، 65، 103.

[2] مارك جانسماير، مارك جوير، **الحرب الباردة الجديدة: القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، كتب مترجمة، ع 822، 1995، ص ص 174- 175.

[3] مارك جابوريو، **الدور السياسي للإسلام في باكستان**"، فى أوليفييه كاريه، السياسة المعاصرة في عالم اليوم: الإسلام والدولة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، كتب مترجمة، 1991، ص 156.

[4] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص 91- 96.

[5] هشام جعفر، "الاسلاميون وتحديات بناء تيار ديمقراطي"، فى: د. عمرو الشوبكى (محررا) **إسلاميون وديموقراطيون: اشكالية بناء تيار اسلامي ديمقراطي**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، ص ص 69- 73.

وواجب روحي، وحث الأقباط على المشاركة حتى يشعر الناس بوجودهم الوطنى، ودعاهم إلى التواجد بفعالية، لكى يكون لهم تأثير في حياة البلد، وهذا يجعل الناس يحترمونكم، ولو لم تنتخبوا تصبحون مثل جثة مهملة، لا يشعر أحد بوجودها، بل البعض يقول بركة لم تأت منا وأتت منكم، وآخرون قالوا اخبط رأسك في الحيط وشوف النتيجة، وفريق ثالث سيقول أن الانتخابات ستتم بكم أو بدونكم[1].

4- توظيف الدين في الحض على التعصب وإثارة النزاعات والأزمات:

ويفضل البعض توظيف الدين في الحض على التعصب وإثارة النزاعات والأزمات، على نحو ما يدعي المهاجمون للإسلام والمعادون له، ففي أوربا يمارس اليمين المتطرف حملة ضد الممارسات الإسلامية، فعلى سبيل المثال، نظم حزب "رابطة الشمال" اليميني في إيطاليا مسيرة ضمت خنازير في المواقع التي سيتمّ فيها بناء مساجد. وفي فرنسا، نظمت حركة معادية للمسلمين تدّعي بأنها علمانية حفلات تم فيها تقديم لحم الخنزير النبيذ في الهواء الطلق، في تحد واضح للتعاليم الإسلامية[2].

ويذكر إدوارد سعيد أن هنتنجتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" سعى لفتح صراعا بين الغرب والاسلام، وكأن الاسلام يزحف على أوربا والغرب[3]. بمعنى أخر، بعد انهيار الاتحاد السوفياتى لجات الدول الغربية إلى خلق عدو، وجدوه فى الدين الإسلامي. وقد ساعد على ذلك تصوير الاسلام فى وسائل الاعلام الغربية على أنه صانع للارهاب، والانغلاق، والبربرية، وبالتالى مهدد للحضارة الغربية.

ومن ثم يمكن القول بأن الغرب قد وضع الاسلام فى موقع المهدد الحقيقي لحضارتهم، أمنيا وقيميا. وهو ما عبر عنه مستشار الادارة الامريكية للشئون الاستراتيجية والعسكرية سابقا إدوارد لوتواك

---

[1] جون عبد الملاك، "**تصريحات البدوي تثير الارتباك بالكنيسة والبابا يكلف بيشوي بإدارة الانتخابات لإبعاد الهجوم عنه**"، 6 ديسمبر 2011، متاح على الرابط التالي: http://0soldiers0.wordpress.com/2011/12/06/1-210.

[2] فيرجيني غيرودون، "**عدم التسامح حيال المسلمين في أوربا**"، 2011، متاح على الرابط التالي:
http://www.hollanda.info/intolerance-against-muslims-in europe1805111/

[3] إدوارد سعيد، "**من له الحق فى تعريف الحضارات قبل التحدث عن صراعها؟**"، جريدة الشرق الاوسط، 17 فيفري 1995.

بأن الحد الفاصل بين الحضارتين هو البحر المتوسط، الذي يفصل بين الساحل المسيحي الذي يجيز الاختلافات في وجهات النظر، والساحل الإسلامي الذي يبرر فيه الهجوم على الحضارة الغربية[1].

وهو ما تشابه مع العديد من الدعوات لمحاربة ومواجهة الاسلام. فنجد أن Newt Gingrich دعا الولايات المتحدة إلى صياغة استراتيجية لمحاربة الاسلام الديكتاتوري، والمستبد. وهو ما يتسق مع المفهوم الأمريكي للإسلام الذي تم فيه الربط بين الاسلام وبين البدائية، والوحشية، والشمولية، والبربرية[2].

وهناك من رأى أن الاسلام ستتيح له امكانياته من منظور عدد سكانه المتزايد، وقوته المالية الكبيرة أن يشكل تحديا كبيرا امام الغرب، وذكر أن السبيل لمواجهة هذا التحدى هو تحالف موسكو مع الغرب، ويبنى اصحاب هذا الاتجاه، رأيهم على أن المسلمين يرون العالم معسكرين لا يقبلان التصالح "دار الاسلام"، و"دار الحرب". لذا وجب التحالف لاحتواء هذا التحدي الإسلامي[3].

ويذهب المؤرخ الفرنسى "جوستاف لوبون" إلى "أن مصر ظلت مثالاً للتسامح الدينى، سواء من داخلها أو ممن غزاها، إلى أن جاءها المسيحيون ثم المسلمون فعرفت التعصب للحقيقة المطلقة. وعلى الرغم من أن في الأديان التوحيدية (اليهودية والمسيحية والاسلام) مادة خصبة لتقوية التسامح، إلا أن الممارسة التاريخية لم تكن، كما يعتقد كثير من الباحثين، متسامحة على الدوام[4].

ثانياً: استغلال الدين لتبرير الطاعة للحاكم:

حدد الدكتور يوسف القرضاوى ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه، بأنه هو من اختاره الناس بحرية وبرضا على أساس من التزام الإسلام، يؤمن بالله ورسوله ويحكم كتاب الله، فإذا خرج الناس على

---

[1] محمد سعدى، **مستقبل العالقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم 58 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 97- 99.

[2] فواز جرجس، "الأمريكيون والاسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، ع 217، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص ص 13- 24.

[3] ريتشارد نيكسون، 1992: 187.

[4] ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، "**التسامح بين الاخلاق والدين**"، أكتوبر 2010، متاح على الرابط التالي: .http://www.maatpeace.org/node/70

هذا الأمير أو الرئيس، يكون هذا بغياً منهم[1]. لا عجب والأمر كذلك، أن يستغل الدين من قبل الحكام لتفسير الطاعة لهم؛ وبالتالى توليد شرعية لأنظمتهم الحاكمة، وتتنوع وتتعدد أشكال وصور هذا الاستغلال كما يلي:

1- استغلال الشريعة كأساس للحكم: فنجد أن المملكة العربية السعودية قامت على أساس تحالف تصور معين للدين، مع حركة سياسية قادها الأمير محمد بن سعود. وقد ساعد على ذلك وجود قبر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، والحرم المكى، وجبل عرفات، وغير ذلك من أماكن مقدسة أخرى في المملكة[2].

2- الجمع بين الدينى والسياسي:

يعتبر الإسلام في المغرب مصدر الشرعية لأي حاكم، ومصدر تدعيم سلطته، فضلا عن كون الاسلام ثقافة تهتم بالشخصية والسلطة، بمعنى آخر إن التكييف الاجتماعي الذي يضم كل فرد إلى المجتمع، يقوم على قبول قانون الجماعة وثقافتها، بحيث بات الاعتراف بالفرد بوصفه أحد مكونات الجماعة، التي تتحقق شخصيته عبرها. بمعنى أخر وجد حكام المغرب الدين الإسلامي مرجعا للهوية المغربية، وأساساً لشرعية السلطة الحاكمة، فدمجوا بين الخطاب الدينى والسياسي الرسمى، وجمع الحاكم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية[3]، فهناك يطلق على الحاكم "أمير المؤمنين"، وينسب الملك فى المغرب نفسه إلى الاسرة العلوية، وآل بيت النبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ فضلا عن مبايعة علماء

---

[1] عثمان عثمان، "**فتنة أم رحمة: "الثورة وفقهاء السلطة**" الخلاف بين فقهاء الثورة، ديسمبر 2011، متاح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F9612B45-6D00-45CB-A947-FC455DE52025.htm

[2] محمد ضريف، **الاسلام السياسي في الوطن العربي**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط، 1992، ص ص 171-172.

[3] محمد ضريف، مرجع سابق، ص ص 174- 175.

الدين للملك؛ مما يضفي على السلطة السياسية شرعية دينية[1]. صفوة القول إن النظام المغربي يكتسب شرعيته من الدين الإسلامي، فيحرص على كسب ود علماء الدين، والعمل على تجسير المسافات بينه وبينهم؛ حتى يتسنى له الحفاظ على شرعيته.

3- توظيف الدين فى المجال العام:

تعمل العديد من الأنظمة الحاكمة خاصة فى الدول العربية على توظيف الدين فى المجال العام، عبر إطلاق مبررات دينية لسياساتها؛ حتى يتسنى لها كسب الشرعية، والحفاظ عليها.

لقد شهدت مصر طوال فترة الرئيس الأسبق مبارك استخدام الفتاوى السياسية لكسب تأييد وشرعية للنظام الحاكم، ولعل أهم تلك الفتاوى تلك التي أطلقها الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي ضد الصحفيين المنتقدين للرئيس الأسبق حسني مبارك، وأجاز فيها جلدهم. ثم فتوى أطلقها شيخ سلفي- الشيخ محمود عامر القيادي في التيار السلفي - رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية- تجيز توريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس الأسبق، وأطلق الشيخ نفسه فتوى أهدر فيها دم الدكتور محمد البرادعي، في أعقاب دعوته إلى العصيان المدني في أنحاء البلاد. ولم تغب الكنيسة عن تلك النوعية من الفتاوى، حيث بارك البابا شنودة ترشح الرئيس لولاية رئاسية خامسة، وأجاز أو بارك توريث جمال مبارك للحكم[2].

وقد يكون من المجافى للحقيقة القول بأن نظام مبارك الأسبق، النظام الوحيد الذي حكم مصر ووظف الفتاوى لأغراض سياسية، فقد استخدم الرئيس الأسبق "عبد الناصر" الدين الإسلامي لتبرير تبنيه

---

[1] عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الاسلامية فى المغربي: عناصر أولية لتحليل مقارن"، فى: مجموعة باحثين، **الحركات الاسلامية والديمقراطية، دراسات فى الفكر والممارسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص 310-311.

[2] صبري حسنين، "**الربط بين الانتخابات البرلمانية والدين امر فى غاية الخطورة**"، 4 ديسمبر 2011، متاح على الرابط التالي: http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=16531#post16531 2011

الاشتراكية كأيديولوجية للدولة خلال فترة حكمه. كذلك وظف الرئيس الأسبق "السادات" الدين الإسلامي لتبرير مبادرته للسلام بين مصر واسرائيل[1].

ولم يقتصر توظيف الدين الإسلامي لتبرير السياسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة على مصر فقط، فنجد أن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين قد رفع راية الاسلام فى مواجهة التحالف الدولى الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق؛ من أجل تحرير الكويت، وذلك عبر خطاباته التى ذكر فيها ان الغرب الصليبي يواجه العرب والمسلمين للسيطرة عليهم وعلى مقدراتهم[2].

وعندما ثار المواطنون فى مصر ضد حكم الرئيس الأسبق مبارك، تم توظيف الدين ايضا فى محاولة اثناء المواطنين عن مطالبته بالرحيل. آية ذلك صدور العديد من الفتاوى التى تحرم الخروج على الحاكم، ومن هذه الفتاوى فتوى دعاة السلفية قبل وبعد ثورة 25 جانفي 2011. أبرزها فتوى عدم جواز المظاهرات والخروج على الحاكم[3].

وفى المملكة العربية السعودية صدرت فتوى بتحريم المظاهرات، ووصفها بأنها مصدر لتفكيك الأمة، والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها وتفريق كلمتها وتشتيت شملها وتقسيم البلاد والسيطرة على خيراتها[4].

ثالثاً: استغلال الدين في التمرد على الحاكم:

لعب الدين دورا كبيرا فى حض المواطنين على الثورة ضد حكامهم المستبدين. خاصة عندما تستخدم الأنظمة القائمة القوة المفرطة ضد مواطنيها، ففى هذه الحالة تبلغ حالة الاحتقان منتهاها،

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص 82.

[2] فريد هاليداي، **الاسلام والغرب: خرافة المواجهة- الدين والسياسة فى الشرق الاوسط**، تر: النعيمي، دار السامي، بيروت، 1997، ص 850.

[3] صبري حسنين، مرجع سابق، ص 2011.

[4] نبأ نيوز، "**مفتي السعودية يحرم المظاهرات ويعدها مصدرا لتفكيك الأمة**"، مارس2009، متاح على الرابط التالي: http://www.nabanews.net/2009/33989.html

ويوظف الدين ضد تلك الانظمة، ذلك أن الدين الإسلامي حرم قتل النفس، بينما تمارس بعض الانظمة قتل مواطنيها.

فقد ذكر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب أن مواجهة أي احتجاج وطنى سلمى بالقوة والعنف المسلح وإراقة دماء المواطنين المسالمين، بمثابة نقض لميثاق الحكم بين الأمة وحكامها، ويسقط شرعية السلطة ويهدر حقها فى الاستمرار بالتراضى، فإذا تمادت السلطة فى «طغيانها» واستهانت بإراقة دماء المواطنين الأبرياء، حفاظاً على بقائها غير المشروع أصبحت السلطة مدانة بجرائم، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين ومحاسبتهم. وأكد على أن انتهاك حرمة الدم المعصوم يعد الخط الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه فى الإثم والعدوان، داعيا الجيوش المنظمة فى جميع الدول العربية، فى هذه الأحوال، إلى الالتزام بواجباتها الدستورية فى حماية الأوطان من الخارج، حتى لا تتحول إلى أدوات قمع وإرهاب للمواطنين وسفك دمائهم[1].

وقد ذكر الدكتور يوسف القرضاوى أن الحاكم الذي يأتي على غير إرادة الناس، والناس لا تحبه ولا تريده، يجوز الخروج عليه والثورة ضده. ويضرب أمثلة على ذلك بمعظم من أصبحوا أمراء في البلاد العربية، ويصفهم بأنهم رؤساء جمهوريات وهم ملوك وليسوا ملوكاً في الحقيقة، ولكن أصبحوا ملوكاً لأنهم أصبحوا مستمرين ثم لا يكفي هذا الاستمرار انهم يريدون أن يظل هذا في أولادهم من بعدهم، كلهم، هذه الجمهوريات الخمس كلها كانت تعمل على توريث هذا الحكم لأبنائهم وأصحابهم، فهؤلاء لم يلتزموا بالإسلام، وبالتالي فليسوا ممن تجب طاعتهم باستمرار كما هو شأن الحاكم الشرعي الحقيقي الملتزم بما أمر الله والمنتهي عن ما نهى الله والمحل ما أحل الله والمحرم ما حرم الله[2]. وبالتالى وجب الخروج عليهم، وعدم طاعتهم، ووجب عليهم الانصياع لمطالب شعوبهم وتنفيذها.

---

[1] أحمد البحيري، "وثيقة جديدة للأزهر تدين قمع الحكام للشعوب العربية"، **جريدة المصري**، 1 نوفمبر 2011.

[2] عثمان عثمان، مرجع سابق.

وذكر الدكتور رضوان السيد أن النبي صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع حدد محرمات قطعية إذا ارتكبها الحاكم أو المحكوم، صار مهدور الدم، قال عليه الصلاة والسلام، ((إن دماءكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أموالكم عليكم حرام كحرمة شهركم هذا في بلدكم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أعراضكم عليكم حرام، في شهركم هذا، في بلدكم هذا أو ما يقارب ذلك إلى يوم القيامة))، وهذه المحرمات الثلاث على الحاكم والمحكوم، وهذا الخروج السلمي على الحاكم الظالم جائز شرعاً، علمائنا كانوا يترددون وكان هناك نقاش كبير بينهم على مدى 3 قرون، هل يجوز بدء الحكام الظلمة بالقتال إن لم يحملوا سلاحا لقد أجاز الأحناف بدئهم بالقتال، بينما كان الأئمة الآخرون لا يجيزون، نحن عندنا الآن قطعيات من النبي صلى الله عليه وسلم، والخروج حق من حقوق أهل السنة والجماعة، فالجماعة هي التي تدير شأنها العام وقد أُستلب شأنها العام في كثير من الدول العربية والإسلامية منذ عدة عقود[1].

فى هذا السياق يمكن تفسير الثورة فى تونس، وفى مصر، وفى ليبيا، وفى اليمن، بأنها عدم رغبة المواطنين فى استمرار حكام هذه الدول السالفة، خاصة وقد أفرطوا فى استخدام القوة ضد مواطنيهم وبالتالى وجب خلعهم.

[1] عثمان عثمان، مرجع سابق.

المحور الثاني

القضايا الاقتصادية والاجتماعية

المحاضرة السابعة

الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي

تمهيد:

لا يمكن وضع استراتيجية سليمة للتنمية في العالم الإسلامي دون الفهم الموضوعي لأسباب التخلف وكيفية نشأته. وقد ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير التخلف في العالم الثالث الذي يعتبر العالم العربي والإسلامي جزءا منه. وقد عمم بعض هذه النظريات على كل بلدان العالم الثالث دون أخذ بعين الاعتبار لخصوصيات بعض المناطق، وفي نفس الوقت حاول البعض الآخر وضع نظريات تنطبق فقط على بعض دون آخر من العالم الثالث.

يمكننا تصنيف نظريات تفسير نشأة التخلف ثلاثة أصناف، صنف ربط نشأة التخلف في العالم الثالث بظهور الرأسمالية الأوروبية وما صاحبها من استعمار لهذا العالم ونهب ثرواته، وتطلق على نفسها نظريات التبعية وصنف آخر كان رد فعل على نظريات التبعية، فحاولت أن توغل أبعد من الاستعمار والرأسمالية، وتجيب عن سؤال أساسي. وهو لماذا ظهرت الرأسمالية الصناعية في أوروبا ولم تظهر في العالم الإسلامي الذي كانت تسوده رأسمالية تجارية أو مركانتيلية أكثر تطورا من المركانتيلية في أوروبا؟ أما الصنف الثالث والأخير من هذه النظريات فينطلق من فكرة التمركز الأوروبي التي تحتقر كل ما ليس بأوروبي فحاولت أن تقول إن تخلف العالم الإسلامي طبيعي وحتمي، وسببه تكمن في ثقافته ونفسيته ووضعه الاجتماعي، ونحاول في هذه المحاضرة تناول مختلف هذه النظريات ونقدها لكي نصل خلال ذلك إلى تفسير أكثر موضوعية يسمح لنا بوضع استراتيجية جديدة للتنمية.

أسباب التخلف في الوطن العربي

- تعمق أزمة النخب "المؤسسية":

ازدادت المؤشرات في العالم العربي على تفكك النخب المؤسسية، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تتمتع تجمعاتها بالاستمرارية وتلك التي تنشأ لمواجهة تطور داخلي وخارجي وترتهن به وجودا وعدما، خلف تلك الظاهرة تكمن مجموعة متشابكة من العوامل، أحدها اعتبار أفراد النخب أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينشئونها أو ينضمون إليها، وبالتالي تغيب عنهم قواعد العمل المؤسسي وضوابطه، والأخر ارتباط نشأة معظم تلك المؤسسات بأغراض سياسية وانتخابية بشكل خاص لا شأن لها بتعميق مفهوم التعددية أو بتفعيل نشاط المجتمع المدني، والعامل الثالث هو تدخل السلطة لاستثمار التناقضات الداخلية بين قوى المعارضة من أجل تفريغ الأطر المؤسسية الفارغة المضمون[1]. كما أن إشكال القيادة الفعالة يفرض نفسه خاصة بملاحظة فشل القيادات الرسمية وأجهزتها في كسب احترام شعوبها وتأييدها الواعي والمشروط؛ ذلك الفشل الذي يجد مرتكزاته في الإرث الاستبدادي الغني وغياب نخب فاعلة وجريئة في فضح سلوك الاستبداد الواضح والمقنع، وابتكار، وسائل، وطرائق المواجهة والتعبئة.

2- الفشل السياسي كمؤشر على التخلف:

الدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهو مصطلح مطاط، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه. فبالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدول الفاشلة بأنها "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الاثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"فهذه الرؤية تربط الفشل الدولاتي

[1] احمد ابراهيم محمود وآخرون، **حال الامة العربية**، 2010-2009 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010، ص121.

بالصراع الإثني والحروب الأهلية. وبالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة international crime threat Assessment تعرف الدول الفاشلة على أنها:" دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي"، يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها. ففي مجملها تتميز الدولة الفاشلة ب:

أولا: وجود حالة من العنف الداخلي والمشاكل ذات نشأة داخلية.

ثانيا: الانهيار الداخلي للنظام والقانون، بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

ثالثا: السمة الوظيفية والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وان وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع[1].

فوفق التصنيف السنوي الرابع الصادر عن المجلة الأمريكية، بالاشتراك مع"صندوق السلام"، فقد جاءت الصومال على رأس قائمة الدول"الفاشلة"، برصيد 114.2 نقطة، تلتها السودان في المركز الثاني برصيد 113 نقطة.

أما ثالث دولة عربية فكانت العراق، التي جاءت بالمركز الخامس برصيد 110.6 نقطة، ثم لبنان في المركز الثامن عشر برصيد 95.7 نقطة، فاليمن في المركز21برصيد95.4نقطة، ثم سوريا في المركز 35 برصيد 90.1 نقطة.

وبالنسبة لمصر، فقد احتلت المركز 40 بالتصنيف الدولي، الذي شمل 177 دولة، برصيد 88.7 نقطة، لتصبح سابع دولة عربية تأتي ضمن المراكز ال 60 الأولى.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وأشار التقرير إلى أن التصنيف اعتمد على12 مؤشر لقياس مدى نجاح وفشل حكومات الدول في التعامل مع المشكلات المختلفة التي واجهتها على مدار العام، تتنوع ما بين مؤشرات اجتماعية، وأخرى اقتصادية، وسياسية، بالإضافة إلى مؤشرات عسكرية.

وتم التوصل إلى هذه المؤشرات بعد استطلاع آراء نحو 30 ألف خبير دولي خلال الفترة من ماي إلى ديسمبر من عام 2007م لما جاء في التقرير من العام نفسه[1].

3- ضعف مؤسسات المجتمع المدني

يرى البعض أن وجود ديمقراطية تعد شرطا أساسيا لنمو المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لوجود الديمقراطية، وفي الوطن العربي يعرقل غياب الديمقراطية فاعلية المجتمع المدني، ويشخص سمير أمين حال الديمقراطية في الوطن العربي حين يرى الحكومات العربية وقد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافا شكليا لم تملعيبه، فالأحزاب والنقابات والجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في الوطن العربي وتقودها في العادة نخب ثقافية عربية، فالدولة العربية وسعت كثيرا من نفوذها وقوتها مما جعلها دولة مركزية وشمولية ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليته من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله بها[2]. فمؤسسات المجتمع المدني تخضع في رأي ثناء فؤاد عبد الله إلى حصار ثلاثي، فالدولة تحرص على إمساك كل الخيوط بيدها، والميراث الثقافي إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعيقان منحرية الحركة للمجتمع المدني، تسعى الحكومات والأنظمة العربية باستمرار لابتلاع المجتمع المدني وشل قدرته على الفعل.

---

[1] سميرة شرايطية، **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الامني دراسة في الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسبير في العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2010-2009 ص ص -54 55.

[2] فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي 2006 في الوطن العربي منذ 1990**، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007 ص1.

4- إشكالية التبعية وتفاقم أزمة المديونية:

بعد مفهوم التبعية من المفاهيم الحديثة التي أخذت تتداول في الأدبيات السياسية ولا سيما بعد مرحلة إزالة الاستعمار وولوج عدد كبير من الدول إلى مرحلة الاستقلال الوطني، إلا أنها بقيت من"التبعية" للقوى الاستعمارية سواء كانت في وجهتها الاقتصادية، حيث أن نمو وتوسع اقتصاداتها ارتبط بمجموعة من الدول السابقة أو أن مؤسسات هذه الدول تكيفت في بناءها الداخلي على النمط الذي يسود في المجتمعات الأخرى مما أدى إلى بروز تلك العلاقة غير السوية حسب عالم الاجتماع النرويجي"غالتونغ "الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة احتكار المراكز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف على الموارد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفرات خارجية، يعتبر المدخل الثقافي من المداخل الأساسية لخلق علاقة تبعية يتم تكريسها من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الاستهلاكية، بحيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسي، ولما كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية فإن هذا يفسر عدم استقرار القرارات السياسية للدول الدائرة في فلك التبعية.

فالتبعية نشأت كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من منطق عدم المساواة وعدم التكافؤ، ومن نتائج هذه العملية تعطل الإدارة الوطنية للدول التابعة وفقدانها كل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجديدها وهيمنة دول القلب الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول التبعية وتؤكد "ثناء فؤاد عبد الله" في كتابها "آلية التغيير في الوطن العربي 1997م بأنه بمرور الزمن تتولد آليات موضوعية وتظهر قوى

اجتماعية تعمل من تلقاء نفسها على استمرار التبعية وحاجة إلى سيطرة عسكرية وسياسية من جانب دول القلب الرأسمالي وتحول التبعية إلى عملية متحددة ذاتيا[1].

حاول أتباع هذا الاتجاه أن يقدموا عددا من المداخل والأطر النظرية لتعليل التخلف السياسي والاقتصادي في البلدان العربية ودول العالم الثالث[2]، وهذا نتيجة لنظرية التحديث ذات النمط الغربي في التنمية، لذلك يصفها البعض بأنها الاتجاه المحلي للتخلف، ومن أبرز مفكري هذا التوجه"سمير أمين"، "أندريه فرانك"، "ديولسويزى"، "بولباران"، في كتابهم"الاقتصاد السياسي للنمو"[3].

كما ارتبطت التبعية بحجم الديون الخارجية في الدول العربية التي زادت بمعدلات مرتفعة منذ نهاية السبعينات وحتى الآن حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالي 155.67 بليون دولار عام 1994 ووصل الى 188 مليار دولار عام 2003 مقارنة ب 72.7 بليون دولار عام 1984، ولقد بلغ خدمة الديون في بعض الدول العربية نسبا مرتفعة مما حدا بهذه الدول الى محاولة جدولة ديونها مما يعكس الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية[4]. فلا شك أن المديونية الخارجية تعتبر من الظواهر القديمة المرتبطة بتطور العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، حيث عكست المصالح المتبادلة بين الدول ومحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الأخر بالشيء الذي زاد من حدت التخلف في هذه الدول وهو ما تعكسه الآثار التي تخلفها الديون الخارجية على اقتصاد الدول العربية المقترضة:

- أثر الديون الخارجية على موازين مدفوعات الدول العربية.
- أثر الديون الخارجية على قدرة الدول العربية على الاستيراد.

---

[1] حمد ناصوري، **إشكاليات وتحديات النظام السياسي**، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، مجموعة محاضرات غير منشورة لطلاب دبلوم الدراسات السياسية، 2005.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط، 1، 2003، ص ص 115-114.

[3] علي عبد الخليل رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس**، دار الكتب الوطنية بلغاري، ط،1 2002، ص 9.

[4] بلقاسم العباس، **تطور الديون الخارجية، الاتجاهات الأساسية**، المعهد العربي للتخطي.

- أثر الديون الخارجية على الاحتياطات الدولية للدول العربية

- أثر تزايد الديون الخارجية على الضغوط التي تتعرض لها الدول العربية (التبعية).

المحاضرة الثامنة

النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدولية

تمهيد:

ينفرد العالم العربي بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما له من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي، ولما يتمتع به من غنى في موارده الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز، حيث أن معظم الدول العربية تتمتع بثروة نفطية هائلة جذبت أنظار العالم، فالحوض العربي يختزن أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الارضية، ويساهم بحوالي ثلث إنتاج العالم.

غير أنه منذ اكتشاف النفط، أصبح الوطن العربي محلا للصراع الدولي، حيث صارت الدول الغربية تتنافس عليه طمعا في السيطرة على الاقتصاد العالمي، من أهمها نجد بريطانيا، وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية النفط لكونه المورد الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وزادت أعمال هذه الشركات وتطورت، وزاحمتها دول غربية أخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تزايد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمحروقات، خلال القرن العشرين، زادت أهمية الوطن العربي، فالنفط هو محرك الاقتصادِ، وعماد الحياة العصرية، ومصدر سيولة مالية ضخمة.

1- أهمية النفط في الاقتصاد العالمي

منذ اكتشافه عام 1859، شكل النفط ولا يزال إلى اليوم من أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي.

ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول

المنتجة بالأسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروجة بأن ذلك ممكن ومتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية.

بناء على هذا، السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار الصناعة والقوة العسكرية، وبات النفط يمثل قطاعا مهما للاستثمار الرأسمالي، وهكذا أصبح محورا لصراع الشركات والدول ومقاولي النقل[1].

كما أن اكتشاف النفط أحدث ثورة هائلة في شكل الآلة وحجمها وقدراتها، وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة، والحرب، والنقل، والتكنولوجيا.

وعليه فقد ظل النفط أقل كلفة، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية.

ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي.

2- أسباب الاعتماد على بترول الوطن العربي:

ظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساسا على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من 90% من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات والستينيات والعقود التي تلت ووصولا إلى يومنا هذا، فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة للأسباب الآتية:

[1] شفيق المصري، "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، **مجلة الاقتصاد والأعمال**، ماي 2013، ص 22.

– تدني سعر البترول، نتيجة لإعادة افتتاح العبور عبر قناة السويس، وازدياد مبيعات الإتحاد السوفياتي، وازدياد منافسة شركات البترول المستقلة ومواجهتها للشركات المستثمرة أعضاء الاتحاد الاحتكاري.

– سهولة النقل والاستخدام.

– نظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه

بدأت دول الغرب تزيد اعتمادها على بترول الوطن العربي بصورة كبيرة، حيث ارتفعت درجة الاعتماد من 20% من جملة استهلاك البترول قبل الحرب العالمية الثانية إلى 43% عام 1947م، ثم إلى 85% عام 1950، ولاحقا زاد الطلب الغربي وغيره من الدول الصناعية على بترول العرب، طوال العقود التي تلت في القرن الماضي وصولا إلى وقتنا الحالي بنسب تصاعدية، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

– قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي.

– النفوذ الكبير للدول الأوروبية في الوطن العربي، حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان).

كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بامتيازات واسعة لاستغلال حقول بترول دول الشرق الأوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (مشتركة بين إنكلترا وهولندا). وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الأوروبية بعملاتها المحلية.

– عدم استطاعة الولايات المتحدة الأميركية إمداد دول أوروبا واليابان باحتياجاتها من البترول، بسبب توقعها حدوث نقص بترول عالمي، وبالتالي فهي معنية بإيجاد بدائل لتغطية هذه الحاجات.

3– السياسة وتأثيرها على اقتصاديات دول النفط

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدًا العام 1914، حيث أضحت سلعة النفط محركا أساسيا

ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستوياتٍ تصل إلى 100 دولار للبرميل، حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

واستمر النفط من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب أكتوبر العام 1973 عندما استخدم العرب النفط سلاحا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية.

وتشير وثائق سرية إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثيقة سرية بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد، حينها، في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة، في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية.

ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى، ولا غرابة إذا قلنا أن ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان أحد أهم أسبابه تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي تحرك دفّة الصراعات في المنطقة[1].

4- أزمات النفط وأثرها على مستقبل العالم

مع بروز قوى جديدة على المسرح الدولي إضافة إلى روسيا كالصين والهند وغيرها من الدول الطامحة إلى بناء كيانات اقتصادية والإسهام في تكتلات اقليمية ودولية، وفي ظل حالة الاستقطاب والمحاور التي أفرزتها أحداث العالم العربي بعد ما سمي بثورات "الربيع العربي"، والتطورات السياسية

[1] صادق ملحم، هبوط اسعار النفط، أسباب ونتائج، جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2015، او عبر موقع ارشيف جريدة السفير الإلكتروني archive@assafir.com.

والاقتصادية التي يشهدها معظم بلاد العالم النامي وخاصة الدول النفطية، تطلعت الدول المنتجة للنفط إلى السيطرة على ثروتها الأساسية.

إلا أن تجارب الماضي لم تكن لتشجع الشعوب على التحكم بثرواتها بمعزل عن إرادة الدول الكبرى. إذ سعت حكومات ودول في الماضي إلى تأميم إنتاج النفط، وكان ذلك جزءا من التحرر والكرامة واستعادة الثروة المنهوبة، لأن عملية الإنتاج كانت تصب أرباحها الأساسية في جيب الدول الصناعية الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة التي كانت تعاني تدهورا في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية[1].

وفي كل الأحوال لم تحاول تلك الدول قطع البترول عن الدول الصناعية، بل ظل يتدفق بانتظام في الظروف كلها بأسعار رخيصة جدا، ومع ذلك لم يكن الغرب ولا أميركا راضيين عن مجرد التطلع لدى تلك الشعوب لممارسة شيء من سيادتها على ثرواتها.

بالعودة قليلا إلى البعد التاريخي، نجد أنه في عام 1960م تم إنشاء منظمة الأوبك وشملت 11 دولة هي (الجزائر– وإندونيسيا – إيران – العراق – الكويت– ليبيا – نيجيريا – قطر– السعودية – الإمارات – فنزويلا) في محاولة لتشكيل تجمع من الدول المنتجة يعادل إلى حد ما قوة المستهلكين، وعلى الرغم من ذلك لم تتأثر إمدادات النفط للدول المستهلكة ولا أسعار النفط أيضا.

عندما حدثت أزمة النفط عام 1973م، قررت الولايات المتحدة الأميركية، التي تستهلك ربع إنتاج النفط العالمي وحدها، والتي كانت ولا تزال أكبر قوة عسكرية واقتصادية، والتي يشكل النفط عاملا مهما من عوامل قوتها ورخائها، قررت ألا تترك إمداداتها النفطية للظروف، بل أن تنشئ مخازن تخزين احتياطي إستراتيجي يكفيها 84 يوما، وقد صدر قرار بذلك من الرئيس الأميركي آنذاك "جيرالد فورد" عام 1975، وفي الوقت نفسه قررت الولايات المتحدة الأميركية السيطرة بطريقة أو بأخرى على منابع النفط الأساسية في العالم وبخاصة منطقة الخليج، وتم إعداد خطة في عهد الرئيس كارتر العام 1976 سميت

[1] محمد مورو، "**الحرب الباردة تعود من جديد**"، وكذلك: "**النفط.. الصراع والدم**"، موقع الدكتور محمد مورو، 2009.

خطة كارتر تقول: إن أميركا على استعداد للتدخل الفوري والمباشر عسكريا في أي نقطة من العالم تمثل تهديدا للنفط، وقال كارتر إن تهديد منابع النفط يعنى مباشرة تهديد الأمن القومي الأميركي، وأننا على استعداد لندفع الدم مقابل ضمان استمرار تدفق النفط. وهكذا كان كارتر أول من صك عبارة "الدم مقابل النفط"[1].

جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم فرصة ذهبية إلى الولايات المتحد الأميركية لإدخال قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بدعوى إخراج العراق من الكويت ثم حماية دول الخليج من الخطر العراقي، ولم تخرج تلك القوات منذ ذلك الحين، بل ازداد انتشارها، وظهرت القواعد الأميركية في السعودية والكويت وقطر والبحرين، وتم احتلال العراق سنة 2003.

كما توجد قوات أميركية أيضا في جورجيا وطاجاكستان والجمهوريات المحيطة ببحر قزوين من دول الإتحاد السوفياتي السابق، وهي موجودة في تركيا وباكستان ثم جيبوتي واليمن والقرن الإفريقي والفليبين وهي كلها مناطق نفط، أو على طرق المواصلات المتصلة بالنفط ونلاحظ أن القوات الأميركية لم تتجه إلى دول أميركا اللاتينية بحثا عن إرهابيين مؤكدين أو داخل الولايات المتحدة في الغابات التي تعج بالجماعات والمنظمات الأميركية المسلحة التي تهدف إلى الأضرار المؤكدة بالحكومة الأميركية[2].

يبقى السؤال المطروح ماذا تريد أميركا من نشر قواتها حول مناطق إنتاج البترول أو الطرق المؤدية إليه أو تلك التي تمر بها إمدادات النفط. ولماذا تنشر أميركا تلك القوات؟ وفي معرض الاجابة عن السؤال يقتضي الأخذ بالاعتبار حالة التنافس الاقتصادي والعسكري المحتمل مع أوروبا، اليابان، الصين وروسيا. وهكذا يتم احتواء روسيا والصين، ووضع أوروبا واليابان تحت السيطرة الأميركية بالتحكم في إمدادات النفط.

---

[1] **"النفط الصراع والدم"**، مرجع سابق

[2] علي حسين باكير، "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عن نفوذ جديد"، في مجلة المجتمع، العدد 1692، تاريخ 2006/03/11.

أ- النفط ومعادلات الصراع في الوطن العربي

رسم النفط خريطة الشرق الأوسط والوطن العربي، التي تميّزت بنشأة صناعة البترول العربية بظروف تختلف اختلافًا جوهريًا عن الظروف التي أدت إلى مولد صناعة البترول العالمية. ولقد أدّى هذا الاختلاف وما زال يؤدي دوره الخطير في التاريخ السياسي والاقتصادي للأمة العربية.

إن هذه الظروف التي نشأت في ظلها صناعة البترول العربية أضفت على البترول مزيدًا من الأهمية، الأمر الذي تضاعف تأثيره في سياسة الدول الكبرى وفي اقتصاديات دول العالم قاطبة. ونتيجة لذلك، بدأ الصراع بين الدول الأجنبية على عمليات التنقيب الجدي في بلدان الشرق الأوسط، وكان قيام الشركات المستثمرة للبترول وفقًا للاتفاق بين تلك الدول الأجنبية ومراعاة لتحقيق مصالحها.

ويكفي للتدليل على أنّ البترول كان محور الصراع السياسي في المنطقة، أنّ الحلفاء أجَّلوا إبرام معاهدة الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى ينتهوا من الاتفاق على مصالحهم البترولية. ففي شهر إبريل العام 1920 تم توقيع اتفاقية سان ريمو، وبمقتضاها تقرر وضع البلاد العربية، التي كانت ضمن الممتلكات العثمانية. تحت وصاية كل من بريطانيا وفرنسا، حيث ظفرت بريطانيا بكل من العراق وشرق الاردن وفلسطين، وأخذت فرنسا سورية ولبنان، وتم تقسيم المنطقة إلى عدد من الدول والامارات. وفي شهر أكتوبر العام 1927 تفجَّر البترول في منطقة كركوك في شمال العراق، فسارعت الاطراف المتنازعة إلى إبرام اتفاق نهائي تاريخي يحسم الموقف[1].

وبناءً على ضغوط الحكومة الأميركية أبرمت الأطراف المتصارعة: "بريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية" اتفاقا نهائيا في أكتوبر 1927م، حيث تقدم الجانب الفرنسي بخريطة لإقليم الشرق الأوسط وعليها خط أحمر يطوِّق الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية باستثناء الكويت ومصر "باعتبارهما في ذلك الوقت في نطاق النفوذ البريطاني الخالص". ووقّع المؤتمرون على الخريطة،

[1] "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى. والبحث عن نفوذ جديد"، مرجع سابق، ص56.

وتم إبرام الاتفاقية التي تقضي بأن تعمل المصالح البترولية التابعة للدول الأربع كفريق واحد متضامن في منطقة تشمل العراق والسعودية وإمارات الجنوب العربي وفلسطين، والأردن، وسورية، ولبنان. وبذلك أرست اتفاقية الخط الأحمر الأساس لأضخم إمبراطورية بترولية في الأراضي العربية تتحكم في مصيرها الدول الأربع المذكورة، والتي كانت السبب في تمزيق الأمة العربية إلى دويلات صغيرة[1].

ب- معادلات الصراع والحروب

نخلص إلى القول إن النفط والصراع الذي نشأ حوله من أجل الوصول اليه ونقله وتخزينه، يفسر الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري لضمان سلامة المنابع، بالإضافة إلى المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج. وهذا ما يفسر احتلالها للعراق الذي لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية، والولايات المتحدة أيضا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين.

ويمكن أن يكتمل فهم معادلات الصراع واستنتاج أسباب هبوط أسعار النفط عالميا، إذا تم إدراك أن الولايات المتحدة الأميركية لا تملك سوى 21 مليار برميل احتياطي، وإنتاجها حاليا 7 ملايين برميل يوميا، وهكذا فإنها تستورد 10 مليون برميل يوميًا لتغطية حاجاتها الصناعية والتشغيلية. ومن المتوقع أن تصل احتياجاتها إلى 26 مليون برميل يوميا العام 2020، وهو ما يعني أنها بحاجة إلى 17 مليون برميل يوميا، حيث لن يصل إنتاجها المحلى إلا إلى 9 مليون برميل فقط، وهو سقف يصعب تجاوزه. أي أنها تحتاج إلى استيراد 66% من حاجتها اليومية للبترول والغاز، وإذا كان الانتاج العالمي حاليا الذي يصل إلى 74 مليون برميل يوميا يفيض عن حاجة المستهلكين، فإن من المتوقع أن يصل إلى 92 مليون برميل يوميًا العام 2020، في حين يصل الاستهلاك إلى 111 مليون برميل يوميا، أي أن هناك

[1] المرجع ذاته، ص 62.

فجوة ستحدث ومن لا يستطيع أن يؤمن حاجاته البترولية سيتراجع صناعيًا واقتصاديًا وعسكريا وإذا هيمنت الولايات المتحدة على البترول، تحكمت في الآخرين فضلا من تأمين حاجاتها.

وعليه نستنتج أن الولايات المتحدة وأهم الدول الصناعية المتزايد حاجتها إلى مصادر للطاقة، لم ولن تترك فرصة للسيطرة على البترول ومنابعه وروافده وخطوط نقله، وهذا ما يفسر أن بترول السودان المتوقع (3 مليار برميل احتياطي) جعل الولايات المتحدة تسارع إلى التدخل في الموضوع السوداني وتضع يدها عليه لتحقق نفوذا هناك، وهذا ما تخطط له في نيجيريا والجزائر وليبيا.

خاتمــة

لا شك في أن النفط من أهم العناصر التي تستقطب نفوذ الدول وصراعاتها، لاسيما الوطن العربي بأبعاده الإستراتيجية وبثرواته الطبيعية وبممراته المائية. حيث شكل نقطة استقطاب إستراتيجية منذ سنوات طويلة للعديد من الدول، التي تتنافس في سباق محموم في الصراع على مصادر الطاقة، وكذلك جعل العديد من دوله ذات تأثير يتعاظم بأبعاده الجيوسياسية على خريطة التحالفات في المنطقة.

أما اليوم وفي ظل الصراعات على الأدوار في الواقع الدولي الجديد، حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي، فنجد سباقا محموما بين الدول لتحصين مكتسباتها من الموارد الخام. ولا يزال البعد الاقتصادي هو المتحكم بمسار الكثير من مجريات الأحداث والوقائع. من هنا كان التدخل الروسي المباشر على خط الأحداث في سوريا، والتحالف الذي أنشأته السعودية للإمساك باليمن كحديقة خلفية لحدودها ولممراتها المائية وكذلك التحالفات التي ترسم تحت عنوان محاربة الإرهاب والتطرف.

كل هذه العناوين والتحالفات والحراك الدولي تجاه المنطقة وقضاياها، يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول، وفي سعيها الحثيث لتأمين خطوط نقل النفط والغاز إلى دولها، وفي فتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات، وكذلك في الحفاظ على حصة من الموارد والمكتسبات مع أي تسوية محتملة، في حال التوصل إلى صيغة حلول أو تسويات للقضايا والملفات الشائكة.

المحاضرة التاسعة
الاقتصادات العربية في ظل التجزئة السياسية

تمهيد

احتل موضوع التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، حيزا بارزا في (الخطاب السياسي والاقتصادي)، الذي ساد في هذا الجزء من العالم منذ فجر الحقبة الاستقلالية. إلا أن ما تحقق من الأهداف المعلنة التي تمخض عنها ذلك الخطاب، كان مخيبا للآمال. فقد ووجهت حركة التعاون والتكامل هذه، بعقبات كأداء، على المستويين السياسي والاقتصادي، واختلط فيها فعل العوامل ذات الطابع الموضوعي مع فعل العوامل الذاتية الأبعاد، بشقيها الداخلي والخارجي. وقد بدا واضحا، على امتداد نصف قرن من مسيرة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، أن جزءا أساسيا من أسباب قصور هذه المسيرة – بالمقارنة مع ما حققته في هذا المضمار كتل رئيسية أخرى من بلدان العالم الثالث – يعود إلى عدم تبلور اتجاهات تعاون وتكامل وتداخل وتشابك راسخة بين اقتصادات البلدان العربية.

1- التجزئة السياسة للوطن العربي

يبرز واقع التشتت البنيوي في منظومة البلدان العربية، التي يوحدها التاريخ والحضارة واللغة، في انقسامه إلى عدة دول متباينة. وآليات هذا التباين ومرتكزاته شديدة التنوع بحسب ما يبرز من تفاوت المتغيرات من بلد إلى آخر: المساحة الجغرافية، الكثافة الديموغرافية، مدى توافر الثروات والريوع المتأتية عنها، أثر الحقبة الاستعمارية المتفاوت بحسب طبيعة الجهة المستعمرة، الخليط الاجتماعي والديني والعرقي، درجة الانخراط في آليات السوق ودور القطاع الخاص، تركيبة نظم الحكم وقوانين التمثيل ومسارات تشكل النخب... وإذ تبرز هذه العوامل – من ناحية أولى – بصفتها عوامل داخلية، فإنها – من ناحية ثانية – تحمل في معرض تبلورها وترسخها آثار وبصمات التنافس والاستقطاب المتعدد الأشكال،

اللذين تمارسهما الكتل السياسية والاقتصادية الدولية المختلفة، إزاء كل من بلدان المنطقة بهدف بسط سيطرتها عليها.

كما ساهمت العديد من العوامل الذاتية المعززة لتيارات التنابذ والانقسام على المستوى العربي.

2- التبعية الاقتصادية :

التبعية الاقتصادية[1] هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير[2]، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة[3]، وقد يشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي[4].

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن

---

[1] ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة.
محمد السماك، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 51، سبتمبر 1986، ص 62.

[2] جامعة الدول العربية، **العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية**. إعداد د. محمد لبيب شقير، 1958، ص 45.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسري، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، 1979، ص 30.

[4] عبد الوهاب رشيد، **التكامل الاقتصادي العربي**، لا يوجد اسم ناشر ولا سنة نشر، ص 41 -43.

كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية)[1].

التبعية الاقتصادية في الدول العربية لها جذور تاريخية، ترجع لفترة النفوذ الأجنبي الذي أورث التخلف والتجزئة بينها وترك الجسم العربي مقطع الأوصال، بعد أن غرس فيه من أسباب الفرقة والتجزئة ما يعمل إلى يومنا هذا، وأهمها غرس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، والنزاعات الحدودية بين الدول العربية نفسها، والاستثمارات الأجنبية خلال القرن 19م، التي أصبحت بمثابة الأداة الرئيسية لدمج الدول النامية بالسوق الرأسمالية، حينما تدفقت نحو مجالات الإنتاج الأولى في الدول النامية حتى أدى ذلك إلى انشطار الاقتصاد[2] القومي إلى قطاعين أحدهما متخلف بدائي والآخر قطاع تصديري منعزل[3].

ورغم حصول الدول العربية[4] على الاستقلال السياسي فقد سعت الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت ثروات هائلة من مستعمراتها القديمة ولا زالت إلى تطوير آليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي العربي استقلالاً صورياً فارغ المضمون[5] حتى يتسنى لها ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية (Dépendance Economic) وذلك لضمان بقاء الدول الأطراف (الدول النامية) تؤدي وظيفتها الاقتصادية التي تلبي احتياجات اقتصاديات دول المركز الصناعية.

ولعل مما زاد من قسوة التكامل التبعي مع اقتصاديات الدول المتقدمة سياسات التنمية القطرية في

---

[1] حمدية زهران، **مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص 17.

– عادل أحمد حشيش، **مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية**، مصر، ص 343.

[2] جامعة الدول العربية، **دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي**، 1978، ص 18.

[3] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص ص 59 – 60.

إبراهيم سعد الدين، "النظام الدولي وآليات التبعية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 9، أوت 1986، ص ص 94 – 95.

[4] باستثناء فلسطين المحتلة.

[5] نادر فرجاني، هدر الإمكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1985، ص 79.

الدول العربية، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمكانياتها المحدودة، مما جعل التنمية الاقتصادية في الدول العربية تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقاد كل دولة عربية بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة.

ولقد كان من نتائج هذا الإرث التاريخي (التبعية) الذي تم بمقتضاه إلحاق الدول العربية بالدول التي تشكل قلب النظام الرأسمالي من منطلق عدم التكافؤ تقييد الإرادة الوطنية للدولة التابعة وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمة لها مقابل هيمنة الدول المتقدمة في تحديد مسار تلك السياسات بشكل يتيح لها تسخير موارد الدول النامية لخدمة اقتصادياتها[1] "في إطار استراتيجيه عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع نفوذه مع الاحتفاظ للاقتصاديات التابعة بدور متدني في التقسيم الدولي للعمل»[2].

تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالاً متعددة كل منها يساهم في تكريس وتعميق تبعية الدول العربية اقتصادياً للخارج. ولا ريب أن من أهم أشكال التبعية التي أدت إلى الربط غير المتكافئ للاقتصاد العربي بالعالم الخارجي تتمثل في طبيعة التجارة الخارجية العربية والانكشاف الغذائي والتبعية المالية.

3- مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول العربية:

من الواضح أن التبعية الاقتصادية تتخذ أشكالاً متعددة، كل منها يساهم في تكريس وتعميق تبعية الدول العربية اقتصادياً للخارج. ولا ريب أن من أهم أشكال التبعية التي أدت إلى الربط غير المتكافئ للاقتصاد العربي بالعالم الخارجي تتمثل أساساً في طبيعة التجارة الخارجية العربية والانكشاف الغذائي والتبعية المالية في الدول العربية.

أ- التبعية التجارية:

[1] إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن، ص ص 13-17.

[2] المرجع نفسه، ص 13-14.

تعتبر التجارة الخارجية العربية من أهم صور العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتزداد أهمية هذه التجارة، لأنه من خلالها تستطيع تصدير الفائض من منتجاتها واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية العربية ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطية غير متكافئة (علاقة تبعية) للدول العربية مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة[1].

إذا كان اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي، يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي[2].

ويكاد يكون هناك توافق في الرأي بين العديد من الاقتصاديين[3] في أن أبرز مظاهر التبعية في الاقتصاد العربي تتمثل في الأهمية التي يشكلها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي للدول العربية.

وبالرجوع إلى أحدث المعطيات فإنه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت باقية في اقتصاديات الدول العربية، حيث إنه تبين أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) بلغت نحو 55.3% على مستوى الدول العربية في عام 1991م. وإذا ما أخذنا الدول العربية فرادى فإنه يتضح أنها تتباين فيما بينها[4]، حيث أن العديد منها سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام، كما في تونس والسعودية وقطر، بل

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م، ص29.

[2] المصدر السابق، ص 10.

[3] فليح حسن خلف، "التنمية والتبعية في الاقتصاد العربي"، **مجلة النفط والتعاون**، بغداد، ع 1، جانفي–فيفري، 1986، ص43.

– المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، مدخل لإستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، ط1، 1982م، ص31.

[15] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **وجهات أخرى**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1982م، ص 94.

إن حالة ستة من الدول العربية قد وصلت إلى مستويات عالية من درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهي لبنان 117% والإمارات 122% والبحرين 178% وموريتانيا 87% وعمان 80% والأردن 82%. بينما تجاوزت تلك النسبة 50% في كل من الجزائر وليبيا، في حين أن أقل الدول العربية انكشافاً هي العراق والسودان.

ورغم هذا الطابع العام، التي اتصفت بها اقتصاديات الدول العربية فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول العربية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية[1].

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التنموية التي بذلتها الدول العربية من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في الصادرات العربية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في صادراتها، حيث أن ما يقرب من اثنتي عشرة دولة عربية شكلت نسبة صادراتها من سلعة واحدة أو اثنتين بما يفوق 70% من إجمالي صادراتها. ومنها على سبيل المثال الإمارات، البحرين، العراق، اليمن، في حين أن هذه النسبة بلغت حدوداً قصوى فاقت 90% في صادرات العراق والجزائر، والصومال، وليبيا، وقطر. وعلى سبيل المثال شكلت صادرات الوقود المعدني نسبة 94% من إجمالي صادرات الجزائر في عام 1988م، وبلغت تلك النسبة في صادرات ليبيا 98% في العام نفسه.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الدول العربية ما زالت تتبع النمط التاريخي في تجارتها

– – فالح علي الصالح، عبد الحسين محمد جواد، **تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة**، بحث مقدم إلى ندوة تنمية التجارة الإسلامية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 39، الدار البيضاء، 1989.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **عبد الرحمن يسري، والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 10– 31.

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1982م، ص 94.

– فالح علي الصالح، عبد الحسين محمد جواد، مرجع سابق.

الخارجية المتمثل في تركز تجارتها مع الدول المتقدمة، على الرغم من تعدد منافذ التصدير والاستيراد وانفتاح دول أوروبا الشرقية في التعامل التجاري مع الدول النامية[1]، ويتضح أن أسواق الدول المتقدمة ما زالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات الدول العربية، باستثناء الأردن التي تستأثر السوق الإسلامية بالنصيب الأكبر من صادراتها، وسورية التي استوعبت الدول الاشتراكية الشطر الأعظم من صادراتها.

بدون شك أن تلك النسب المشار إليها أعلاه تعكس بكل وضوح ضيق التوزيع الجغرافي لصادرات ومستوردات الدول العربية، وتركزها الشديد مع دول محدودة، وهي الدول المتقدمة، مقابل ضعف تبادلها التجاري البيني الذي لم تتجاوز نسبته 9% من إجمالي التجارة الخارجية العربية لعام 1991[2].

على الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها الدول العربية بينها سواء تلك التي تمت في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية أو نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو في نطاق الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية.

تبدو التبعية التجارية للدول العربية أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد[3]. (Propensity to Import Average). ويتضح نصيب المستوردات العربية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 26% في عام 1991م[4].

---

[1] صالح علي الصالح، عبد الحسين محمد جواد، **تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة**، مرجع سابق، ص 108.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، أقل البلدان نمواً، تقرير 1986.

– عبد الحسين وادي العطية، **موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 164.

[2] صندوق النقد العربي، **التجارة الخارجية للدول العربية 1981 – 1991**، العدد 10،1992، ص 17.

[3] محمد عثمان مصطفى، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المختار للنشر، 1984، ص114.

[4] عادل أحمد حشيش، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص59.

وتكشف تلك المؤشرات المرتفعة في نسبة المستوردات العربية إلى إجمالي الناتج المحلي عن اعتماد الدول العربية على العامل الخارجي في تغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنموية المتزايدة، وذلك مما يشد من قبضة التبعية، وتزداد صورة التبعية وضوحاً إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من هيكل الواردات تغلب عليه السلع الصناعية الرأسمالية كالآلات والمعدات بنسبة 58% من إجمالي الواردات العربية عام 1990[1]. وهذا ما أوقع الدول العربية في تبعية تكنولوجية، وهي المعضلة التي تعيشها اليوم.

ب- التبعية الغذائية:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي واستيعابه لأكبر القوة العاملة فيه إلا أن عجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع الغذائية جعل الدول العربية تصبح منطقة عجز غذائي كبير، لاسيما في السلع الإستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح مثلاً، الوضع الذي فرض على الدول العربية درجة من التبعية والاعتماد على عدد محدود من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسة واجتماعية.

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي العربي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية، ورغم أنها تحظى بمقومات الإنتاج الغذائي من ثروات طبيعية وبشرية وبشكل يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي ويجعل موازينها السلعية الغذائية في حالة تعادل أو فائض مع العالم الخارجي[2].

ولعله مما يثير الدهشة والانتباه أن تتحول الدول العربية إلى دول مستوردة للغذاء، بعد أن كانت من الدول المصدرة له في العقود السابقة[3]. في الوقت الذي أصبح تستخدم فيه سلعة الغذاء أداة ضغط من

- محمد جبر المغربي، محمد رضا عبد العظيم، "**قياس الكفاءة الاقتصادية لتجارة الكويت الخارجية للفترة 1970 – 1981**"، **مجلة الاقتصادي العربي**، بغداد، مجلة يصدرها اتحاد الاقتصاديين العرب، عام 1986، ص 169.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1992، مرجع سابق، ص118.

[2] جامعة الدول العربية، وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1988، ص59.

[3] أنور نعيم، جوريج يوسف حلبي، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، **مجلة النفط والتنمية**، بغداد، ع 2، 1988، ص 56.

الدول المصدرة على الدول المستوردة. ولا ريب أن هذا التحول الذي شهدته هذه الدول في السنين الأخيرة يرجع بشكل أساسي إلى ضآلة إنتاجها الزراعي وعجزه عن إشباع الطلب المحلي للسلع الغذائية في الدول العربية، كما يتضح وفقا للمعطيات أن الدول العربية تعاني من انخفاض كبير في نسبة اكتفائها الذاتي من العديد من السلع الغذائية، في حين ترتفع هذه النسبة في الحاصلات النقدية كالخضار والفواكه، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب حوالي 50% من إجمالي الاستهلاك العربي عام 1990، وهذا معناه أن النسبة المتبقية وهي حوالي 50% تم تدبيرها عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي. وكذلك الحال في إنتاج السكر والزيوت النباتية، حيث بلغت فيهما هذه النسبة ما بين 29 – 30% عام 1990، أي أن نسبة 70% من إجمالي الاستهلاك العربي تم تدبيره بواسطة الاستيراد من الخارج، وينطبق ذلك على سلعة اللحوم والقمح والأرز وغير ذلك من السلع الواردة في الجدول المذكور.

وبمقتضى هذه الفجوة الغذائية الناتجة عن الانخفاض الكبير في نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية لجأت الدول العربية إلى الاستيراد من المصادر الأجنبية، الأمر الذي كلفها مبالغ طائلة من النقد الأجنبي، حيث بلغت القيمة النقدية للفجوة الغذائية نحو 149 مليار دولار، خلال الفترة 1980 – 1990، أنفق الجزء الأكبر منها نحو تغطية العجز في أخطر السلع الغذائية، بل وأكثرها أهمية وإستراتيجية وهي الحبوب، بما في ذلك القمح، الذي بلغت قيمته التراكمية خلال هذه الفترة نحو 33 مليار دولار، أي ما يمثل 22% من قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة المذكورة أعلاه في حين مثلت نسبة قيمة الحبوب بما فيها القمح نحو 37% من إجمالي القيمة.

الاعتماد الكبير للوطن العربي على استيراد المواد الغذائية أسفر عن عجز كبير في ميزانه الغذائي، بلغ نحو 15 مليار عام 1990. هذه الفجوة جعلت الدول العربية في تبعية غذائية واضحة للعالم

الخارجي[1].

كما أنه تتجسد مخاطر الاعتماد على الاستيراد من الخارج إذا ما علمنا أن ذلك الاستيراد يتألف من سلع غذائية رئيسية للمواطن العربي، لا يمكن الاستغناء عنها، كالقمح والأرز والسكر واللحوم... الخ. وهنا تكمن المشكلة إذ أن الدول العربية كمستورد كبير لن تكون بمنأى عن الضغوط الخارجية من الدول المنتجة في حالة حجبها كميات كبيرة من تلك السلع عن السوق العالمية لأية هدف[2]، لاسيما وأن واردات الدول العربية من الغذاء تشكل نسبة لا يستهان بها من الغذاء العالمي، إذ تبلغ تلك النسبة نحو 19% من إجمالي واردات العالم من القمح عام 1990، مقارنة بنسبة 1% مساهمتها في صادرات القمح العالمية[3].

ولا ريب أن ذلك الإنتاج المنخفض لسلعة القمح في الدول العربية والذي ترتب عليه اعتماد كبير من تلك الدول على الاستيراد من الخارج يدل على أن غذاء المواطن العربي ما زال في أيدي أجنبية، تمنعه وتمنحه متى شاءت، ووفق مصالحها وظروفها، الوضع الذي يجعل الدول العربية ترضخ للضغوط الاقتصادية والسياسية.

وتكمن الخطورة في أن إنتاج وتصدير سلعة القمح تكاد تحتكره دول محدودة العدد، كالولايات المتحدة وكندا ودول السوق الأوروبية المشتركة. ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن صادرات الدول المتقدمة بلغت نحو 91% من صادرات القمح الدولية، بل أن الولايات المتحدة وكندا تصدران ما مجموعه 51.3% من إجمالي صادرات العالم. الوضع الذي يمكن تلك الدول المصدرة من فرض شروط احتكارية وفق ما تقتضيه مصالحها، ويجعل الدول العربية تحت رحمتها.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برامج الزمن الغذائي العربي**، ج 1، إستراتيجية الزمن الغذائي، الخرطوم، ط2، 1986، ص3.

[2] بديع جميل، **ملامح من اقتصاديات الزراعة في الوطن العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1985، ص 62.

[3] جامعة الدول العربية، وجهات أخرى، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 1992**، ص ص 224- 230.

ج- التبعية المالية:

تتصف الدول العربية بشقيها دول العجز ودول الفائض بالتبعية المالية لاقتصاديات الدول المتقدمة الرأسمالية، إذ أنه كما هو واضح فإن دول العجز العربية تعتبر دولاً مستوردة لرأس المال، وتعاني من النقص الشديد في العملة الأجنبية، لتمويل إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري، الوضع الذي دفعها إلى الالتجاء إلى القروض الخارجية الربوية، التي أثقلت كاهل اقتصادها وزادت من علاقاتها غير المتكافئة، وتبعيتها للدول المتقدمة الدائنة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن دول الفائض المالي التي استطاعت بعد تصحيح أسعار نفطها عام 1973 / 1974 أن تجنى فوائض مالية ضخمة، إلا أنه سرعان ما أخذت تلك الفوائض أيضاً تشق طريقها نحو الاقتصاديات الرأسمالية تحت شعار إعادة تدوير تلك الفوائض نحو الاقتصاديات المتقدمة، بشكل زاد من اندماج اقتصاد دول الفائض بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم، مع ما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية ومخاطر متنوعة.

من المسلم به أن ضخامة التحدي الذي يواجه التنمية الاقتصادية في الدول العربية ذات العجز يتمثل في ندرة رؤوس الأموال، التي يعتبر توفرها شرط أساسي للقضاء على التخلف والتبعية. ومن هنا اتجهت الدول العربية ذات العجز نحو التمويل الأجنبي، لاسيما الاقتراض الخارجي بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وأخذت تتوسع فيه بشكل كبير[1] توهماً منها بأنها هي الحل الأمثل والبديل في الأجل الطويل عن الموارد المحلية اللازمة، لتحقيق معدلات النمو في اقتصادياتها، وكسر حلقات التخلف والفقر المفرغة التي تدور فيها هذه الاقتصاديات. وقد تمثل ذلك في المبالغ الضخمة التي استدانتها تلك الدول، وفي زيادة أعبائها، دون أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد المحلية، وأصبحت تلك المديونية وخدمتها في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاديات المدينة، وعائقاً رئيسياً

---

[1] عبد الحميد الزقلعي، **مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها**، ندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمان، 1986، منتدى الفكر العربي، ص 302.

لجهودها التنموية، وذلك بسبب دورها في استنزاف الموارد المالية من الدول المدينة خدمة لهذه الديون، التي أخذت تلتهم الجزء الأكبر من حصيلة صادرات تلك الدول، الوضع الذي جعلها في مأزق خطير.

لقد شهدت المديونية العربية نمواً سريعاً خلال الفترة 1970 – 1992م، حيث بلغت نحو 5 بليون دولار عام 1970 ثم قفزت إلى 68 بليون دولار عام 1980، ثم تمت بشكل مطرد إلى أن بلغت 153 بليون دولار عام 1992 أي أنها تضاعفت بأكثر من 30 مرة خلال الفترة الواقعة ما بين 1970 و1992، ونمت بمعدل 2819 % فيما بين العامين المذكورين أعلاه، ويمثل هذا نمواً سريعاً لحجم هذه المديونية، ويعكس تبعية الدول العربية للخارج في مجال التمويل.

وبالطبع فإن هذا المستوى الضخم الذي بلغته هذه المديونية ما هو إلا حصيلة التجاء تلك الدول إلى الاقتراض (الاستدانة) من العالم الخارجي طيلة السنوات الماضية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فيها[1].

وتعكس ضخامة هذه المديونية ضعف الموارد المحلية في الدول العربية، سواء المخصصة للاستثمار، أو لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات، كما أنها تشير من جهة أخرى إلى أن هذه الدول ما زالت تعيش فوق إمكاناتها الاقتصادية، محملة تكاليف ذلك أجيالها القادمة[2].

ومما يلاحظ أن مديونية الدول العربية شهدت نمواً وبمعدلات كبيرة خلال الفترة 1970 – 1992، الوضع الذي ترتب عليه زيادة متواصلة في خدمة ديونها الخارجية (ممثلة في الأقساط والفوائد)،

الوضع الذي جعل بعض الدول العربية المدينة كمصر والسودان والصومال والمغرب وموريتانيا تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها تجاه خدمة ديونها، مما جعلها تلجأ بالتالي إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية للتخفيف من عبء خدمة تلك الديون، في حين عجزت السودان والصومال عن الوفاء بتلك

---

[1] جامعة الدول العربية وجهات أخرى، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1988، ص 136.

[2] عبد الحسين وادي العطية، **موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 173.

الالتزامات حتى بعد إعادة جدولة ديونها[1].

وبالنظر إلى ذلك المعيار فإنه يلاحظ أن رصيد الدين الأرجح إلى الناتج القومي الإجمالي تجاوز نسبة 100 في بالمائة في كل من سورية ومصر والصومال وموريتانيا والأردن، مع التنويه بأن تلك النسبة تجاوزت 200% في كل من الصومال وموريتانيا والسودان عام 1992، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 25% عام 1970.

بينما يتضح أن ديون اليمن تكاد تقترب من إجمالي ناتجه القومي، حيث بلغت نسبتها 86% عام 1992 مقارنة بـ 43% عام 1985. بينما تصل هذه النسبة إلى 55% و61% في كل من الجزائر وتونس على التوالي. وهي نسب مرتفعة بكافة المقاييس.

وعلى الرغم من التباين فيما بين الدول العربية المدينة من حيث نسبة ديونها إلى ناتجها الإجمالي إلا أنه يلاحظ أن ثمة قواسم مشتركة تجمع بين هذه الدول وهي:

1 – تتميز بارتفاع نسبة ديونها الخارجية إلى ناتجها الإجمالي في عام 1992[2].

2 – نمو نسبة ديونها الخارجية إلى إجمالي ناتجها القومي خلال الفترة 1970– 1992، مع ملاحظة أن أكثر الدول التي زادت فيها هذه النسبة هي الأردن، الصومال، موريتانيا، مصر، المغرب، السودان وسورية.

وما كان على الدول العربية المدينة سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال إعادة جدولة ديونها[3] مع دائنيها، باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمامها.

شهد عقد السبعينات ظاهرة قد تكون فريدة من نوعها في التاريخ الاقتصادي وهي ظاهرة تصدير

---

[1] المرجع نفسه، ص 137.

[2] عبد خرابشة، نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثرها على الدول النامية، مرجع سابق، ص 11.

– جامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي الموحد عام 1988، ص 138.

[3] يقصد بإعادة جدولة الديون «تعديل الشروط الأصلية الواردة في اتفاقيات القروض وذلك بهدف إطالة آجال استحقاقها ومدة فترات السماح وفتح الاعتمادات المالية لتوفير السيولة اللازمة للدول النامية».

رأس المال بشكله النقدي من قبل الدول النامية النفطية إلى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعاني فيه الدول المصدرة من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي[1].

وكما هو معلوم فقد ظهر لأول مرة في الأدب الاقتصادي اصطلاح الفوائض النفطية بعد تصحيح أسعار النفط في عام 1973[2]، وما تلاه من سلسلة ارتفاعات متتالية، أسفرت عن تكوين فائض ضخم من الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط، بلغت على سبيل المثال نحو 211 مليار دولار عام 1980 بعد أن كانت لا تتجاوز 8.6 مليار دولار عام 1972، أي أنها تضاعفت أكثر من 24 ضعفاً خلال الفترة 1972 – 1980[3].

وتشير الدراسات[4] إلى أن ظهور هذا الفائض أدى في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية للدول العربية المصدرة للنفط إلى ظهور مشكلة التصرف في هذا الفائض، أي قضية توزيعه وتخصيصه بين مجالات الاستثمار الممكنة. وكان من الطبيعي في ضوء محدودية الطاقة الاستيعابية للدول ذات الفائض وفي ظل تعثر خطوات التكامل الاقتصادي العربي أن انساب الجزء الأكبر من هذه الفوائض إلى العالم الخارجي. وكما هو واضح فقد تعددت القنوات التي وظفت فيها، ويمكن حصرها في ثلاث مجالات هي[5] زيادة الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، زيادة مقتنيات الذهب، والاستثمارات الخارجية.

وتشير الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات العربية في الخارج مرتفع بكافة المقاييس، وإذا ما قارنا حجم الفوائض المالية التي استثمرتها الدول العربية خارج حدودها الإقليمية بمعدلات الاستثمار الخارجي

---

[1] علي عيد محمد سعيد الراوي، **الموارد المالية والنفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص13.

[2] صبر أحمد أبو زيد، **الاستخدام الأمثل لرأس المال العربي**، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1980، ص ص 18– 19.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتبعية في الاقتصاد العربي**، مرجع سابق، ص 51.

[4] رمزي زكي، **التضخم المستورد**، مرجع سابق، ص 156.

[5] المرجع السابق، ص 138.

لبعض الدول المتقدمة فإنه يتبين أن الاستثمار الخارجي لليابان لم يتجاوز 58 مليار دولار في نهاية عام 198، رغم أن إنتاجها المحلي بلغ 1325 مليار دولار في العام نفسه، بينما لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حتى نهاية ذلك العام 398 مليار دولار، في حين الولايات المتحدة لم تستثمر في الخارج أكثر من 360 مليار دولار – وهو مبلغ يقل كثيراً بمقارنته بالاستثمارات العربية الخارجية، مع أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول العربية مجتمعة، إذ أنه بلغ في نهاية عام 1985 حوالي 4000 مليار دولار أمريكي[1].

كما تشير التقارير والدراسات فقد بلغ حجم التدفقات الرأسمالية بين الدول العربية (الاستثمارات العربية البينية) نحو 9.9 مليار دولار في نهاية عام 1988[2]. ولا ريب أن حجم الاستثمارات العربية المباشرة في الدول العربية يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات العربية الخارجية، التي تمثل نسبة 98% من إجمالي الفوائض المالية العربية، مقابل 2% من هذا الإجمالي تم استثماره داخل الوطن العربي، أو بالاحتياجات المالية الضخمة التي تطلبها التنمية الاقتصادية العربية[3].

---

[1] محمد سعيد نابلسي، **الاستثمارات العربية في الخارج**، مرجع سابق، ص40.

– عبد الحميد محفوظ الزقلعي، **استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المقومات ومرتكزات التوطين**، بحث مقدم لندوة أعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية، 1989، المعهد العربي للتخطيط، 1990، ص 132.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الوطن العربي"، ورقة مقدمة إلى **الملتقى العربي الثالث في جامعة المنصورة**، مصر، 1990، ص 24.

– انظر كذلك:

Abdelrahman Taha, **Investment Guarantees: The Role of the inter-Arab investment Guarantee Cotporation included in invvestment pdicies in Arab conntries**., I. M. F. 1990, p. 113 .

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 24–26.

الخلاصة

لقد شكلت التجزئة السياسية عقبة أساسية أمام تبلور مشروع تكاملي عربي حقيقي، حيث فشلت البلدان العربية في ترسيخ قدر من الاستقلالية النسبية في تعاملها مع الموضوع الاقتصادي إزاء واقع التجزئة والتخلف السياسي. هذا ما جعل الاقتصادات العربية تعاني، أشكالا متنوعة من التردي، تراجعا في معدلات النمو وانخفاضا في نصيب الفرد من الناتج، انتشارا في أنواع البطالة كافة، ارتفاعا في حجم المديونية، استفحالا في مؤشرات عدم المساواة، تضخما غير مبرر في الإنفاق العسكري الذي لا يستخدم في معظمه إلا لأغراض داخلية، تبديد الثروات النفطية عبر التفنن في أشكال التبذير والإنفاق المظهري لدى الفئات الطفيلية المتغذية من بنيات السلطة والحكم، تعاظما في هجرة الموارد المتاحة من خبرات ورؤوس أموال، وغير ذلك من أشكال التردي.

إن الحقيقة المرة التي تبدو واضحة من خلال ما سبق أن قطاع الإنتاج في الدول العربية ما زال قاصراً عن تلبية احتياجاتها، مما جعلها تعتمد على المصادر الأجنبية في تأمينها، مما أدى إلى تبعية اقتصادية أدت إلى الربط غير المتكافئ للاقتصاد العربي بالعالم الخارجي، حيث تتراوح نسبة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي ما بين 82% – 117%، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

وتبدو التبعية التجارية أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط الميل للاستيراد، حيث تراوحت نسبة ذلك المؤشر ما بين 30% – 60% في العديد من الدول العربية. كما أن عجز القطاع الزراعي العربي عن تلبية الطلب المحلي، فرض على الدول العربية درجة من التبعية والاعتماد على الدول المصدرة للغذاء.

وقد شهدت الديون الخارجية نمواً سريعاً خلال الفترة 1970 – 1992، حيث بلغت 5 مليار دولار عام 1970، ثم نمت بشكل مطرد إلى نحو 153 مليار دولار عام 1992، الأمر الذي ترتب عليه زيادة خدمة ديونها التي بلغت 16 مليار دولار عام 1990م، ووضع الدول العربية في مأزق خطير، يتمثل في عدم قدرتها على خدمة ديونها وتمويل وارداتها في آن واحد، في الوقت الذي تردت فيه شروط الاقتراض

الخارجي، مما يجعلها تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها، وتخضع لشروط صندوق النقد الدولي.

المحور الثالث

قضايا ثقافية واجتماعية

المحاضرة العاشرة

البعد الثقافي في المشروع النهضوي العربي المعاصر

تمهيد:

يعتبر البعد الثقافي في المشروع النهضوي العربي المعاصر، واحدا من أبعادها الأساسية، بل انه البعد الأكثر إستراتيجية فيها، إذ رغم أهمية الأبعاد الأخرى فيها (العسكرية، الإعلامية، الحقوقية، السياسية، الشعبية، دعم الرأي العام العالمي...)، فإن البعد الثقافي يبقى أهمها على الإطلاق بحكم انه يشكل حصنها وملاذها الذي يضمن رعايتها ونموها واستمرارها إلى حين تحقيق أهداف الأمة كاملة في الحرية والكرامة والاستقلال من الغزوة الاستعمارية الغربية ومخلفاتها في أكثر من منطقة عربية في مشرق الوطن العربي الكبير أو مغربه.

يكتسب البعد الثقافي أهمية بالغة من جهة أخرى لأن مشروع تحرير الأمة العربية لا يستهدف تحرير الأرض فقط من رجس الاستعمار الأجنبي ومن التبعية الاقتصادية، بل تحرير الإنسان، تحريره عقلاً وفكرا وثقافة وعاطفة وذوقاً، باعتباره منطلق مشروعها النهضوي وغايته في نفس الوقت، لأن التركيز على تحرير الأرض – لوحدها – يجعل خطر خضوع أهلها لاستعمار ثقافة الغازي الأجنبي قائماً، وهو ما وقع للأسف لمعظم شعب العالم العربي في أقطار مختلفة، حيث أن استكمال التحرير العسكري لم يرافقه تحرير ثقافي يساهم في دعم اتجاه الأمة العربية نحو إبداع مشروعها النهضوي بأبعاده المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مما جعل المجتمع العربي مشوباً بتشوهات كبرى على مستويات مختلفة أعاق حركة الأمة نحو أفق يحقق وحدتها ويطلق طاقة مواطنيها على الإبداع والتقدم وتحقيق نموذج متميز في العالم المعاصر.

ويأخذ البعد الثقافي للمقاومة أهمية مضاعفة في وضعنا العربي الراهن بسبب قوة الهجوم الذي يكنه أعداء الأمة على خيار المقاومة بهدف تسفيهه وإبعاد الأمة عنه، بوسائل شتى، سواء عبر التنقيص من قيمته أو دمغه بالإرهاب أو التشنيع على رموزه وتياراته أو استهدافهم بالقمع والاعتقال، مما يستوجب علينا ايلاءه ما يستحق من أهمية لدى كل قوى التحرر العربي وفي مقدمها المؤتمر القومي العربي، وهو ما سنعالجه باقتضاب يقتضيه المقام لبسط أهم القضايا التي يثيرها التفكير في هذا البعد.

1- جذور المشروع النهضوي العربي

بدأت فكرة المشروع النهضوي العربي في التبلور منذ عام 1988م، في أعقاب انتهاء مركز دراسات الوحدة العربية من إنجاز مشروعه العلمي الكبير الذي حلم به الذي حمل اسم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (الذي أصدر المركز دراساته الجزئية والتركيبية) وطرحت توصياته –في جملة ما طرحت– الحاجة إلى مشروع نهضوي[1].

أدرج المركز ضمن مخططه العلمي الموضوعات والقضايا التي تمثل مادة المشروع النهضوي كمسائل فكرية ذات أولوية في برامج النشر والندوات من أجل توفير مادة علمية يبنى عليها لبلورة رؤية نهضوية. في الأثناء، كلف المركز بعض أصدقائه الباحثين بتقديم مقترحات حول تصور المشروع ومخططه، وتوصل إلى مجموعة منها عرضت على مناقشات داخلية في عام 1996م.

ضرورة تخلص المشهد العربي الحاضر من مظاهر التبعية والتخلف والديكتاتورية التي يمر بها حالياً، وأوضح أن عناصر المشروع الحضاري العربي النهضوي والحداثي يجب أن ترتكز على الحداثة والتجديد الحضاري وإعلاء قيم الديمقراطية والمساواة والحرية والمواطنة للخروج من الأزمة التي يعيشها الشعب العربي والأمة الإسلامية مع التشديد على ضرورة الاستقلال السياسي والاقتصادي وإحداث التنمية

[1] مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

المستدامة باعتبارها الطريق المثلى للخلاص من الكبوة واللحاق بركب الأمم المتقدمة والمتحضرة تماماً كما كانت في عصور زاهية كثيرة.

2- أهداف المشروع:

المشروع النهضوي العربي هو مشروع حضاري أعده مركز دراسات الوحدة العربية لإرساء أساس تقوم عليه الوحدة العربية في ظل الفشل المطبق للمشاريع القطرية العربية[1].

يقوم المشروع على سته عناصر:

1- الوحدة العربية في مواجهه التجزئة

2- الديمقراطية في مواجهه الاستبداد.

3- التنمية المستقلة في مواجهه النمو والتبعية.

4- العدالة الاجتماعية في مواجهه الاستغلال.

5- استقلال الوطني والقوم في مواجهه الهيمنة الأجنبية الصهيوني.

6- الأصالة والتجدد الحضاري في مواجهه التغريب.

ونشر المركز الوقائع الكاملة للندوة ضمن كتاب صدر عنه في نهاية العام نفسه[2].

وشكّل المركز، عقب الندوة مباشرة، لجنة صياغة مخطط المشروع، في ضوء بحوث الندوة ومناقشاتها، وقد عقدت اجتماعها التمهيدي التشاوري في فاس. وكلّف المركز باحثين بإعداد مقترحات لمخطط المشروع لعرضه على اللجنة في اجتماع قادم. وقد عُقد الاجتماع هذا في بيت مِرِي بلبنان في جويلية 2001، وتناول – خلال يومين من المداولات – مواد المخطط الأوّلي بالدرس والتدقيق، منتهياً

[1] مالكي امحمد، **ما السبيل لتجسيد المشروع النهضوي العربي؟** صحيفة أسوان: تاريخ الولوج:

[2] نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

إلى إقرار صيغة شبه نهائية له، ما لبث المركز أن أقرّها في صيغة نهائية في أوت 2001، مشكّلا فريقا لتحرير فصوله من أعضاء لجنة الصياغة.

وقد أعدت اللجنة الأوراق الثماني الخلفية لنص المشروع، في ضوء حصيلة ندوة فاس ومرفقات أخرى من مواد مرجعية للاستعانة بها لهذا الغرض. ثم سمَّى المركز أحد أعضاء لجنة الصياغة منسقا، وكلّفه في صيف عام 2004 بتحرير **المسودة الأولى** لنصّ المشروع اعتمادا على أوراقه وبحوثه الخلفية ومادة ندوة فاس. وبعد إنجاز المسوَّدة الأولى، دعا المركز إلى عقد اجتماع للجنة الصياغة في القاهرة جويلية 2005 لمناقشة المسوّدة حضره خمسَة عشر عضوا من أعضائها الثمانية عشر، وبعد يومين من المناقشة أحيلت الملاحظات إلى منسق التحرير قصد إدخال التعديلات اللازمة على النص. ثم دعيَت لجنة الصياغة إلى الاجتماع ثانيةً في القاهرة في جويلية 2006 لمناقشة **المسودة الثانية**. غير أن العدوان الصهيوني على لبنان في حرب جويلية 2006م وإغلاق المطار والحصار الذي ضُرب على لبنان حال دون سفر خمسة من أعضائها إلى القاهرة، ممّا اضطر إلى تأجيله لينعقد في شكل ندوة موسّعة في بيروت في نوفمبر 2006، دُعي إلى المشاركة فيها باحثون من خارج لجنة الصياغة. ثم أدخل منسق التحرير ثانية التعديلات على مسوَدة النص لتعرض **المسودة الثالثة** بعد ذلك بأشهر على المؤتمر القومي العربي (2007)، وترسل إلى عدد كبير من الشخصيات الفكرية والسياسية العربية لإبداء الرأي فيها، وتنشر على الموقع الإلكتروني للمركز لعموم القرّاء العرب، للغاية نفسها.

وبعد أن تجمّعت حصيلة وفيرة من تعليقات لجان المؤتمر القومي العربي، وآراء المفكرين والباحثين والخبراء، كُلف أحد أعضاء لجنة الصياغة بإدخال التعديلات الواجبة على المشروع ليصير إلى مسودته الرابعة، وعقب ذلك عقدت لجنة الصياغة اجتماعا نهائيا في بيروت في 2009 لإبداء الرأي في المسودة لإدخال آخر تعديلات عليها.

لقد حرص مركز دراسات الوحدة العربية، منذ بداية عمله على هذا المشروع، على مشاركة التيارات الفكرية كافة في إنجازه (من قوميين وإسلاميين ويساريين وليبراليين) حتى يأتي ممثّلا لنظرة الأطياف الفكرية والسياسية كافة بحسبانه مشروعا للأمة جمعاء لا لفريق منها دون آخر. ولقد كان الجميع مشاركا في المراحل كافة: من إعداد المقترحات والتصورات، إلى فرق العمل التي ناقشت المخطط وأقرَته، إلى الباحثين والمشاركين في ندوة فاس، إلى أعضاء لجنة الصياغة وفريق التحرير. وها هو المركز يطرح "المشروع النهضوي العربي "في صورته النهائية على الأمة، واثقا من أنه سوف يكون دافعا قويا لنضالها من أجل تجسيد أهدافه الستة في الواقع العربي، وناظما فعّالا لهذا النضال.

3- أهمية المشروع النهضوي:

تنبع أهمية هذا المشروع من شموليته، حيث شكل إطار عمل ومبادئ دستور تقوم عليها الوحدة العربية. وردت معظم هذه العناصر متفرقة في الأدبيات المؤرِّخَة لمشاريع النهضة التي شهدها الوطن العربي على مراحل تاريخية متعاقبة، غير أنها لم تأت متكاملة ومجتمعة إلا في المشروع النهضوي الجديد الذي ولِد من رحم التغيرات النوعية التي طالت بنيان المجتمع العربي بعد هزيمة 1967م، وما تلتها من كبوات، ثم إنها عناصر مشروع يشكل منظومة مترابطة من الأهداف يصعب فصلُ الواحد عن الآخر. إنها حلقات متلازمة ومتراصة لا تقبل التجزئة ولا التقسيم[1].

نشرت تفاصيل المشروع في مجلة المستقبل العربي ضمن ملف خاص بعنوان «المشروع الحضاري النهضوي العربي» شمل إحدى عشرة دراسة هي في الأصل أوراق عمل قدمت إلى ندوة «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي» نظمها المركز في فاس في المغرب عام 2001م. وتلقي هذه الدراسات الضوء على جوانب مهمة من عناصر المشروع النهضوي الستة، وعلى التحديات الداخلية والخارجية التي

[1] مالكي محمد، **ما السبيل لتجسيد المشروع النهضوي العربي؟** صحيفة أوان، 2008، تاريخ الولوج 9 نوفمبر 2022.

تعترضه، وكذلك تركز على الترابط الوثيق بين العروبة والإسلام، وعلى قضايا أساسية لإنجاح المشروع كالاجتهاد والتجديد والمشاركة الشعبية.

أصدر المركز كتاباً نشر فيه تفاصيل عن المشروع[1] كما تُنْشَر دراسات حول المشروع بشكل متواصل في مجلة المستقبل العربي.

4- البعد الثقافي في المشروع (الانبعاث الحضاري)

في الفصل الثاني للمشروع النهضوي جاء البعد الثقافي والتجديد الحضاري أو مواكبة التطور الحضاري، ويعرفه بأنه اكتساب العرب القوة العمرانية والتجدد الثقافي والتقدم لكي يؤهلهم للحاق بالأمم الأخرى المتقدمة مع الحفاظ على قيم الأمة وخصوصيتها الثقافية والقيمية ويرجع الكتاب السبب في طلب التجدد الحضاري هو معاناة الوطن العربي وتأخره ثقافيا واجتماعيا نتيجة الانحطاط وما يعانيه من بؤس الحداثة الرثة في البنى نفسها نتيجة اصطدامه مع الغرب. وأن الحل في التجدد الحضاري على أربعة أهداف:

- ممارسة نقد مزدوج للتراث والغرب

- عدم السقوط في نظرة عدمية إلى التراث والغرب بدعوى نقدهما وان فهم التراث والغرب فهما علميا رصينا دون انتقائية إيديولوجية والبحث عن سبل بناء علاقة رصينة وصحية وان العروبة تحتاج الطاقة الروحية الهائلة للإسلام، وان الإسلام يحتاج إلى دور تؤديه العروبة مشروعا تحرريا وإنسانيا،

- الحاجة إلى إنهاء حالة النزاع داخل المجتمع العربي بين الإسلام والعروبة وإعادة إدراك الهوية في بعدها التركيبي الجامع بان الإسلام شكل محتوى للعروبة والقومية العربية.

- التنوع الثقافي العربي بحاجة إلى حماية وهي روافد في المجتمع العربي لأنه يشكل الوحدة الثقافية العربية.

[1] غرايبة، إبراهيم، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**، الجزيرة، 2004، تاريخ الولوج 9 نوفمبر 2022.

ويدعو المشروع إلى النسق القيمي النهضوي بأن يكون معبر عن الشخصية العربية–الإسلامية ومنفتحا على العصر وان الهوية هي حصيلة ما يكتسبه الأفراد والجماعات من قيم جديدة تصبح جزءا من تكوين الهوية والحاجة إلى أعادة تأهيل مؤسسات التربية والأسرة والإعلام وتزويدها برسالة اجتماعية نهضوية تقوم بها وهي مهام تقع على كاهل النخب الفكرية والاجتماعية العربية مع دور الدولة بالأساس إلى جانبها. وان دولا آسيوية كالهند والصين واليابان أدلة على التنوع الهوياتي الذي خلق الوحدة والقوة والانسجام فضلا عن ماليزيا التي تستحق القراءة والاستفادة.

وهذا بحاجة لإعادة قراءة لتاريخ الأمة وحاضرها لوضع الأسس واللبنات للمشروع الحداثي النهضوي العربي فحتى فكرة الوحدة وهي ركن أساسي للمشروع العربي فهي لا تمر إلا عبر الديمقراطية بحيث تكون ديمقراطية الأسلوب واجتماعية المضمون وليست وحدة قسرية أو فوقية أو الحاقية وإنما وحدة تدرجية طويلة الأمد ذات تقارب في المناهج والتعليم والصحة والبيئة والعمالة وانتقال البشر والسكان والحدود والجوازات والهويات والاقتصاد والسوق العربية المشتركة[1].

5- دور المثقف في المجتمع

إن مهمة المثقف هي أن يطرح المشاكل التي تواجه امته، وأن يعرف هذه المشاكل، ثم يشرحها ويحللها، ثم عليه أن يفكر في الحلول المناسبة لها. إن مجرد طرح المشكلة هو في حد ذلته هو عملية ثقافية، ولا يستطيع أي مجتمع يفتقر إلى المثقفين من مواجهة المشاكل التي يعاني منها، فالمثقفون هم الذين يحددون اتجاه السير نحو المستقبل.

الاتحاد السوفياتي قام على قاعدة مفكر واحد وهو كارل ماركس (1818–1883م) في كتابه البيان الشيوعي "The Communiste Manifesto"، والاقتصاد الرأسمالي قام على قاعدة مفكر هو آدم سميث (1723–1790م) في كتابه ثروة الشعوب "The Wealth of Nations"، والتفوق الإنجيلي تركز على

[1] للمزيد أنظر: الجابري، محمد عابد، **الخطاب العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، بيروت 1999.

قاعدة مفكر واحد هو ماكس فيبر (1864–1920م) في كتابه «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalisme».[1] كان عندنا مفكرين أمثال هؤلاء وأعظم، الرازي، ابن رشد، ابن سينا، وغيرهم كثير، ولكن ماذا نفعل حتى يكون عندنا مفكرون من هذا الحجم غدا وبعد غد؟

تكونت عناصر الثقافة والتقاليد الثقافية الإسلامية، ونمت وتطورت بتناغم أساسي مع الدين، وهذا يعني ان فك الارتباط بين الدين والثقافة الإسلامية مجرد يجرد هذه الثقافة من هويتها ويقتلعها من جذورها الروحية، وعلى العكس من ذلك فإن الثقافة الغربية الحديثة تكونت خارج الدين، وفي أحيان كثيرة قامت على تحديه وعلى التناقض معه، وهذا يعني أن نموها أو تطورها يتطلب دائما البقاء على الحالة التمردية والانقلابية للثقافة على الدين، والعمل على عزله عن التدخل او التأثير في مسيرتها.

أدى ذلك إلى قيام الهوة الواسعة بين الدين والعلمانية، أي بين ما هو إلاهي وما هو بشري، بين ما هو مقدس وما هو دنيوي، حيث الهيمنة دائما وبالضرورة للدنيوي.

من هنا التناقض بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية.

إن التشخيص الأوروبي لواقع العالم الإسلامي يقوم أساسا على هذا التناقض. فالغرب يعزو تأخر المجتمعات الإسلامية إلى تمنعها عن فك ارتباطها الثقافي بالدين، وهو يرى أن هذه المجتمعات تقصر عن مواكبة المسيرة الحضارية لأنها غير قادرة على أن تحذو حدوه بصناعة ثقافة لا دينية.

في الثقافة الغربية الدين ماض، والتمسك بالدين هو ارتداد عن المستقبل. من هنا فإن الثقافة الغربية لا ترفض الإسلام كإسلام، ولكنها ترفض الدين من حيث هو مكون لثقافة عصرية، وتعتبر التمسك به حجر عثرة في وجه انتشار الحضارة الإنسانية وعولمتها.

---

[1] ثزيبين طيب، **من الاستشراق الغربي الى الاستغراب المغربي، بحث في قراءة الجابري للفكر العربي وآفاقه التاريخية**، دار المجلد للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1996.

أما التشخيص الإسلامي لواقع العالم الإسلامي فهو أكثر تعقيدا. هناك ثلاث مدارس فكرية وصلت في تشخيصها لهذا الواقع، إلى نتائج مختلفة. تقول المدرسة الأولى: إن الثقافة الإسلامية الحالية هي ثقافة استسلامية للماضي التليد، وإن من مواصفاتها الرضى بالنفس واللامبالاة ورفض الثقافة الغربية جملة وتفصيلا.

أما المدرسة الثالثة فتدعو على نهضة ثقافية توفق بين المنطق والوحي، وبين العلم والماورائيات، بما يمكن العالم الإسلامي من تجنب تشرذمه الفكري، وبالتالي تجنب الخضوع من حيث يريد، أو لا يريد، ثقافة الغرب، فريسة الثقافة الغربية في زمن العولمة الجامحة، ولقد أطلق أصحاب هذه المدرسة "مشروع أسلمة المعرفة"، وهو مشروع يقوم به المعهد العالي للفكر الإسلامي في واشنطن، ويحاول إضفاء طابع إسلامي على مختلف المعارف الإسلامية العامة.

هناك مشكلة حقيقية في العالم الإسلامي، غير أن هذه المشكلة ليست موجودة في الجينات في خلايانا الحية، أي أنها ليست وراثية، ولكنها موجودة في عقولنا، وبالتالي لا يمكن معالجتها إلا من خلال تغيير ما في هذه العقول، ومن خلال تحفيزها على الانفتاح على آفاق المعرفة التي حثنا القرآن الكريم، في كثير من آياته الكريمة، على اكتشافها في الكون وفي أنفسنا.

خلاصة:

ان مركزية البعد الثقافي في المشروع النهضوي العربي المعاصر تقتضي على الأمة شعبا وقيادات أن تحرص على هذه العملية الإستراتيجية الكفيلة بحفظ حقوقها كاملة، وهو ما يمكن للثقافة القيام به عبر حفاظها على مركزية القضية الفلسطينية في الوعي العربي العام وعدم إسقاطها وشطبها كما يحلم بذلك الصهاينة وعملاؤهم في المنطقة، بما ينتج أجيالا مستسلمة للأمر الواقع، وقابلة للتطبيع مع كيان الإرهاب الصهيوني والقبول بشرعية اغتصابه لأرض فلسطين وتشريد أهلها. وهو ما يحتم علينا أن ننتبه إلى هذه المخاطر وتحويل الثقافة إلى سلاح في مواجهة المحتلين لنبني "موروثاً ثقافياً" سمته الأساسية المقاومة،

خاصة بعد أن كشفت محرقة غزة الأخيرة عن حجم الاستعدادات النضالية إلى امتنا من المحيط إلى الخليج، متجاوزين عوائق الأنظمة الاستبدادية القطرية التي بنت شرعيتها على استمرار التجزئة أو الاستسلام للعدو (كامب ديفيد) ومواجهة خيار الشعوب في المقاومة ودعمها بخصوصية مزعومة لأنظمة فاسدة أهلكت الحرث والنسل وأدمنت الفشل في تدبير الدول التي تحكمها.

أن أهمية البعد الثقافي للمقاومة لا ينبغي أن ينسينا الأبعاد الأخرى حتى نستطيع انجاز مشروعنا النهضوي بأركانه المختلفة سعياً منا لنجعل لأمتنا مكانا تحت الشمس في هذا العالم المضطرب الأحوال.

المحاضرة الحادية عشرة

واقع الثقافة العربية المعاصرة

تمهيد:

شهد العالم في العقد الاخير من القرن العشرين تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة، وقد انعكس ذلك على السياسة والفكر في الوطن العربي، تجلى ذلك في جوانب ومجالات مختلفة لعل أبرزها الانعطاف الخطير في طبيعة وشكل الصراع العربي الاسرائيلي. وعلى هذه الخلفية ظهرت أفكار وأطروحات اجتماعية ثقافية وسياسية جديدة، غير مألوفة سابقاً، بدت في الظاهر وكأنها تستجيب لمتطلبات العولمة، وروح العصر والمستقبل، وقبول الاخر. فبدأ الحديث يزداد عن التغيير، ولغته السياسية والاقتصادية الجذابة ومفرداته المظللة، كالمجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الانسان، والتطبيع، وحوار الحضارات، ومستقبل المشروع القومي، والعلاقات العربية.

الوطن العربي يقف اليوم مكتوف الأيدي أمام ثقافة العولمة، فبالرغم من المحاولات الجريئة لنخبة من المفكرين في عصر النهضة العربية، فإنه ما زال يخضع لأغلال التقليد، ويضع قيودا على حرية التفكير.

ومع العصر الرقمي والانفجار المعلوماتي يبدو أن إشكاليات اليوم تتجاوز النهضة إلى ما بعدها، ولذا لا غنى عن تجديد المصطلحات وإعادة صياغة الإشكاليات، فليست المسألة الآن كيف ننهض من السبات، بالرغم من أهمية ذلك، بل التكيف الإيجابي مع عالم اليوم الذي يتحول إلى عالم جديد من فيض معلوماته[1].

[1] عبد الله تركماني، "**إشكاليات الثقافة العربية المعاصرة آفاقها المستقبلية**"، محاضرة في المنظمة العربية للثقافة والعلوم "أليكسو"، تونس في 14 جانفي 2003.

ومن المؤكد أن الثقافة هي المدخل إلى معالجة مختلف إشكاليات العالم العربي كونها تجسد حيوية التفكير وتمثل منبع المعنى ومصدر القوة للأمة العربية، وتجسد سيرورة التحول والازدهار في العالم العربي[1].

وهكذا، يطرح واقع الثقافة العربية المعاصرة مجموعة تساؤلات: ماهي مشكلات الثقافة العربية؟ وأين يقف العالم العربي من التغيّرات العميقة التي شهدها العالم؟ وهل فهم منطق المرحلة الجديدة بمقوّماتها ومعالمها ومنطقها النوعي الجديد؟ وما مدى الاستجابة للمرحلة على أصعدة الرؤية، والتخطيط، والتنظيم، والممارسة؟ وما هي التحديات والفرص الجديدة التي تطرحها ثقافة العولمة على الثقافة العربية؟

1- مفهوم الثقافة

الثقافة بالمعنى التقليدي تعني النتاج الأدبي والفكري والفني، أما بالمعنى الأنثروبولوجي فتعني أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في مجتمع من المجتمعات والتي تميزه عن سواه.

أما في عصرنا الحاضر فقد أصبحت تعني جملة النشاطات والمشروعات والقيم المشتركة التي تكون أساس الرغبة في الحياة المشتركة لدى أمة من الأمم، والتي ينبثق عنها تراث من الصلات المادية والروحية يغتني عبر الزمان ويغدو في الذاكرة الفردية والجماعية إرثا ثقافيا تبنى على أساسه مشاعر الانتماء والتضامن والمصير الواحد[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين الثقافة والحضارة رغم التداخل الموجود بينهما، باعتبار أن الثقافة تعبر عن الجانب الذهني والقيمي أو الرمزي عامة، في حين أن الحضارة تعبر عن الجانب المادي والعملي[3].

---

[1] عبد الله تركماني، نفس المرجع.

[2] عبد الله عبد الدايم، "مستقبل الثقافة العربية"، **المستقبل العربي**، ع 260، أكتوبر 2000، ص 34.

[3] محمود أمين، "جدل العولمة والهوية"، **مجلة جسور**، ع 1، 1999، ص 4.

فالحضارة نتاج الثقافة وغدا كلا اللفظين يضم القيم والمعايير والمؤسسات وأنماط التفكير التي أولتها أجيال متتالية في مجتمع أو أمة معينة أهمية حاسمة، ومن هنا يرى باحثون من أمثال داوسن أن الحضارة نتاج عملية مبتكرة من الإبداع الثقافي الذي قدمه شعب معين[1].

كما أن هناك تعريفات متنوعة للثقافة، يعرفها دافيد روتكوبف بأنها نموذج كلي لسلوك الإنسان ونتاجاته المتجسدة في الكلمات والأفعال وما وتصنعه يداه، وتعتمد على قدرة الإنسان على التعليم ونقل المعرفة للأجيال التالية[2]. كما يعرفها د. محمد عابد الجابري بأنها: ذلك المركب المتجانس الذكريات والتطورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية تشكل أمة[3].

أما الدكتور طلال عتريس فيعدها أكثر صعوبة وتعقيدا، ذلك أن الثقافة محصلة التفاعل بين ثلاث علاقات مع الله ومع الآخر ومع الذات[4]. من هذه التعريفات المتنوعة نستطيع استخلاص أن الثقافة لا تعكس بالضرورة تصورا فرديا محضا، بل صورة لمجتمع كامل وأمة بأسرها، وأنها تعبر عن الخلفية الإنسانية التاريخية، وهي في الوقت ذاته إحدى طموحات النفس البشرية[5].

من هنا فإن الثقافة بدلالتها الأنثروبولوجية العامة في جوانبها الرمزية والمادية والعملية والعلمية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني عامة. التي تتجلى في أشكال السلطة ونمط الإنتاج والسلوك السياسي والقيمي والإبداعي في ارتباط بواقع محلي معين. وبهذا المعنى فالثقافة تختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مجتمع إلى آخر، بل تختلف وتتنوع داخل المجتمع الواحد باختلاف وتنوع المواقع والمواقف السياسية والاجتماعية والفكرية، كما تتطور وتنمو بتطور الأوضاع

---

[1] عبد الله عبد الدايم، نفس المرجع، ص 34.

[2] انظر: بوبكر جيلالي، "البعد الثقافي والفكري للعولمة وتداعياته في عالمنا المعاصر"، **مجلة الحوار الثقافي**، م 3، ع 1، مارس 2014، ص ص 33-38.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

[5] نفس المرجع.

والتشكيلات القومية المختلفة. والتفاعل بين الثقافات المجتمعية القومية المختلفة. دون أن يلغي هذا خصوصية الثقافة في كل مجتمع من المجتمعات[1]. وكذلك الهوية التي هي السمة الجوهرية العامة لثقافة كل مجتمع من المجتمعات. إنها مشروع مفتوح على المستقبل ومتطور، أي أنه متفاعل مع الواقع والتاريخ. وفضلا عن هذا فهي ليست أحادية البنية، أي أنها لا تتشكل من عنصر واحد فقط (ديني، إثني، عرقي، لغوي)[2].

وهناك تعريف آخر قدمه أحد علماء الاجتماع المحدثين وهو روبرت بيرستيد حيث يقول: "إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نتملكه كأعضاء في مجتمع"[3]. يبرز هذا التعريف الصيغة التأليفية للثقافة لتصبح ظاهرة مركبة تتكون من عناصر بعضها فكري وبعضها سلوكي وبعضها مادي[4]. فهناك من ينظر إلى الثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية، وهناك من يربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما والعلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم[5].

ومن خلال هذين الاتجاهين استمد ثلاثة مفاهيم تمثل الثقافة: التحيزات الثقافية، العلاقات الاجتماعية، أنماط أو أساليب الحياة. وهي عناصر مرتبط بعضها بالبعض الآخر في الكل المركب للثقافة، فالتحيزات الثقافية تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس، والعلاقات الاجتماعية تشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس ببعضهم البعض، أما نمط الحياة فهو الناتج الكلي المركب من هذه العناصر[6].

---

[1] محمود أمين، "جدل العولمة والهوية"، **مجلة جسور**، العدد 1، 1999، ص ص 4-5.

[2] محمود أمين، "جدل العولمة والهوية"، **مجلة جسور**، ع 1، 1999، ص ص 4-5.

[3] مجموعة من المؤلفين، **نظرية الثقافة**، تر: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، ع 223، جويلية 1991، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص 9-10.

[4] نفس المرجع والصفحة.

[5] نفس المرجع والصفحة.

[6] نفس المرجع والصفحة.

2- سمات وميزات الثقافة العربية المعاصرة :

تعتبر بنية الثقافة العربية المعاصرة مجرد اجترار وتكرا للماضي، وإعادة إنتاج للتاريخ الثقافي العربي نفسه بشكل رديء، أي الثقافة التي أنتجها التناقض والصراع داخل بنية المجتمع وعلاقات إنتاجه، ومع طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطات الحاكمة المستبدة التي ولدت نشاط وتوجه فكري مناهض لثقافة الاستبداد والاستلاب.

إنه تاريخ الثقافة نفسه الذي كتبه أجدادنا تحت ضغط الصراعات السياسية والطائفية والمذهبية التي عاشوها، وفي حدود الإمكانات العلمية وخاصة المنهجية منها التي كانت متوفرة عندهم. لذلك كانت ثقافة السلطة والطائفة والمذهب، أكثر من منها ثقافة الشعب الحر المبدع، والعقل النقدي، وبالتالي لا زلنا سجناء الرؤى والمفاهيم والمناهج التي اشتغل عليها أجدادنا في الماضي، مما يجرنا دون أن نشعر إلى الانخراط في صراعاتهم ومشاكلهم ومذاهبهم وطوائفهم ومناهج تفكيرهم، وإلى جعل حاضرنا ومستقبلنا مشغولا بمشاكلهم. فالصراع السني الشيعي لم يزل قائما، وسب عمر وأبو بكر وعثمان لم يزل موجودا، وقصص وأساطير آل البيت في صيغتها الصفوية لم يزل يتداولها من ينتمي لها مذهبيا أو طائفيا، وكذلك لم تزل أساطير أهل السنة وكراماتهم التي أنتجها العصر المملوكي والعثماني وتكفير المختلف وإخراجه من الفرقة الناجية قائما، وكثيرا ما يمارس عليه حد السيف. والاختلاف بين المذاهب السنية لم يزل فاعلا فهذا شافعي وهذا حنبلي وذاك مالكي أو حنفي أو جعفري.

وبالتالي، فإن تاريخنا الذي نقرأه اليوم هو تاريخ فرق ومذاهب وطبقات وفتن وصراعات دموية، هو تاريخ الاختلاف، وليس تاريخ البناء والتوافق في الرأي والموقف، لذلك تغيب قضايانا المعاصرة ومشاكلنا في ثقافتنا الحالية، وتظل ثقافة الماضي ومشاكل عصرها هي من يسطر على السوق الثقافية المعاصرة. والنتيجة تداخل الأزمنة في وعينا التاريخي الثقافي، مما يفقدنا الحس التاريخي بالزمن وقضاياه التاريخية.

ثم إن ترابط الأزمنة في ثقافتنا الراهنة، سيؤدي بالضرورة إلى تداخل الأمكنة، أي نستطيع القول: إن تاريخنا الثقافي يرتبط داخل وعينا بالمكان أكثر من ارتباطه بالزمان، فتاريخنا كما يقول الجابري وهو محق في ذلك، هو تاريخ الكوفة والبصرة والحجاز ودمشق وبغداد وقرطبة وفاس والقاهرة والقيروان، مثلما هو تاريخ فقهاء، وخلفاء، وسلاطين، وغيرهم. وهنا يتداخل تماماً الزمان والمكان والشخصيات، وهذا ما يجعل وعينا وثقافتنا تقوم على التراكم وليس على التعاقب، تقوم على الفوضى وليس على النظام.

في كتابه اغتيال العقل يرصد برهان غليون ذلك الجدل الدائر بين التيارات الفكرية في الوطن العربي حيث لم يستطع التأسيس لثقافة تستطيع تجاوز اشكالياتها بصورة طبيعية بمعنى أن الحوار الجدل لم يكن ظاهرة صحية، وانما ظل أسير الذهنية السجالية بين فرقاء يبدو أنهم ينشدون الخلاف لذاته. وهي حالة أكدتها العديد من أدبيات المراجعة، فالجماعة الثقافية الحداثية في الوطن العربي كما يقول عبد الإله بلقزيز في كتابه نهاية الداعية انقسمت الى ميلشيات تمارس الافتراسية الثقافية. وعن نتائج هذا التشنج والاقصاء يتابع بلقزيز "يكفي المرء اليوم ان يقرأ بعض معطيات النزيف الفكري مما تكتبه هذه الكتيبة الفكرية أو تلك حتى يقرأ السلام على العقل العربي"، أن الترجمة الواقعية لتلك الحالة كارثية فالقارئ في التأليف العربي المعاصر وفقاً لبلقزيز وفي المجالات كافة، ثقافة يكاد لا يعثر على كتابة نظرية بالمعنى الصحيح، أي كتابة تجنح نحو التجريد والتنظير والبناء المفاهيمي للمعرفة والصياغة النقية للأفكار.

كما أن الثقافة العربية المعاصرة أصبحت ثقافة استهلاكية سطحية فردية، ولذا فهي ثقافة شكلية مغتربة، مهرجانية أكثر منها ثقافة تأسيس لوعي ولقيم قومية، وبالتالي فلا أفق أمام هذه الثقافة لكي تنهض[1].

ولقد شهدت الثقافة العربية خلال العقود الأخيرة ظاهرة لافتة تمثلت في توجه الغالبية العظمى من ألمع الاسماء للإجابة عن سؤال أنّى الخلل؟ وما الذي يعيق العرب عن التقدم؟

[1] أنظر: محمود أمين، **الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1988.

نشأت من هذين السؤالين اجتهادات فكرية عدة بلورها أصحابها فيما يشبه المشروعات المتكاملة الساعية لصياغة نظرية في التراث تستطيع تقديم تصور لمكامن القوة الذاتية التي يمكن استثمارها حتى نستطيع تحقيق أية نهضة منشودة، وانتج هذا الحقل اطروحات شرحت التراث عبر استخدام كافة المناهج والأدوات المعرفية وطرحت مقولات حول العقلية العربية وقوى الثبات والتحول في التراث العربي، فضلاً عن رؤى أخرى حاولت تنوير التراث[1] ويمكن لمس العديد من أوجه الضعف داخل هذه الاطروحات، فعلى الرغم من وجود عشرات الاسماء التي اشتغلت على التراث فلا توجد حتى الآن مدرسة أو نظرية أو تيار فكري مرجعي في هذا الجانب، فضلا عن أن النتاج النهائي لتلك الاطروحات لم يقدم اضافة نوعية للأطروحات النهضوية في هذا الحقل، فإذا كانت معادلة عصر النهضة قامت على الاستفادة من مناطق التقدم في التراث وضمها لما يمكن استيعابه من الآخر، فإن المثقف المعاصر لم يأت بمعادلة جديدة وظل يتأرجح بين اشكالية الأصالة والمعاصرة.

المحصلة النهائية للإشكاليات السابقة تبين أن المثقف العربي بات أعجز من أن يقوم بتنوير الناس، إذا أصبح هو من يحتاج الى التنوير، وبالتالي فعليه الانسحاب من الحياة العامة بعد كل هذا القصور المعرفي وبعد الفشل في قيادة المجتمع نحو عالم أكثر تقدما[2].

3- أهم إشكاليات الثقافة العربية المعاصرة

لا شك أن أزمة الثقافة العربية المعاصرة هي جزء لا يتجزأ من أزمة الدولة القومية العربية من جهة. وهي، من جهة ثانية، أزمة بنية ثقافية عربية تندرج في إطار بنية اقتصادية – اجتماعية متوارثة منذ عقود طويلة من الركود والتأخر والتبعية. مما يسمح لنا بأن نطرح السؤال المربك الذي أثاره الأمير شكيب أرسلان في مطلع القرن العشرين: لماذا تراجع العرب وتقدم غيرهم؟

---

[1] انظر: محمد عابد الجابري، **نقد العقل العربي**. وانظر: أدونيس، **الثابت والمتحول**. وانظر: حسن حنفي، **التراث والتجديد**.

[2] انظر: علي حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.

وتفسير عبد الله العروي لأزمة الثقافة العربية المعاصرة بأنها اختلال العلاقة بين الوعي والفعل؟

في الواقع، تعود أزمة الثقافة العربية، في جانب أساسي منها، إلى أزمة الحامل الاجتماعي لهذه الثقافة. فمنذ بداية سبعينات القرن العشرين بدأ المجتمع العربي يعيش أزمة جديدة تمثلت في تصدّع الفئات الوسطى، أي الفئات التي كانت الحامل الاجتماعي للثقافة العربية منذ الإخفاق العربي النهضوي في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20م. كما أن النظام الثقافي العربي ساهم، إلى حد بعيد، في إبعاد العرب عن دائرة المشاركة الفعلية في النظام الثقافي الكوني، وجعلهم أسرى الثقافة الاستهلاكية. وفي المقابل، حوّل الثقافة التراثية إلى قلاع مغلقة خوفا من رياح التغيير، تحتمي وراء التقليد وترديد مقولات السلف الصالح. إنه نظام متناقض مع نفسه، خال من الاتساق والمصداقية، يسعى إلى إشاعة ثقافة الغفلة والامتثال والخضوع والعاطفية، بينما يهمل أو يغفل ثقافة الوعي الموضوعي بحقائق الأشياء وواقع المجتمع وواقع العصر الذي نعيش فيه.

وقد أدى كل ذلك إلى تصاعد نزعات التعصب والتطرف، وتزايد عمليات الإرهاب التي تتمسح بالدين الحنيف، وارتفاع درجة العنف الذي صاحب الدعوة إلى الدولة الدينية.

ومن المؤكد أن أصحاب نزعة التعصّب والعنف لم يدركوا التراث العربي – الإسلامي في كماله وصراعاته واختلافاته وتعدده في تنوعه، ولم يدركوا لماذا كان هناك المعتزلة والأشاعرة، ولكنهم أخذوه كما هو في مظهره السطحي وتضاريسه الخارجية. بسبب غلبة الوعي الأصولي النقلي على تفكيرهم، وذلك على نحو يغدو معه سؤال المستقبل سؤالا غائبا عن حياتهم وليس عنصرا تكوينيا من عناصرها الحيوية. ودليل ذلك يسير جدا، نلمسه في ندرة كتاباتهم ورؤاهم التي تشغل نفسها بسؤال المستقبل، وذلك في مقابل الوفرة الوافرة من الكتابات والخطابات والممارسات المهمومة بسؤال الماضي. والنتيجة هي قياس كل شيء على الماضي، والنظر إلى التغيير في ريبة، وإلى التجدد بعين الاتهام[1].

[1] عبد الله تركماني، نفس المرجع.

في حين أن الثقافة التراثية ثقافة متنوعة لا ينبغي أخذها في مظهرها السطحي، وإنما فهمها في سياقها التاريخي، وكيف ظهرت وانتهت في زمنها، ثم بعد ذلك نضيف إليها بحسب عصرنا وظروفه، وبرؤية عقلانية نقدية، وبذلك يصبح قيمة متحركة، ويخرج عن إطار الجمود[1].

ومن الشواهد البارزة على وجود الأزمة على المستوى الثقافي العربي أنّ المجتمعات العربية لم تصبح بعد مجالا لإنتاج العلوم النظرية والمعارف العملية، كما كان الحال ماضيا في عصور الازدهار التي شهدتها الحضارة العربية الإسلامية، وكما هي الحال في المجتمعات الغربية الحديثة التي تحولت إلى مصدر للإنتاج الفكري في مختلف فروع المعرفة والثقافة، بقدر ما اشتغلت على نفسها بالدرس والتحليل العلمي وبالنقد[2].

وهنا يجدر بنا أن نقلع عن تحميل مسؤولية عجزنا وتأخرنا على الآخر الغربي، فإذا نسبنا مسؤولية كل ما نتعرض له من إجحاف وظلم قومي إلى الآخرين، فلن يكون من الممكن أن نحدد لأنفسنا مهاما ثقافية خاصة بنا، وسنظلُّ أسرى منطق دائري يجعلنا نعكف على انتظار الخلاص بالصدفة. بينما المطلوب أن نتحرر من هذه النزعة، وأن نجري تغيرات ثقافية جوهرية، تتضمن – قبل كل شيء – الاعتراف بمسؤوليتنا المباشرة عن أوضاعنا الراهنة وعن مصائرنا، ومن ثم عن المعطيات الأساسية لمستقبلنا في الإطار العالمي.

4- الثقافة العربية المعاصرة والعولمة :

في زمن العولمة، أهم ما يستدعي الانتباه والتساؤل هو ماهية هذه العولمة، هل هي امتداد للسياسة الامبريالية؟ أم أنها نتاج مؤامرة خارجية على شعوب بلدان عالم الجنوب، بما فيها الشعوب العربية؟ وما هو الخطر الذي يمكن أن يتعرض له التفكير العربي والثقافة العربية المعاصرة؟

---

[1] عبد الله تركماني، نفس المرجع.

[2] عبد الله تركماني، نفس المرجع.

إذا كانت العولمة هي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود، فهل يمكن ردها وإبطالها برغبة ذاتية؟ أم أن المطلوب هو إجراء التكيف الإيجابي اللازم للتعاطي مع آلياتها، بما يكفل دفع عملية التقدم الإنساني إلى الأمام بعيدا عن استغلال العالم المتقدم والشركات المتعدية الجنسية لعالم الجنوب والإضرار بمصالح شعوبه وثقافاتها ومكاسبها الوطنية؟

بعيدا عن المبالغات الايديولوجية، ترتبط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، التي تمثل أحد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة، بحيث يمكن القول أن العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لا ينفصلان لسياق تاريخي وحضاري واحد. فالعلم الذي نقل البشرية من طور إلى آخر هو الذي يقوم حاليا بخلق عالم جديد ولحظة تاريخية مختلفة عن كل ما هو قائم حتى الآن. لقد تحول العلم والثورات العلمية إلى قوة من القوى الكاسحة التي تصنع الأحداث وتشكل المستقبل وتعيد ترتيب أولويات الدول والمجتمعات والأفراد. فمن يمتلك هذه القوة، ويحسن توظيف نتائجها يمتلك أساسا مصيره، ويعرف كيف يتدبر شؤونه، ويتمكن من التأثير في الآخرين.

أما بالنسبة للهوية فهناك رؤية سائدة لها: باعتبارها الذاتية الثابتة المنغلقة على نفسها والمكتفية بذاتها. والحاملة والحامية للذاكرة التاريخية. أما العولمة فما أشد ما تختلف دلالتها وتتنوع النظرة التقييمية لها تمجيداً وتنديداً باختلاف وتنوع المواقف الأيديولوجية والأخلاقية وغلبتها على الرؤية الموضوعية والتاريخية لها[1]. وإذا كانت العولمة في معناها البسيط تعميم الشيء وتوسيع دائرته فشأن الثقافة أوغل في هذا الميدان، لأن التأثير الثقافي أسرع من أي تأثير آخر، وذلك بحكم تفاعل النفس البشرية مع الغير، ولذا يعد دافيد روتكويف أن طغيان ثقافة واحدة وعالمية يصبح تهديداً لدين المرء وأسلافه. ومن بعد تهديدا لجوهر هويته[2].

---

[1] محمود أمين، "جدل العولمة والهوية"، **مجلة جسور**، العدد 1، 1999، ص ص 4-5.

[2] انظر: بوبكر جيلالي، "البعد الثقافي والفكري للعولمة وتداعياته في عالمنا المعاصر"، **مجلة الحوار الثقافي**، م 3، ع 1، مارس 2014، ص ص 33-38.

الثقافة العربية هي المرآة التي تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والفكرية عند العرب، وتساهم في توضيح مكونات المجتمع العربي والقيم الأصيلة الخاصة به، وأيضا تشكل منظومة متكاملة من الأسس التي تعمل على تعزيزِ دور اللغة العربية في نقلِ الصورة الحقيقية عن الشعوب العربية إلى الشعوب الأخرى.

مفهوم الثقافة في الوطن العربي بالمعيار الواقعي السائد مازال يتمحور حول الادب والفن والفكر. ورغم أن الاستقراء التاريخي العام لمجمل التفكير العربي في الثقافة قديما وحديثا يمكن ان يحيل إلى معيار أوسع يكاد يشما الاقتصاد والسياسة والعلوم والاجتماع، وانماط التفكير والسلوك والشعور والعمران البشري، إلا أن ما استقر عليه العرف الثقافي على أرض الواقع يكاد ينحصر في المفردات الثلاث المشار إليها آنفا.

ثم إن مفهوم الثقافة على صعيد شبكة الصراعات السياسية العالمية، يتمحور حول المنهج الأنثروبولوجي المعاين للثقافة بما هي أسلوب حياة للجماعة على الصعيد المادي أو المعنوي، إلا أنه يتجه إلى التفكير بكيفية الدفاع عنه، وكيفية إلزام الآخرين به في ضوء المقولة الداروينية: "المستقبل في صراع البقاء متاح فقط للأصلح بما هو الأقوى". ويتقاطع هذا الفهم الداروينى مع متغير الثقافة في الحياة العربية المعاصرة من أربع جهات: الموضوع، التاريخ، والجغرافيا، والاستحقاقات. فهو في أحد وجوهه يمثل تجليا للاستشراق الجديد الذي يتخذ من الثقافة العربية–الاسلامية موضوعا للدراسة والتحليل.

لا شك بأن الثقافة العربية، في ظل ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تحديات وتحولات، تعيش أزمة: فمن جهة، هناك الانهيارات السياسية والايديولوجية التي أصابت العديد من الأفكار والنظم والمشاريع.

ومن جهة ثانية، هناك الطفرات المعرفية التي شهدتها الفلسفة وعلوم الإنسان، والتي أسفرت عن انبثاق قراءات جديدة للحداثة وشعاراتها حول العقل والحرية والتقدم.

ومن جهة ثالثة، هناك الثورات العلمية والتقنية والمعلوماتية التي ندخل معها في طور حضاري جديد، ولعل أحد أهم ملامح أزمة الثقافة العربية المعاصرة تكمن في محاولة التعرف على عناصر ومكونات ثقافة العولمة وأدواتها الوظيفية، وما تنطوي عليه من قضايا: الثقافة الوطنية، والهوية الحضارية، والخصوصية القومية.

5- العولمة الثقافية والهوية :

ما هي العولمة الثقافية؟ وماذا ينتج عن عملية الصراع العالمي المعاصر؟

لقد قدم الدكتور الجابري[1] بعض الأطروحات في هذا الجانب، حيث يرى أن الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وطنية، وقومية. والعلاقة بين المستويات الثلاثة تتحدد أساساً بنوع آخر. فالفرد داخل الجماعة، الجماعات داخل الأمة، والأمة إزاء الأمم الأخرى. فهناك ثلاث مستويات ثقافية: فردية وجماعية ووطنية.

لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها مجموع الوطن والأمة والدولة، الوطن بوصفه الأرض والأموات أو الجغرافيا والتاريخ. وقد أصبح كيانا روحيا واحدا يعمر قلب كل مواطن. الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخيا. والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا، والأمة بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، والدولة بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة. إذن فكل مساس بالوطن أو الأمة أو الدولة هو مساس بالهوية الثقافية والعكس صحيح.

ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي. بل هي أيضاً وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم العولمة شيء والعالمية شيء آخر. العالمية تفتح على العالم والثقافات

[1] ا محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات"، **المستقبل العربي**، ع 228، فيفري 1998م، ص.14.

الأخرى واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي. أما العولمة فهي نفي الآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع.

فإن الصراع الأيديولوجي صراع تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل. أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها التأويل إذ يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم (الإدراك).

ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها (التطبيع) مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري. وهذه الأوهام هي: وهم الفردية. وهم الخيار الشخصي. وهم الحياد. الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير. الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي[1].

إن الاختراق الثقافي نستجلي تأثيره في إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت لربط الناس بعالم لا وطن له ولا أمة ولا دولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية[2]. فإذا كانت العولمة تعمل على هذا فيجب علينا أن نتحمل مسؤولية تطوير أدواتنا دون الوقوف موقف المهزوم أمام ما يأتينا من الغرب، بل أننا نأخذ بالقشور دون مضامين الأشياء لنصبح هامشي التفكير والتمييز، مقلدون دون الإبداع الحقيقي الذي هو الوسيلة الوحيدة لتطوير الأمم. كما أن مشروع استعادة الذات العربية المفقودة من أجل استقلالية الفكر وحرية الإرادة[3] لهو من المسؤوليات الهامة التي لا بد من النظر إليها على اعتبار أنه أولى الخطوات الهامة الواجب البدء فيها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة موضوعية لفهم أزمة المجتمع العربي والإسلامي ووضع اليد على النتوءات البارزة والخافية لمعرفة إمكانية العلاج الممكن والمطلوب والفعال، إلى جانب وضع خطة عمل جماعية لا تستثني أحد.

---

[1] انظر: بوبكر جيلالي، "**البعد الثقافي والفكري للعولمة وتداعياته في عالمنا المعاصر**"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 3، ع 1، مارس 2014، ص ص 33-38.

[2] نفس المرجع.

[3] إبراهيم عبد الله، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، 1999، ص 47.

كما أن حال المجتمعات العربية دون استثناء تعاني ما تعانيه من تخلف وانهيارات في كافة هياكلها الاجتماعية والثقافية بالرغم مما تتوهم من تحقيقه، فبالقياس مع ما يأتينا من ثقافات لا تساوي شيئا، فبدلا من الخوف المستشري من العولمة، لا بد من ضرورة التفاعل الحي وعمل حواجز منيعة تستطيع غربلة ما يأتينا وأخذ الأفضل، ولن يتاح ذلك إلا بثقافة مضادة نخلقها نحن ونعمل أو نسعى إلى خلقها بفكرنا وإرادتنا، وذلك من خلال مسارين لا يجب الفصل بينهما:

– العودة للماضي بقلب مفتوح وبفكر مسبق أن العودة ما هي إلا إعادة صياغة وليس لمجرد الاحتماء والنزوع إلى الماضي ابتغاء البحث عن هوية مفقودة، بل لضرورة القراءة الجديدة التي تسعفنا في قراءة الحاضر وتعيننا على تحديد موقعنا الذي فقدناه منذ زمن،

– والاطلاع دون خوف على ما يقتحمنا من ثقافات جديدة مع سبق الإصرار على القراءة النقدية الفعالة ابتغاء التنقيح والاستفادة دون الذوبان التام فيما يعرض علينا من أفكار.

هذه المنهجية ضرورة من ضرورة إحياء القومية والفكر العربي، ولن يكون هناك من بديل سوى الفناء أو التلاشي وسط تيارات لا تنتهي من الثقافات التي تحاول إثبات وجودها ولتكون هي الثقافة المعممة.

الهوية تاريخ وليست طبيعة، وأي تاريخ لا يكون كذلك دون تفاعل مع الزمن، وهذا التفاعل هو الذي يطرح لنا التغير الذي هو الصيرورة، وأي تغيير من شأنه إيجاد عادات وثقافات تقوم بالتفاعل والإزاحة لعادات وثقافات ماضية[1].

يرى الدكتور يوسف سلامة أنه لا بد أن يكون لكل شيء هوية، ولا بد لكل شيء أن يكون متسماً بمجموعة أمور من الصفات والخصائص والمزايا التي تؤلق في مجموعها ذاتية خاصة. بهذا الشيء تميزه في النهاية وتعزله وتخصصه عن كل ما سواه في العالم[2].

---

[1] سمير أمين، "أمريكا عولمة تحت السلاح"، **مجلة العصور الجديدة**، ع 2، أكتوبر 1999، ص ص 10–26.

[2] العهد، الصفحة الثقافة، 27 أفريل 2000.

6- الإسلام والعولمة :

لقد اتخذت العولمة مسارين لها مترابطين متوافقين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ففي المسار الأول السعي إلى تهديد الدولة بالسيطرة عليها، ومن ثم استلابها القدرة على اتخاذ قرارها وتحديد سياستها، ومنه تستطيع بالتالي التحكم في الاقتصاد من خلال خلق التنافس على الأسواق.

أما المسار الثاني والذي هو موصل الهدف والغاية بالمسار الأول ومبنياً عليه في آن واحد وهو السعي إلى تبديد ثقافات الشعوب وهوياتها القومية والوطنية، وضرب مصالحها وخصوصياتها في الصميم وذلك من خلال ما ترمي إليه من تعميم لأنموذج من سلوك مغاير وأنماط من العيش مختلفة وفرض منظومات من القيم وطرائق التفكير متباينة. وما ذلك إلا لتكوين رؤى وأهداف تعمل على خدمتها. فهذه العولمة تتبنى فكرة أو أيديولوجية ثقافية تريد أن تغزو بها ثقافات ومجتمعات العالم الأخرى وهي العملية التي ستؤدي إلى تخريب معتقدات وقيم وإحلال قيم أخرى محلها في مجتمعات لا ترتبط بخصوصياتها وثقافتها.

وبخلاف هذه الهواجس والمخاوف التي نتعرض لها، فإن وضعنا اليوم لا يبشر بأي خير، فقد نتج من جراء ذلك التوجه العولمي كثيرا من الأخطار التي تهدد السلم والأمن اللازمين لأي مجتمع، وهذا التهديد خير دليل على أننا نفتقد القدرة على إيجاد عالم دولي حقيقي، خاصة وأن كثيراً من الدول وبالأخص دول العالم الثالث تعاني انتهاكاً واضحاً ومباشراً لقيمها وحقوقها الإنسانية، وذلك من خلال ادعاء العولمة بامتلاكها منهجا سلميا قادرا على رفع مستوى البشر وتأكيد إنسانيتها[1].

وأحسن مثال يمكن أن نتناوله لإبراز ذلك هو التطبيق الديمقراطي الذي تبشر به العولمة، إذ من المتفق عليه أن النظام المتعدد الأطراف الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى لظهور العولمة

[1] أمل فؤاد عبيد، "**واقع الثقافة العربية والإسلامية في ظل العولمة**"، **شبكة النبأ المعلوماتية**"، متاح على موقع الانترنت: "https://annabaa.org/nbanews/61/59.htm"، تاريخ الولج: 5 أفريل 2024.

وازدهارها. وهي التي تبنت مبدأ الديمقراطية وأكدت عليه في مجال السياسة. فهو النمط من الحكم الواجب ممارسته في كل مكان. ولذا ذهبت به لأن تجعله النمط الغربي الواجب تطبيقه في العالم كله، وفرض بنوده الأساسية من حيث الأخذ بالتعددية وفتح المجال لحرية التعبير.

إلا أن ذلك كله لم يمنع أن النظام الديمقراطي كما تطبقه العولمة يؤخذ عليه نقاط مآخذ كثيرة، فبالرغم من التعددية التي يؤكدها مبدأ الديمقراطية، إلا أن ذلك ينتهي بأن يصبح الحكم في يد فئة قليلة، كما يتحكم في وصول المنتخبين إلى الحكم بالنفوذ المالي للمنتجين أو رأس المال إلى جانب الانتماءات القبلية والنزعات العرقية، والعنصرية، والنفوذ، والسلطة، وما يمكن من أن يجده من دعم أممي أو إعلامي.

وفي حين أن العولمة تسعى لأن تجعل الديمقراطية الغربية هو الحكم المأخوذ في الدول الأخرى تعمل على إضفاء الشرعية عليه ترغيبا فيه، بأن عدم تطبيق الديمقراطية فيه تعد صارخ على الحقوق المشروعة للفرد في مجتمعه، بل وإجحافا كبيرا لحقوق الإنسان بالرغم من أن العولمة لا تراعي الخصوصية الدينية ولا الثقافية ولا الأعراف الخاصة بالمجتمعات الأخرى، وصور التحيز كثيرة في الواقع منها أنها لا تساوي مثلا بين حقوق الشعب الفلسطيني والإنسان اليهودي.

الخلاصة

تعيش الثقافة العربية المعاصرة أزمة حادة نلمس مظاهرها من خلال قراءتنا لنتاجها الفكري خلال العقود الأخيرة، وبمقارنة بين أدبيات عصر النهضة والمرحلة القومية والأدبيات المنتجة حالياً يتبين الفارق بين ثقافة تمتلك أدوات الحوار والمراجعة الدائمة لأهم وأبرز الأفكار وتحث على النهوض والتقدم وتؤكد امكانية امتلاك أدوات العصر وتقنياته وأخرى يسودها مناخ من التشنج والاقصاء والعمل فيما بينها وتحث على النكوص فيما يشبه الانكفاء على الذات ولا تمل من الجلد المستمر لتلك الذات الجريحة.

إن مجابهة أخطار وتحديات العولمة، لا يتأتى من التنديد بها واعتبارها خطرا خارجيا داهما، بل بالبحث عن أسباب الضعف العربي الداخلي وفي مقدمتها نظمها السياسية، ومنظوماتها الإدارية والاجتماعية

والثقافية، واكتشاف هذه النقاط وإدراك النقائص والسعي إلى معالجتها. هذه هي الخطوة الأولى نحو تكوين الفاعل التاريخي القادر على تحديد أهداف وبلورة استراتيجيات، والدخول في تنافس أو صراع أو تفاهم مع الأطراف الدولية الأخرى، أي نحو الوجود العربي على الساحة العالمية، كطرف من بين أطراف أخرى لديه قدرة على المبادرة والفعل، وبالتالي على انتزاع اعتراف الآخرين.

المحاضرة الثانية عشرة

الحركة النسوية العربية ومطالب التغيير الاجتماعي في الوطن العربي

تمهيد:

تعتبر الحركة النسوية Féminisme حركة اجتماعية تدافع عن حقوق النساء، وتطمح في الارتقاء بها لحد تحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق على كل الأصعدة، وبدون أي تمييز أو اقصاء.

ظهرت الحركة النسوية بادئ الأمر في العالم الغربي مع حلول القرن 19م، مستفيدة في ذلك من التغيرات السياسية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا في أواخر القرن 18، بعد عصر التنوير والثورة الفرنسية 1789م.

وعلى الرغم من أن الثورة الفرنسية بحد ذاتها لم تلتفت لحقوق النساء، إلا أن إصدار الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789، شكلت حافزا للنسويات لأجل المطالبة بحقوق المرأة وبضرورة مساواتها مع الرجل، ومع بدء انتشار الاشتراكية في أوروبا، وتحرير العبيد في الولايات المتحدة، بدأت تأخذ النسوية زخما متصاعدا بشكل أكبر، لحد أنها انتقلت فيه إلى مختلف أنحاء العالم.

انتقلت النسوية بفعل عوامل عديدة للعالم العربي في نهايات القرن 19 وبدايات القرن 20م، لكن لم تأخذ زخمها العميق كما هي حاليا، إلا بداية من ثمانينات القرن 20م، نظرا لأن تركيز الشعوب العربية في النصف الأول من القرن العشرين كان منصبا على محاربة الاستعمار الغربي، وخلال الستينات، والسبعينات، كانت الشعوب العربية منشغلة بفكرة الصراع مع إسرائيل.

بناء على ما سبق، تأتي هذه المحاضرة للإجابة على عدد من التساؤلات وعلى رأسها: كيف نشأت الحركة النسوية وكيف تطورت؟ وما هي الأهداف التي تسعى لتحقيقها؟ وكيف وصلت للوطن العربي؟

1- نشأة الحركة النسوية وتطورها:

ظهر مصطلح النسوية لأول مرة في عام 1837 في اللغة الفرنسية على يد الاشتراكي الفرنسي تشارلز فوريه، وفي الإنجليزية كان أول ظهور له في عام 1841، وبات المفهوم يرتبط بكل ما من شأنه الدفاع عن المرأة وحقوقها وبكل ما من شأنه تحقيق المساواة ما بين الجنسين ابتداء من عام 1895م[1].

كانت البداية مع مفكرين وأدباء نادوا بحقوق الإنسان خلال عصر الأنوار في أوروبا وخلال الفترة السابقة واللاحقة على الثورة الفرنسية، الأمر الذي أفضى لأن تتأثر الكثير من النساء بتلك الأطروحات الفكرية المختلفة، ولأن يبدأن بالاستقاء من الأفكار الفلسفية والسياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، أفكارهن وفلسفتهن الخاصة والتي تحض على ضرورة المساواة بين الجنسين، ووقف التمييز على أساس الجنس، ولعل أبرز الرائدات في هذا المجال، "ماري ولستون كرافت" التي تأثرت بكتابات الفيلسوف الإنجليزي "توماس بين" الذي ألف كتابا عن حقوق الإنسان، ومنه ألفت كتابها الموسوم بـ"دفاعا عن حقوق المرأة" عام 1792.

في فرنسا، ظهرت نساء اليعاقبة اللواتي طالبن بحقوقهن، ووصل الحد لأن أصدرت إعلان "حقوق المرأة" كرد فعل على إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية عام 1789، إذ نظرت النساء لذلك الإعلان، كإعلان لحقوق الرجل فقط[2].

---

[1] Lauren Macmillan, **The Cultural History of Philosophy Blog**, 2005 "https://blogs.history.qmul.ac.uk/philosophy/2015/11/28/feminism/", accessed : 28/10/2022.

[2] سوزان الس واتكنز وآخرون، **الحركة النسوية، ترجمة جمال الجيزي، المجلس الأعلى للثقافة**، القاهرة، 2005، ص ص5-12.

وإن تساءلنا عن أسباب وعوامل ظهور تلك الحركة؟ لأمكننا القول، بأن السبب الرئيسي الذي يفسر ظهورها، هو النظام البطريركي الأبوي الذي يحكم العلاقات ما بين الرجل والمرأة، وهو النظام الذي تكون فيه المرأة، مجرد تابع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى فكريا وعلميا للرجل.

ذلك النظام الذي كان سائدا وما زال في المجتمعات الغربية منذ قرون طويلة، رسخ لثقافة حملت الكثير من الصور السلبية عن المرأة، وهو ما فاقمت منه بعض أراء الفلاسفة في تاريخ أوروبا، بحيث باتت المرأة بمنظور الشعوب الأوروبية كائنا أقل قيمة من الرجل، ففي نظر أفلاطون تعتبر المرأة كائنا ناقصا، حيث يرى أن "الأنثى هي أنثى بسبب نقص في الصفات"، أما سقراط الذي رأى في أحد الأيام امرأة مشنوقة على إحدى الأشجار فقال: "يا ليت كل الأشجار تحمل مثل هذه الأثمار."

ومع ظهور الرأسمالية منذ القرن 16 رسخ النظام الأبوي في أوروبا من الفوارق الطبقية بعمق أكبر، إذ لم تسع الرأسمالية لتحرير المرأة في الغرب، ولجأت لأن تستعمر الكثير من المناطق حول العالم، ولتكون النتيجة من ذلك، أن المرأة الأوروبية مستعبدة من طرف الرجل، في حين أن نساء في المستعمرات، تحت وطأة تمييز وطبقية أكثر عمقا.

لذلك، وسعيا من النساء للتخلص من النظام الأبوي البطريركي، استفادت من أفكار فلاسفة عصر الأنوار، لاسيما الأفكار الفلسفية السياسية التي تنادي بحقوق الإنسان وضرورة إنهاء التمييز ما بين إنسان وآخر بدون تمييز فيما بينهم سواء أكانوا برجوازيين ورأسماليين، أو عمالا وفلاحين، وتزايد زخم النسوية بعد الثورة الفرنسية، لاسيما بعد أن ألغيت العبودية في فرنسا عام 1794، إذ ألهمت تلك التطورات النسوية في فرنسا وأوروبا من أجل المطالبة بالمساواة بين الجنسين، وتزايد زخم إصرار النسوية على

المساواة في الحقوق، مع بدء انتشار الاشتراكية في أوروبا تدريجيا بعد النصف الثاني من القرن 19، ومع تحرير العبيد في الولايات المتحدة عام 1863م[1].

ثم تطورت الحركة النسوية عبر التاريخ بثلاث موجات رئيسية، وهي:

1. الموجة الأولى: بدأت مع انعقاد مؤتمر سينيكا فولز عام 1848 الذي عقد في نيويورك، وهو أول مؤتمر يعقد لمناقشة حالة المرأة الاجتماعية والمدنية والدينية، ويناقش حقوقها، إذ ركز المؤتمر على ضرورة المساواة بين الجنسين بشكل عام، وعلى حق المرأة في الاقتراع بشكل خاص، وانتهت هذه الموجة مع إعطاء الولايات المتحدة للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في التصويت والاقتراع في جميع الولايات مع التعديل 19 الذي تم المصادقة عليه في عام 1920م[2].
2. الموجة الثانية (1963–1980): وكانت هذه الموجة أكثر عمقا في طرحها من الأولى، حيث ركزت بشكل أساسي على قضايا النوع الاجتماعي، أو ما يعرف بالجندر، والذي تقوم فلسفته الرئيسية على فكرة مفادها: أن التقسيمات المنوطة بالرجل والمرأة، ونظرة الذكر لنفسه وللأنثى، ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر، هي تقسيمات وقضايا مجتمعية يمكن إلغاؤها[3]، فالأنثى لا تولد امرأة، وكذلك الذكر لا يولد رجلا، وإنما يصيران كذلك بفعل التنشئة الاجتماعية، فمن يحدد من هو الرجل ومن هي المرأة (وليس الذكر والأنثى) إنما هو البناء الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، والبناء الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، يمكن تغييرهما من حيث المبدأ، فأن يكون الذكر رجلا، والأنثى امرأة، فهذا أمر ليس ذا منطلق طبيعي يحدد بالولادة، وإنما هو أمر يحدده ويشكله البناء الاجتماعي الذي يمكن تغييره.

---

[1] نرجس رودكر، **فيمينزم الحركة النسوية: مفهومها، أصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية**، ترجمة: هبة ظافر، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2019، ص ص 15–49.

[2] Adam Augustyn, **Seneca Falls Convention**, https://www.britannica.com/event/Seneca-Falls-Convention, accessed: 28/10/2022.

[3] Martha Rampton, **Four Waves of Feminism**, Pacific Magazine, 2008.

3. **الموجة الثالثة (منذ 1990 وحتى اللحظة الراهنة):** جاءت كرد فعل على تطرف أفكار الموجة الثانية، إذ جاءت لتنقيح أفكارها وتنقيح الطرح النسوي عالميا بشكل عام، فضلا عن تركيز هذه الموجة على فكرة التقاطع ما بين العرق والجندر، وكنتيجة لهذا التقاطع، أو ما يعرف بالنسوية التقاطعية، بات هنالك الكثير من النسويات حول العالم ومن ذوات البشرة الملونة[1] واللواتي اهتممن بشكل رئيسي، بفكرة أن النساء في دول العالم الثالث وفي المستعمرات الأوروبية السابقة، إنما يعشن هامش الهامش، في حين أن النساء في العالم الأول، يعشن في حالة الهامش فقط.

إلى جانب كل ما سبق، هنالك من يتحدث عن موجة نسوية رابعة، انطلقت عام 2012، وركزت بشكل رئيسي على قضايا التحرش الجنسي والاغتصاب، والاغتصاب الجماعي وإجبار النساء على الجنس قسرا، فضلا عن تعرضهن للأذى والقتل، واتخذت هذه الموجة طابعا إلكترونيا يعبر عن روح العصر، إذ تركز على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على هذه المخاوف ومعالجتها[2].

ثانيا: أهداف الحركة النسوية:

ترمي الحركة النسوية لتحقيق عدة أهداف، وأهمها، أن تقضي على النظام الأبوي البطريركي في مختلف المجتمعات إنهاءً لحالة اللامساواة التي يخلقها ذلك النظام ما بين الرجل والمرأة، وإنهاءً لحالة الإقصاء والتهميش التي تعيشها المرأة في مختلف المجتمعات العالم.

لكن ومع أن النسوية ليست تيارا واحدا، وإنما تيارات متعددة، فإن كل منها، له أهدافه الخاصة، وكل منها له وسائله في تحقيق تلك الأهداف أيضا، وبيان هذه التيارات وأهدافها كما يلي:

---

[1] سلمى عبد الستار، **قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها**، مركز دراسات المرأة، 2021.

[2] The fourth wave of feminism, Britannica, 2022, https://www.britannica.com/topic/feminism/The-fourth-wave-of-feminism, accessed: 28/10/2022.

1. **النسوية الليبرالية:** تستند على فكرة أن كل البشر متساوون، ولذلك لا يجوز حرمان البشر من المساواة بسبب الجنس (ذكر/أنثى)، وتؤمن النسوية الليبرالية بأن الذكر والأنثى يتمتعان بنفس الملكات العقلية، ويعد هذا التيار هو الغالب على الموجة الأولى ومن أهم التيارات حضورا في مختلف موجات النسوية حتى وقتنا الحاضر[1].

وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال العام، الاقتصادي والاجتماعي، وحتى العسكري والسياسي، ومن حيث منح المرأة، فرصا مساوية للرجل في المجالات السابقة بوصفها جزءا من حقوقها تماما كالرجل على اعتبار، أن الفروق ما بين الرجل والمرأة محدودة لحد كبير.

وتسعي لمنح المرأة حريتها الكاملة في المجال الخاص، أي أن تمنح المرأة حريتها في القضايا المرتبطة بالعمل المنزلي، ورعاية الأطفال، والزواج، والإنجاب والطلاق، وألا يكون الرجل المقرر النهائي لأدوار المرأة في القضايا السابقة دونا عن المرأة.

2. **النسوية الماركسية:** ترى أن تهميش دور المرأة في المجال العام (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) هو نتيجة مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي العالمي، القائم على فكرة الاستغلال، ويعد الزواج والأسرة في هذا التيار أولى اللبنات التي يعاد فيها بناء النظام الطبقي، فالزوجات والعبيد يمثلون الطبقة المضطهدة في المجتمع من قبل أصحاب رؤوس الأموال[2]، لذلك، لا يمكن أن تحقق المساواة ما بين الرجل والمرأة، إلا في حال تم تغيير النظام الرأسمالي الذي يرسخ للفوارق الطبقية.

لذلك، يهدف هذا التيار لضرورة السعي لإنهاء النظام الرأسمالي وإحلال النظام الشيوعي، الذي يلغي فكرة الملكية، ويلغي الفوارق الطبقية وعوامل التمييز ما بين إنسان وآخر، وما بين الرجل والمرأة، وأدوات التيار الماركسي في هذا الصدد، عديدة، وأهمها النضال والسعي للثورة على النظام الرأسمالي.

---

[1] نرجس رودكر، مرجع سابق، ص ص 81-85.

[2] عديلة محمد طاهر، "**المقاربة النسوية في العلاقات الدولية**"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015، ص 456.

3. **النسوية الراديكالية:** وترى هذه النظرية، أن الجذور العميقة لعدم المساواة ما بين الرجل والمرأة ليست علتها الرجل بحد ذاته، بقدر ما علتها النظام الأبوي البطريركي الذي قسم الحقوق على أساس الجنس، وكنتيجة لذلك أصبحت المرأة في مكانة التابع للرجل[1].

يطالب هذا التيار النساء حول العالم بضرورة التخلي عن الأنوثة، بوصفها السبب الأساسي الذي يمنح الرجال الهيمنة ويجعل المرأة تابعة له، فالأنوثة سبب للزواج والإنجاب والأمومة، والأمومة تقود لتكوين أسرة تجبر فيها المرأة على أن تكون ربة منزل تابعة للرجل، هذا فضلا عن دعوة البعض للابتعاد عن النصوص الدينية بوصفها من وجهة نظرهم، تحط من شأن المرأة ويكرس تبعيتها للرجل[2].

4. **النسوية ما بعد الحداثة:** يرى هذا التيار بأن قضية النوع الاجتماعي الجندر ناجمة عن قضية الثنائيات بين الرجل والمرأة، لا سيما في موضوع تشكيل قضية الذكورة والأنوثة، التي ترسخت في السياسة الدولية وفي المجال العام اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ولذلك يرفض تيار ما بعد الحداثة ذلك التقسيم بكونه تقسيما مصطنعا يهدف بشكل غير مقصود إلى تكريس عدم تكافؤ ما بين الرجل والمرأة، وبالتالي الحفاظ على فهم وتصور ذكوري للعالم، الذي يضيق فيه الخناق على المرأة، بل ويبقيها على الهامش السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي[3].

ولتحقيق المساواة ما بين الرجل والمرأة أو لإنهاء حالة الاضطهاد التي تعيشها المرأة لا بد من تفكيك السرديات الفلسفية والسياسية والاجتماعية الكبرى التي تعد نتاجا معرفيا ذكوريا، والتي تربط المرأة بشكل دائم بمكانة أقل من الرجل، كالضعف لدى المرأة مقابل القوة لدى الرجل، وكالعقلانية للرجل مقابل

---

[1] Jone Johnson Lewis, **What Is Radical Feminism?** 2020," https://www.thoughtco.com/what-is-radical-feminism-352899", accessed : 29/10/2022.

[2] مريم رمضاني، **تجليات النظرية النسوية في ترجمة الادب النسوي: فوضى الحواس لأحلام مستغانمي دراسة تطبيقية**، جامعة السانيا وهران، 2012.، ص ص 8-10.

[3] Postmodern **Feminism, study smarter**, 2022, "https://www.studysmarter.co.uk/explanations/politics/political-ideology/postmodern-feminism/", accessed : 29/10/2022.

اللاعقلانية وسيطرة المشاعر على المرأة، وغيرها الكثير من الأفكار التي تتحكم في أبنيتنا الاجتماعية والثقافية.

إذا كان مفهوم الحركة النسوية في المجتمعات الغربية، وليد سياق تاريخي، اجتماعي وثقافي ارتبط بفلسفة الأنوار وموجة الحداثة وحقوق الانسان[1]. **فكيف دخلت النسوية للعالم العربي؟** وما هو مسار التحرك النسائي في الوطن العربي؟

يمكننا القول، بأن هنالك الكثير من العوامل والكيفيات التي أسهمت في دخولها، وعلى رأسها ما يلي:

– الاحتكاك العربي مع قيم الثورة الفرنسية، إذ انتقلت قيم الثورة الفرنسية كالحرية والمساواة للجانب العربي مع حملة نابليون لمصر عام 1789، ثم أن انتقلت قيمها للجزائر ولسوريا ولبنان مع احتلال فرنسا لتلك الدول، فرغم أن الحملات الفرنسية في المنطقة العربية كانت حملات عسكرية استعمارية، إلا أن العرب وفي إطار سعيهم لمقاومتها، قد سعوا لاكتشاف الفرنسيين من مختلف الجوانب، وكان من ضمن ما اكتشفوه قيم الثورة الفرنسية التي تخلى عنها الفرنسيون بحملاتهم العسكرية على المنطقة العربية.

– بدء حراك اجتماعي سياسي اقتصادي عربي يطالب بالحرية والاستقلال عن المستعمر في نهايات القرن 19، وبضرورة تحقيق النهضة الشاملة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بمنح المرأة حقوقها[2].

ثالثا: وصول النسوية للمجتمع العربي:

على الرغم من أن النسوية في العالم العربي قد بدأت بالتبلور النوعي منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن 20، إلا أن ظهورها الحقيقي قبل ذلك بكثير، إذ بدأ يظهر بداية القرن 20، لكن خلال النصف الأول من هذا القرن، لم يكن للنسوية حضور فاعل لأسباب عديدة منها انشغال العرب بقضايا التحرر من الاستعمار، وسيطرة أفكار كالقومية والوحدة العربية على شعوب المنطقة، ثم الانشغال

[1] عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهر، 2011، ص 96.

[2] الأمم المتحدة، الاسكوا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تاريخ الحركة النسائية في العالم العربي، 2005، ص8.

بقضية تحرير فلسطين، لكن ومع نهاية السبعينات بدأت النسوية تتصاعد حتى وصلت لما هي عليه حاليا، حيث أصبحت حقلا فرعيا من حقول معرفية عديدة تدرس في الجامعات العربية، كحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع، وتخصصات الآداب على اختلافها، سواء أكان عربيا، أو إنجليزيا، أو فرنسيا.

كما أن النسوية باتت حركة اجتماعية سياسية لديها وجود مؤسسي في الكثير من الدول العربية، ولعل أبرزها النقابات النسائية في مختلف الدول العربية مثل: الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والاتحاد الوطني للمرأة الفلسطينية، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والاتحاد العام لنساء اليمن والاتحاد النسائي الأردني العام والاتحاد العام للمرأة الموريتانية.

أصبحت النسوية تيارا متزايد الحضور على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ تنشط الكثير من النسويات في التعريف والدعوة لأفكارهن، سعيا لضمان الدعم لتلك الأفكار من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

يمكن وضع **المسار التاريخي للمطالب النسائية في الوطن العربي** عبر ثلاث محطات أساسية تتشابه في ملامحها العامة في جل الدول العربية وإن اختلفت في بعض الجزئيات والتفاصيل:

المرحلة الأولى: ظهرت الكثير من الكتابات رواد الإصلاح في المشرق العربي الذين تأثروا بالقيم الغربية وحركوا أقلامهم لطرح بعض قضايا المرأة في نهاية القرن 19م حتى منتصف القرن 20. حملت هذه الكتابات دعوة ملحة لرفع قيود الجهل والتخلف عن المرأة لتضطلع بمسؤولياتها. وقد بدأت المرأة العربية في المطالبة بحقوقها في خضم المطالبة بالاستقلال، حيث شاركت المرأة المصرية في مظاهرة 1919 م المنظمة ضد المستعمر كانخراط في العمل السياسي. وفي سنة 1923 م تأسس "الاتحاد النسائي المصري"[1] تحت رئاسة هدى شعراوي[1]، على إثر تلقيها دعوة للمشاركة في "الاتحاد النسائي

[1] انظر جميلة المصلي، "الحركة النسائية بالمغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا"، **منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة**، ط1، 2011، ص 37.

الدولي" المنعقد بروسيا في نفس السنة. كما نظمت النساء بالمشرق العربي مؤتمرات دولية تم التطرق فيها لجملة من القضايا كإصلاح قانون الأحوال الشخصية وتأخير سن الزواج ومنح الفتاة حق التعلم، وانعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس سنة 1929 م. وفي المؤتمر العام لنساء المشرق الذي انعقد بدمشق صيف 1930م، طالبت المشاركات بالمساواة بين الجنسين في كل شؤون الحياة مع التركيز على حق المرأة في الشغل؛ اجبارية تعليم الفتاة في المرحلة الابتدائية؛ إلغاء تعدد الزوجات إلا في الحالات الاستثنائية ومنح المرأة حق الطلاق.

وتوالى انعقاد المؤتمرات النسائية سنة 1932 في كل من سوريا وإيران، وتأسست نتيجة لذلك العديد من الاتحادات النسائية في جل الدول العربية مشرقا ومغربا، تأسس في تونس "اتحاد النساء المسلمات" سنة 1932، ثم عرفت ميلاد "اتحاد النساء التونسيات" الذي انضم إلى "الفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء"[2]. وفي المغرب[3]، عملت الأحزاب الوطنية منذ نهاية الثلاثينات على إدماج المرأة في النضال الوطني، حيث اهتم حزب الاصلاح بتأطير النساء من خلال مجموعة من الهيئات واللجان النسوية التي ستتوج بتأسيس الاتحاد النسائي، وانخرطت نساء حزب الاستقلال في خلايا سرية تهدف توعية النساء بقضايا المرأة ودورها في معركة التحرير، وخرجت من رحم حزب الشورى والاستقلال جمعية "أخوات الصفا" والتي كانت تهدف إلى التأكيد على التشبث بالمرجعية الإسلامية، الدعوة الى إنصاف المرأة وحمايتها ورفع الظلم عنها.

لذلك، برز الكثير من النسويين والنسويات مع نهاية القرن 19م وحتى منتصف القرن 20م تقريبا، أهمهم:

---

[1] ولدت هدى شعراوي بمصر سنة 1879 وهي ابنة محمد سلطان باشا، تأثرت بزوجة حسين باشا الفرنسية وكانت ترى فيها مثلها الاعلى واحتفظت باسم زوجها علي شعراوي بدلا من اسم والدها وهي اول سيدة مصرية أزالت الحجاب.

[2] عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، مرجع سابق، ص 97.

[3] جميلة المصلي، **الحركة النسائية بالمغرب المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 50-56.

1. قاسم أمين الذي ينظر له كأب روحي للنسوية العربية، حيث طالب في كتابه "تحرير المرأة" في عام 1899 بضرورة تغيير دور المرأة المصرية إذا كانت تريد الأمة المصرية أن تنهض وتتقدم.
2. الصحفية اللبنانية هند نوفل التي أسست أول مجلة تعنى بقضايا المرأة عام 1892م.
3. هدى شعراوي، وتعد من أبرز النسويات العربيات، إذ أسست في عام 1923 الاتحاد النسائي المصري.
4. الأديبة الفلسطينية مي زيادة (1886–1941م)، نشطت في مجال الأدب ودعت المرأة لأن تحرر نفسها بنفسها، ولجأت لإقامة علاقات عديدة من المفكرين العرب تدعوهم لمناصرة قضايا المرأة.

المرحلة الثانية: امتدت من الأربعينات حتى الثمانينيات من القرن الماضي، اتسمت بمأسسة النضال ضد الاستعمار، واعتبرت هذه المرحلة بمثابة النواة الأولى للفعل النسائي، حيث إن ما راكمته المرأة العربية من تجارب في انخراطها في المقاومة، كان له الأثر البارز في بلورة وعي يؤهلها لمزيد من الفعل المجتمعي في المراحل اللاحقة بعد استقلال الدول العربية وبداية العمل على بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية.

اتسمت بصعود الدولة القومية وفيها امتلكت الدولة ناصية العمل النسائي وأخضعت كل التنظيمات النسائية تحت سلطتها، وقد أقدمت على تقنين أوضاع النساء عبر إصدارها قوانين العمل وقوانين الأسرة. تم التركيز فيها على حزمة من المطالب الاجتماعية كحق النساء في التعلم والعمل، ونوقشت بعض القضايا ذات الارتباط، مثل: الحجاب، والضوابط التي يمكن أن تحكم خروج المرأة، وطبيعة الدوائر التي يمكن أن تشتغل فيها وما إلى ذلك من القضايا، وقد انقسم الفاعلون الرئيسيون في هذه المرحلة إلى تيارين أحدهما يميل إلى محاكاة الغرب واقتباس تشريعاته ونظمه ورؤاه بشأن المرأة وتيار آخر يدعو إلى النهل من معين الشريعة الإسلامية وإعمال النظر والاجتهاد فيما استجد من تطورات.

وبصفة عامة شهدت هذه المرحلة تراجعا في المطالب النسوية على خلفية احتدام الصراع مع الدولة الصهيونية والذي غطى على كثير من المشكلات القائمة آنذاك.

المرحلة الثالثة: تمتد من الثمانينيات إلى اليوم، عرفت تنامي الحركات النسائية المستقلة، وتفاعلت مع الخطاب العالمي الذي روج بقوة لمبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وعرفت تطور النظريات والممارسات التنموية عالميا في اتجاه استقطاب النساء، وانعقاد مؤتمرات عالمية[1] وانخراط سائر الفاعلين في المجال السياسي والاجتماعي، مما كان له الأثر البارز في تطوير الحركات النسائية في العالم العربي شكلا ومضمونا[2]، وتبنت جل الدول العربية الخطاب الدولي حول المرأة والنوع الاجتماعي، مما ساعد على دعم المشاركة الفاعلة للمرأة في الفضاء العام مقارنة بالماضي.

لكن المتتبع لمسار الحركة النسائية في العالم الإسلامي والمتزعمة للمشهد أو التي أريد لها ذلك، لابد وأن يلاحظ استنساخها لنضالات الحركة النسائية في الغرب، مما يفسر مطالبها للمساواة التماثلية بين الرجال والنساء، في استهلاك لما انتجه الغرب دون نقد. فتجد الحركة النسائية نفسها محاصرة بين واقع اجتماعي متشدد فيما يتعلق بقضايا المرأة (تساهم بعض القراءات الخاطئة للنص الديني في إنتاج بعض هذه الممارسات)، وبين خطاب نسوي ملغم أحيانا، بعيد عن احتياجات المرأة العربية، أفكار مثل رفض الفروق البيولوجية بين الرجال والنساء ...

ويمكن تفسير تزايد نشاط النسوية عربيا منذ نهايات السبعينات وبداية الثمانينات وحتى اللحظة الراهنة، وذلك بعد خفوت صداها خلال أواسط القرن العشرين، بالأسباب التالية:

– تزايد الاهتمام العربي بالتعليم، وتزايد عدد الطلاب المبتعثين للجامعات الأوروبية والأمريكية، إذ يتأثر الطلاب المبتعثون بالنسوية بوصفها غربيا،

– حقلا تهتم به الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلوم الاجتماع والأدب ودراسات النقد الأدبي وغيرها من حقول المعرفة.

---

[1] عرفت الساحة الدولية عقد مؤتمرات عدة: مؤتمر مكسيكو سنة 1975؛ مؤتمر كوبنهاجن سنة 1980؛ مؤتمر نيروبي 1986 ومؤتمر بينين 1996. سيتم التطرق الى هذه المؤتمرات واهم مقرراتها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[2] عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، مرجع سابق. ص 100.

– تزايد وتيرة التسارع الدولي في تقنيات الاتصال، إذ تزايد انتشار الفكر النسوي عالميا، وانتشاره في المنطقة العربية مع انتشار الإنترنت حول العالم للاستخدامات المدنية في عقد التسعينات،

– وتزايد زخم انتشار الفكر النسوي، مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى سياق العولمة الاقتصادية والسعي لتعميم المنظومة الحقوقية حسب الرؤية الغربية واستعمال آليات وأساليب شتى منها نظام المنح والمساعدات من خلال التنظيمات النسائية غير الحكومية أو من خلال لجان وتنظيمات المرأة التي أنشأتها الحكومات ذاتها[1].

الخلاصة

إن نظرة تقييمية للحركة تفيد بأنه رغم مرور قرن على نشوئها لا تزال تعاني بعض المشكلات، لعل أهمها عدم تخلصها من الطابع الفئوي الذي يتجاوز المطالب النسائية إلى المطالب والحقوق العامة. كما تعاني الحركة من نخبوية واضحة، إذ لم تستطع الوصول إلى الشرائح الدنيا إلا في حالات محدودة، أما خطابها فلم يبرح مناشدة مؤسسة الدولة أو بعض القوى الاجتماعية التدخل لرفع الغبن عن المرأة، وبعبارة أخرى يعاني الخطاب حالة عجز كلي تتمثل في عدم مبادرته لطرح حلول لمشكلات النساء وعدم امتلاكه أدوات فعلية لتغيير الواقع النسائي.

أما عن التحديات، فيأتي على رأسها محاولة تأصيل طرح نسائي إسلامي عصري، كردود أفعال على ما يطرحه التيار العلماني، ويبدو أنه بفعل محاولة التصدي للأطروحات العلمانية انصرف التيار عن مهمته الأساسية المتمثلة في بلورة طرح إسلامي أصيل ترتب أولوياته وموضوعاته وفقا للاحتياجات النسائية الفعلية ويلامس قضايا عموم النساء، وهذا الطرح ينبغي عليه أن يدرس تجارب الفاعلية النسائية في التاريخ الإسلامي، فيبحث في تجربة الوقف وظاهرة المحدثات والفقيهات ودور النساء في تحصين

[1] جميلة المصلي، **الحركة النسائية بالمغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا**. مرجع سابق. ص 79.

الأمة إبان الهجمات الشرسة التي واجهتها ومحاولة تفعيل هذه الظواهر مجددا في حياتنا. وبهذه الكيفية فقط يكون طرحا إسلاميا مقبولا وليس انجرارا لأجندات قادمة من الخارج.

قائمة المراجع :

- محمد تركي ابراهيم: في الفكر الاسلامي المعاصر، الكتب القانونية 2009.

- فاروق الشناق، أهداف الحفريات الإسرائيلية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان 2008.

- بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي ومراجعة جورج صالح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

- جواد محمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1999.

- ساسين سيمون عساف وآخرون، قضايا عربية معاصرة، ط، 1عمان 2001.

- صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، دمشق، 2001م.

- الصباغ ليلى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق، 1981/1982

- صبحي حسن، العالم العربي، بيروت، 1967.

- عادل مناع، 1999م، تاريخ فلسطين في اواخر العهد العثماني 1700-1918م قراءة جديدة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .

- عبد علي ياسين، قضايا عالمية معاصرة، ط 1، عمان، 2001.

- علي محمد مقلد، قضايا حضارية عربية معاصرة، بيروت 2003م.

- كامل جميل العسلي، القدس في التاريخ، ط 1، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1992.

- امل جميل العسلي، بيت المقدس في كتب الرحلات عند العرب والمسلمين، د ط، المكتبة الوطنية، عمان، 1991.

- لويس برنارد، الغرب والشرق الأوسط، الغوس، 1965.

- محمد صالح المسفر، حوارات في قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات، 2005م.

- مصطفى الدباغ، بلدنا فلسطين، ط2، دار الهدى، كفر قرع.

–عبد الحميد غنيم، الجغرافية السياسية والعالقات الدولية، مكتبة الفالح، الكويت، 1987م.

– فتحي أبو عيانه، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة، بيروت، 1983م .

– محمد أحمد عقلة المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني – دراسة في الجغرافية السياسية، عمان، دار البشير للنشر، 1989م.

– محمد أحمد عقلة المومني، الحرب العراقية الإيرانية – دراسة في الجغرافية السياسية، عمان، دار البشير، 1988م.

– محمد عبد الغني سعودي، "الجغرافية والمشكلات الدولية"، القاهرة، 1976م.

– ليتسر أر بروان، ترجمة علي حجاج، أوضاع العالم، الدار الأهلية للنشر، عمان، 1999م .

– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ (من نشأة الدولة العلوية إلى اقرار الحماية) ج 3، دار الرشاد الحديثة، ط، 2 الدار البيضاء، 1994.

– عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير(الحقائق والأهداف والتداعيات)، الدار العربية للعلوم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط،1 الجزائر، 2005.

وايطاليا من الوحدة العربية)1919

– علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا 1945، مركز دراسات الوحدة العربية، ط،1 بيروت، نوفمبر 1985.

– نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية من الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013.

– الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ط1، بيروت، 1997.

- رأفت الشيخ، العرب في التاريخ المعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2008.

- عبد الحميد موافي، مصر في جامعة الدول العربية، القاهرة، 1983.

- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، 1974.

- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1958م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، عام 1956م.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelrazek, Adnan,2002, The Palestinian Immovable Property In Jerusalem , Amman.
2. Arediskanjian ,1983, "The Armenians and The Holy Land Places Jerusalem", in the International Conference Bilad Alsham . Palestine 19-24, New York.
3. Henri Laurens : Histoire du monde Arabe contemporain, Fayard,
4. Feki Yasri : Les conflits du moyen orient, 2010.
5. Samuel Ghiles Meilhac : Le monde diplomatique et Israël, Ed Manuscrit, 2006.
6. Histoires des Arabes, P.U.F, 200

فهرس المحتويات

المقدمة.....2

- المشاريع والمخطّطات الاستعمارية تجاه الوطن العربي.....6

- قضيّة الوحدة العربية في تطوّرها التّاريخي.....26

- القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية.....34

- الصّراع العربي – الصهيوني وانعكاساته على تطوّر الوطن العربي.....40

- الاستغلال الدّيني في الصّراع السياسي العربي المعاصر..... 49

- الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي.....67

- النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدّولية.....74

- الاقتصادات العربية في ظلّ التجزئة السّياسية والتّبعية.....83

- البعد الثّقافي في المشروع النّهضوي العربي المعاصر.....100

- واقع الثقافة العربية المعاصرة.....110

- الحركة النسوية ومشاريع العربية ومطالب التغيير الاجتماعي في الوطن العربي 127

- المصادر والمراجع.....141